



مَسلَطَنَة عُومَان  
وِزارَة التِّراث القَوِي والثقافَة

# المصنف

تأليف

العلامة أبو بكر أحمد بن عبد الله بن موسى  
الكندي السعدي التروي

الجزء الثاني عشر

١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م







سلطنة عمان  
وزارة التراث القومي والثقافة

# المصنف

تأليف  
أبو بكر أحمد بن عبد الله بن موسى الكندي  
السمري النزوي  
( ٥٥٧ هجرية ) : ( ١١٦٢ م )

الجزء الثاني عشر

حقوق الطبع والنشر محفوظة لوزارة التراث القومي والثقافة  
- سلطنة عمان -

طبع بَطْطِعة عِلَيْسَى الْبَابِي الْجَلْبِي وشركة

# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قد انتهى - بحمد الله ، وحسن توفيقه - استعراض الجزء الثاني عشر ، من  
كتاب : « المصنف » محققا ومصححا .

ويبحث هذا الجزء الثمين في : الأمر بالمعروف ، والهي عن المنكر ، وفي  
التعريض عليهما . وفي بيان ما هو المعروف ؟ وما هو المنكر ؟ ومن هو الأمر ؟  
ومن هو المأمور ؟ وفي كيفية الأمر والهي . وفي صفة الإنكار ، وكيفية عقوبة  
المستخف بالأوامر . وفي إغاثة المستغيث ، وفي حكم المخالفين المذهب ، ومعاملتهم .  
وفي المشركين ، وأهل القمة منهم وفي صرف المضار عن طرق المسلمين وعنهم .  
وفي الحبس ، وصفة ومعاني ذلك .

والحمد لله رب العالمين . والصلاة والسلام على رسوله النبي الكريم ، وعلى آله  
وصحبه ، وتابعيهم بإحسان إلى يوم الدين .

٢٨ من ذى الحجة سنة ١٤٠٢ هـ  
الموافق يوم ١٦ / ١٠ / ١٩٨٢ م

سالم بن حمد بن سليمان الحارثي





بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

باب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر

ومعنى لزوم ذلك

قيل : سمي المعروف معروفاً ؛ لأن القلوب تعرفه وتأنسه ، وتألفه النفوس ،  
وتطمئن إليه ؛ لأنه يعرف في النفوس بحقيقته ، وصدق فاعله .  
وقيل : سمي المعروف من العرف ، وهو الطيب .  
وسمى المنكر منكراً ؛ لأن القلوب تنكره وتردّه ، وتأبى أن تقبله ،  
ولا تؤمنه ، ولا تميل إلى تصديقه .

مسألة :

يقال أيضاً : عُرف ونُكر . والعُرف : المعروف . والنكر : المنكر . قال  
الله تعالى : « خُذِ الْعَفْوَ وَأْمُرْ بِالْعُرْفِ » .  
والمعروف : ضد المنكر . والعرف : ضد النكر . وهما لفظان . وكل واضح  
المعنى : معروف . وكل مشتبه المعنى : منكر . قال الله تعالى : « فَلَمَّا رَأَى  
أَيْدِيَهُمْ لَا تَصِلُ إِلَيْهِ نَكِرَ لَهُمْ » .  
وقال الأعشى :

فأنكرتني وما كان الذي نكرتُ من الحوادث إلا الشيبَ والعَمَلُما  
فأبى بالاعتين جميعاً ، والنكر : المنكر . قال الفايضة :  
أبى الله إلا عـاله وقضاءه فلا أنكر معروف ولا العرف ضائع

والمنكر - بالفتح - : الأمر الشديد : قال الله تعالى : « يَوْمَ يَدْعُو الدَّاعِيَ إِلَى شَيْءٍ نُّكْرٍ » . قال الفضل : نكر : أى عظيم .

وقال القتيبي : نكر أى منكر . قال :

أَتُونِي فَلَمْ أَرْضَ مَا يَبْقُوا وَكَانُوا أَتُونِي بِأَمْرِ نَكَرٍ

مسألة :

أبو المنذر بشير بن محمد بن محبوب : الدليل على لزوم الأمر بالمعروف ، والنهي عن المنكر وفرضه من كتاب الله تعالى ، وسنة نبيه محمد ﷺ . فأما من الكتاب : فقول الله تعالى : « لُعِنَ الَّذِينَ كَفَرُوا مِن بَنِي إِسْرَائِيلَ عَلَى لِسَانِ دَاوُدَ وَعِيسَى بْنِ مَرْيَمَ ذَلِكَ بِمَا عَصَوْا وَكَانُوا يَعْتَدُونَ . كَانُوا لَا يَتَنَاهَوْنَ عَنِ مَنكَرٍ مَّعْلُومٍ لَّئِمَّاسَ مَا كَانُوا يَفْعَلُونَ » .

وقال جل ذكره : « فَلَمَّا نَسُوا مَا ذُكِّرُوا بِهِ أَنجَيْنَا الَّذِينَ يَنْهَوْنَ عَنِ السُّوءِ وَأَخَذْنَا الَّذِينَ ظَلَمُوا بِعَذَابٍ بَئِيسٍ بِمَا كَانُوا يَفْسُقُونَ » . فدل بالآية الأولى ، على وجوب اللعنة ، بترك النهي عن المنكر ، وأنه اعتداء ومعصية . وفى الآية الثانية على وجوب العقوبة من عذاب الله ؛ لانهى عنه . فلم لم يكن فرضاً ، لما استحقوا العقوبة ؛ لأن الفعل من الأعمال ، لا يقال بها من الله إلا الزيادة من ثوابه .

وقال : « وَلَتَسْكُنَنَّ مِنْكُمْ أُمَمٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ » فأمرهم أيضاً به ، وسماهم مفلحين .

وقال : « ومن أعدل الكتاب أمة فائقة تقولون آيات الله آناء الليل ، وهم يستجدون . يؤمنون بالله واليوم الآخر ، ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر ويسارعون في الخيرات وأرسلتكم من الصالحين » .

وقال أيضا : « كنتم خير أمة أخرجت للناس تأمرون بالمعروف وتنهون عن المنكر » فدل أن ذلك من أفضل الطاعات له ، إذ كانوا خير أمة وما كان من طاعته ، فواجب فرضه على عباده . وكل هذا دليل على الفرض ، بما ذكرنا من الكتاب المبين .

#### مسألة :

وأما ما في ذلك ، من سنة الرسول الأسمى : أن الأمة مجمعة على أنه ﷺ أمر بالإيمان بالله ، ونهى عن الشرك به ، وحارب هو وأصحابه على ذلك ، الرادين له عليه ، مع أمره في الجملة بإصلاح ، ونهيه عن الفساد ، والأمر للناس بذلك ، في دور الإسلام . وأن لا يدعوا قبلها منكرا ظاهرا ، إلا أنكروه ، مع ما في ذلك من الروايات ، المجمع على قبولها عنه .

منها : أنه قال ﷺ : لتأمرن بالمعروف ، وتنهون عن المنكر ، أو يسلطان الله عليكم شراركم ، ثم يدعو خياركم ، فلا يستجاب لهم . فإنه أخبرهم : أنه أفضل ما أمروا به ، وندبوا إليه ، من أعمال البر ، بعد إيمانهم ، وأنه أفضل الجهاد ، وأن جميع أعمال البر ، بمسند المعرفة بالله وبرسوله . وأن حقا ما جاء به رسول الله ﷺ ، مع الأمر بالمعروف ، والنهي عن المنكر ، كتفلة في بحر بلجي .

ومن غيره : يوجد عن رسول الله ﷺ أنه قال : أفضل الأفعال كلمة حق يقتل عليها صاحبها ، عند سلطان جائر .

رجع :

وخوفهم بتركه أن يعصمهم الله بالعقاب الشديد من عنده .

مسألة :

واجتمعت الأمة : أن من سفته الأخذ على أيدي السفهاء ، ومنع المعتدين ، من الظلم والاعتداء ، وأن من ترك أن يمتنع من ذلك ، وهو يجحد إليه سبيلا ، عصى الله ، بالعدوان والظلم لعباده ، إنه شريك الظالم في ظلمه ، المعتدى في عدوانه وإثمه .

مسألة :

وروى أن أبا بكر قال في خطبة له : أيها الناس إنكم تقرأون هذه الآية وتؤولونها على غير تأويلها : « يا أيها الذين آمنوا عليكم أنفسكم لا يضركم من ضل إذا اهتديتم » وإني سمعت رسول الله ﷺ يقول : ما من قوم هملوا بالمعاصي ، ومعهم من يقدر أن يفكر عليهم ، فلم يفعل إلا يوشك أن يعصمهم الله بعقاب .

مسألة :

الشيخ أبو الحسن - رحمه الله - قيل له : ما المعروف ؟  
قال : جميع طاعة الله . والمنكر : جميع ما حرم الله ، ونهى عنه .

فإن قيل : فما الاعتقاد في ذلك ؟

قيل : الاعتقاد أنه دائن لله ، بما أمر به من طاعته ، والأمر به ، وولاية أهله عليه . والنهي عن المنكر ، وترك العمل به ، ومفارقة أهله .

فإن قال : ذلك لا يسمع جهله .

قيل له : من ذلك تختلف في معانيه .

فأما من أقر بالإسلام ، واعتقد الطاعة ، وترك المعصية . فما وراء ذلك موسع له ، ما لم يقتل بشيء منه . من أمر بطاعة ، أو نهى عن معصية ، أو هل بطاعة ، أو ترك معصية ، أو ولاية على طاعة ، أو براءة على معصية ، أو إنكار على من أتى المعصية ، أو ترك الطاعة . فإذا ابتلى بشيء من ذلك ، فخير موسع له .

مسألة :

فإذا قال : فعمل النوافل ، والوسائل معروف .

قيل له : نعم وقربة .

فإن قال : فن أمر بالمعروف ، فقد نهى عن المنكر .

قيل له : نعم لأن الأمر بالشئ نهى عن جميع أضداده . والنهي عن الشئ أمر بضده . ألا ترى أنه إذا قال : تصدقوا ، فقد وجب أن لا يتركوا الصدقة .

مسألة :

وروى أن جلا قال لابن مسعود - رحمه الله - : هلك من لم ينكر المنكر ،

وبأمر بالمعروف فقال : ذلك من لم يعرف المعروف معروفا ، ويقول أهله عليه ، وينهى عن المنكر ، ويبرأ من أهله عليه .

المعنى : إذا برئ من أهل المعصية ، فقد أنكر عليهم بقلبه .

فإن قيل : فمن لم يعرف المعروف ، لم يعرف المنكر .

قيل له : نعم من لم يعرف المعروف ، وينهى عن المنكر ، لم يعرف المنكر ، إلا حتى يعرف المعروف ، فينسب بينه وبين المنكر ، ويعرف منازل أهلها .

مسألة :

وروى عن النبي ﷺ أنه قال : ليس للمؤمن أن يذل نفسه . قال : أن يعرض نفسه من البلاء ما لا يقوم به .

قال أبو سعيد : إنما يخرج هذا ، أنه لا يعرض نفسه لمعصية الله ، من قليلها وكثيرها ، فإنه لا يقوم لها .

وأما ما كان من الطاعات ، فالمؤمن يقوم له ، ويقدر عليه ، ولا يكون ذليلا في ذلك . إنما الدليل من عصى الله .

قال : وقد كان موسى - عليه السلام - يصل إلى فرعون وحده . وبعث محمد ﷺ رحمه الله .

مسألة :

اختلف الناس في وجوب الأمر بالمعروف ، والنهي عن المنكر . هل وجب عليهم بالعقل ؟ أم بالشرع ؟

فذهب بعض المتكلمين إلى أن وجوب ذلك بالعقل عليهم بالعقل ؛ لأنه  
كما وجب بالعقل ، وجب أن يمتنع عن القبيح ، وجب أيضا بالعقل ، أن يمتنع  
غيره منه .

وقد روى عبد الله بن المبارك . قال : قال رسول الله ﷺ : إن قوما ركبوا  
في سفينة في البحر ، فافتسموا وأخذ كل واحد منهم موصلا . فنقر واحد منهم  
موصله بالفأس فقالوا : ما تصنع ؟

قال : هو مكاني أصنع فيه ماشئت ، فلم يأخذوا على يده ، فهلك وهلكوا .  
وذهب آخرون : إلى وجوب ذلك بالشرع ، دون العقل ؛ لأن العقل يوجب  
النهي عن المفكر ، ومنع غيره من القبيح ، لما جاوز ورود الشرع ، بإقرار أهل  
الذمة على المفكر ، وترك المفكر عليهم ، ولأن واجبات العقول ، لا يجوز إبطالها  
بالشرع .

وفي ورود الشرع بذلك ، دليل على أن العقل غير موجب لإنكاره فلما  
أن كان في ترك إنكاره ، مضرة لاحقة بمفكره ، وجب إنكاره بالعقل ، على  
القولين جميعا .

وأما إن لحق المفكر مضرة من إنكاره ، لم يوجب عليه إنكار ، لا بالعقل  
ولا بالشرع .

فإذا كان الإنكار ، يزيد المفكر عليه إغراء بالمفكر ، قبح في العقل  
إنكاره .

مسألة :

قال أبو محمد : الأمر بالمعروف منه ، ما هو فرض ، ومنه ما هو نفل .  
وأما الفرض منه ، فمعلم الدين لمن عرف ، واحتيج إليه في ذلك . فعليه أن  
يعلم كل من طلب أن يتعلم ما يؤدى به فرضه .  
والنفل : منه موعظة للناس ، وأمرهم .  
وأما النهى عن المنكر ، فهو فرض على كل من استطاع إنكاره ، من الرجال  
والنساء أن يخرجن إليه كما يخرج الرجال .

مسألة :

والأمر بالشئ : نهى عن جميع أضداده . والنهى عن الشئ : أمر بضده .  
قال أبو الحسن : الأمر بالشئ : نهى عن ضده . فمن أمر المعروف ، فقد  
نهى عن المنكر . وضد المعروف : المنكر . ومن عمل بالمعروف ، فقد ترك المنكر  
ومن هل بالمنكر ، فقد ترك المعروف . ومن نهى عن المنكر ، فقد عمل  
بالمعروف .

• • •



## باب في فضل الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر والحث عليه

قال النبي ﷺ : كلام ابن آدم كله عليه لاله ، إلا من أمر بمعروف ، أو نهى  
عن منكر ، أو ذكر لله .

قال كعب الأحبار : ليس في الجفات جنة أعلى من الفردوس . وفيها الآمرون  
بالمعروف ، والناهون عن المنكر .

مسألة :

قال مالك بن دينار : كان جبر من أحبار بني إسرائيل ، يشتم منزله الربيع ،  
والنساء ، يذكروهم بالله . فرأى ابنته يوماً غمز امرأة . فقال : مهلاً يا بني .  
فقال : فسقط عن سريرته منكباً حتى انقطع بعض أعضائه .

فأوحى الله إلى نبيهم : أن أخبر ملاننا : أني لا أخرج من صلبه صديقاً أبداً ،  
ما كان من غضبه لي إلا أن قال : مهلاً يا بني .

مسألة :

يقال : أوامر بالمعروف وانه عن المنكر ؛ فإن ذلك لا يقطع رزقا ، ولا يقرب  
أجلا .

### فصل

وقيل : الأمر بالمعروف ، والنهي عن المنكر ، يفصلان يوم القيامة ، يكونان  
صورتين ، يشهدان ويشفعان .

### فصل

قال الله عز وجل : « فسوف يأتي الله بقوم يحبهم ويحبونه أذلة على المؤمنين أَعزة على الكافرين يجاهدون في سبيل الله ولا يخافون لومة لائم » ثم قال : « ذلك فضل الله يؤتيه من يشاء » وإنما سبقت كلمته الحسنى لصفوته من عباده . وليس كل العباد يؤتيهم ذلك .

### فصل

قيل : قال رسول الله ﷺ : يا ابن مسعود - إن بني إسرائيل تفرقوا ، على اثنتين وسبعين فرقة ، كلها هلكت إلا ثلاث فرق : فرقة منها قاتلت الملوك ، ونبت أرواحها . وفرقة قامت بالفسط ، ففُشروا بالمنشير ، وصلبوا في جذوع النخل . وفرقة ضعفوا عن ذلك ، فهربوا ولحقوا بالجيال ، وانخذلوا الصوامع والبيع التي ذكرها الله « وزهبانية ابدعروها » إلى قوله : « فاعزوها حق رعايتها » . فن آمن بنى وصدفنى ، فقد رهاها . ومن لم يؤمن بنى ، فأولئك هم الفاسقون .

\*\*\*

## باب في التشديد في ترك الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر

روى عن رسول الله ﷺ أنه قال : ألا أدلكم على مهت الأحياء : من لم يفكر المنكر بيا ، ولا بلسانه ، ولا بقلبه . وقال أنس : من سمع منكرا ، فلم يفقه عذره ، جاء يوم القيامة أصم مصطلم الأذنين .

### فصل

قال أبو الدرداء : لتأمرن بالمعروف ، ولتنهون عن المنكر ، أو ليسلطن الله عليكم سلطانا ظالما ، لا يحل كبيركم ، ولا يرحم صغيركم ، فيدعو خياركم فلا يستجاب لهم ويستنصرون فلا ينصرون . ويستنفرون فلا ينفر لهم .

### فصل

قيل : أوحى الله إلى يوشع بن نون - عليه السلام - : إني مهلك من قومك أربعين ألفا من خيارهم ، وستين ألفا من شرارهم . فقال : يارب هؤلاء الأشرار . فما بال الأخيار ؟

فقال : إنهم لم ينضبوا الغضب ، وواكلوهم وشاربوهم .

### فصل

ويقال : كان ابن مسعود يقول : والذي نفس ابن مسعود بيده ، لتأمرن بالمعروف ، ولتنهون عن المنكر ، أو ليسلطن الله عليكم شراركم ، فيمهلون بمصيبة الله ، يدعو الله خياركم ، فلا يستجاب لهم .

### فصل

وكان يقول : لقامرن بالمعروف ، ولعنهن عن المنكر ، أو لعبركن كما تترك  
الدواب . يأخذ الرجل معكم المرأة ، من جانب المجلس . ثم يلتفت إليهم فيضحك .

### فصل

قيل : كان النبي ﷺ يقول : سترون بمدى ما تكرمون . فمن أنكر بحجاء  
ومن عرف سلم . ولكن من رضى وتابع هلك .

\* \* \*

## باب ما جاء من ذكر المنكر في آخر الزمان

روى عن النبي ﷺ أنه قال : إنكم سترون بعدى أموراً ستسكرونها .  
فاصبروا كالقناص على الجر ؛ فإنكم لن تستطيعوا لها دفاعاً وتغييراً ، حتى يكون الله  
هو الذى يغيرها .

### فصل

قيل : كان ابن مسعود يقول : أيها الناس كيف أنتم ، إذا غشيتكم الفتن ،  
يكبر فيها الصغير ، ويهرم فيها الكبير . ويستعرب فيها الأعجم ، وتمتخذ ديوا !

قالوا : متى ذلك يا أبا عبد الرحمن ؟

قال : إذا كثرت أموالكم ، وقلت أمانتكم ، وتفقَّ في الدين غير الدين ،  
وطأبت الدنيا بعمل الآخرة .

### فصل

وكان يقول : ستكون فقت كالليل المقلم ، يموت فيها قلب المؤمن ، فتصبح  
الرجل مؤمناً ، ويمسى كافراً . ويمسى كافراً ، ويصبح مؤمناً . ويبيع فيها أقوام  
دينهم بمرض من الدنيا قليل . والله در القائل :

• هذا الزمان الذى كنا نحاذره •

في قول كعب بن مالك مضمود :

دهر به الحق مردود بأجمعه والظالم واللبى فيه غير مردود

إن دام هذا ولم يوجد له غير لم يُبك مَيِّتٌ ولم يُفرح بمولود

( ٢ - المصنف / ١٢ )

### فصل

وكان يقول : سيأتى عليكم زمان تجتمعون فى المساجد ، تصلون جميعا .  
وما فيكم مؤمن واحد .

### فصل

وبلغنا أن حذيفة كان جالسا ذات يوم ، إذمرت به ناقة ، تجر خطاياها .  
فقال ابن اليمان : أما لها أحد يوزعها . والذي نفس حذيفة بيده ، لتوشكن نفقة تجر  
خطاياها ، كما تجر هذه الناقة خطاياها . ثم لا يوزعها أحد .

### فصل

وقيل : تقوم الساعة إذا غضب الناس على من يأمرهم بتقوى الله وطاعته .

مسألة :

وبلغنا أن النبي ﷺ قال : لا معاشر المهاجرين والأنصار . خمس خصال إذا  
نزلت بكم وابتليتم بهن - وأعوذ بالله أن تدركني - إياكم حتى تعمل بهن - :  
ما ظهرت المعاصي فى قوم إلا فشا فيهم الطاعون ، ومرض لم يأخذ أسلافهم .  
وما نقصوا الكيال والميزان ، إلا أخذوا بالسنين ، وشدة المؤنة ، وجور السلطان .  
ولولا البهائم لم يمتروا . وما نقضوا عهد الله وعهد رسوله ، إلا سلب الله عليهم  
عدوًا ، يأخذ بعض ما فى أيديهم . وما حكمت أئمتهم بنير حكم الله ، إلا جعل الله  
بأسهم بينهم .

وعن النبي ﷺ : إذا فعلت أمتي خمس عشرة خصلة، حل بها للبلاء : إذا أكلوا الربا ، وارتكبوا الزنا ، وجعلوا الأموال دولا ، والزكاة مغرما ، والأمانة مغمنا ، وأطاع الرجل زوجته ، وجفا أباه ، وأكرم الرجل مخافته . وكان زعيم القوم أروذلهم . وساد القرمى منافقوها ، وارتفعت الأصوات في المساجد ، بذكر الهدنيا . ولبس الحرير ، وشربت الخمر ، واتخذت المعازف والقيان . ولعن آخر هذه الأمة أولها ، فليتوقعوا خسفا وقذفا ومسحا ، إلا أن خسف هذه الأمة بالسيف ، وموتها بالطاعون والطمع .

#### مسألة

ووجدت في كتاب - أحسب أنه بخط أبي الحسن - رحمه الله - قال حذيفة ابن اليمان : قال رسول الله ﷺ : ليأتى عليكم زمان ، خيركم فيه الذي لا يأمر بالمعروف ، ولا ينهى عن المنكر .

قال : قلت : يا رسول الله . وذلك كائن ؟

قال : نعم . إذا لم يستغن الفسق بغناه ، والعالم بعلمه ، والعابد بعبادته . وليأتين عليكم زمان ، يكون الفاجر منكم كالعلماء الزاهدين فيكم اليوم .

## باب في صفة الإنكار المنكر وصفة المنكرين

وما يؤمر به وما يفتنى من ذلك

قيل : لظاهر كراهية المنكر في وجهه . يعنى بتبيض بشرة وجهه ، ما لم يخف من ذلك . وفيما أوحى الله إلى بعض أنبيائه - في صفة المؤمنين - : يفضيئون لمحاربي ، إذا استحلّت ، كما يفضي النحر إذا جرد . فكذلك وصفهم الله في كتابه قال : « والذين معه أشداء على الكفار رؤساء بينهم تراهم رؤساء سجدا » .

### فصل

قيل : قال رسول الله ﷺ - لجماعة كانوا عنده - : أتدرون ما يقول الأسد في زئيره ؟

قالوا : الله ورسوله أعلم .

قال : يقول : اللهم لا تسلط على أحد من أهل المعروف .

مسألة :

قيل : قال رسول الله ﷺ : لا يأمر بالمعروف ، وينهى عن المنكر ، إلا من كان فيه ثلاث خصال : رفيق بما يأمر . رفيق بما ينهى ، عدل فيما يأمر ، عدل فيما ينهى ، عالم بما يأمر ، عالم فيما ينهى .



مسألة :

أبو سعيد - في الحاكم - هل عليه أن يدور في بلده، وينظر في مصالحه وفساده،  
فيتزيل الفساد والأحداث .

قال : إن فعل كان وسيلة ، وهو حسن . وإن لم يفعل ، ولم يعلم بشيء من ذلك ،  
فواسع له .

\* \* \*

باب من يلزمه ويجوز له الأمر بالمعروف  
والنهي عن المنكر ومن لا يلزمه

قال أبو عبد الله : إن الأمر بالمعروف ، والنهي عن المنكر ، ليس بفرض على كل . ولو كان كذلك ، لكان على النساء . ولكن أشد فريضة على من قطع على نفسه الشراء ، أو على من عرفه أنه منكر ، فعليه إنكاره ، إلا أن يجيء حال ، يجوز له التقية .

وجاء عن النبي ﷺ أنه قال : من رأى منكرا فليغيره بيده . فإن لم يستطع فبلسانه . فإن لم يستطع فبقلبه ، وذلك أضعف الإيمان .

قال غيره : إذا لم يقدر الماين لجميع المفاكر ، من هذا وغيره ، سقط عنه الإنكار . وإذا كان يقدر ، وجب عليه الإنكار بيده .

وإذا كان لا يقدر باليد . وإذا أنكر بلسانه ولم يخف ، غير أنه لا يرجو القبول .

فقيل : يجب عليه الإنكار .

وقيل : لا يجب عليه .

مسألة :

الشيخ أبو محمد رحمه الله : إذا رجا الإنسان قبول أهل المنكر منه ، وأمكنه كان واجبا عليه أن ينهي عنه . وإن أيسر ، لم يكن عليه أن ينهي ، إذا كان قد نهى عنه مرة واحدة ، لأن النهي مع الإياس بعد ذلك ، يكون نفلا . ومع الرجاء ، وعليه الظن ، يكون فرضا .

وما كان آمناً على نفسه ، وهو يرجو ، فعليه أن يأمر وينهى . ومع الإياس ،  
فالفرض مرة واحدة ؛ فقد قال الله تعالى : « قالوا مَعَذَرَةٌ إِلَى رَبِّكُمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ »  
وهذا مع الرجاء .

أبو المنذر : وبعد هذا ، فلجملة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر أقسام ،  
تفترق .

منها : ما يجب على السكافة مقدار الطاقة .

ومنها : ما يجب على أئمة العدل وأمرائهم دون العامة . وليس ذلك للعامة ،  
دون الأئمة ، إلا بالوعظة ، والتخويف بعقاب الله .

فأما ما كان على العامة من ذلك ، أمرتهم به الأئمة ، أو لم تأمرهم به : إغاثة  
المستفيئين ، من الظالمين لهم في أنفسهم وحرمتهم وولدانهم ، واغتصاب أموالهم ،  
وإخافة سبلهم ، حتى يحولوا بينهم وبين ظالمهم بذلك ، ما لم يكن على سبيل  
ما ينعماكم الناس فيه إلى سلطانهم ، أو يتداعوا فيه إلى قهائهم بالدعوى  
له منهم .

فإن لم يستحلوا لهم عن ظلمهم ، بدون الجهاد لهم ، من الإنكار عليهم .  
وكانت فيهم أئمة العدل ، أو أحد من أئمة ولائهم وأموالهم بحضرتهم ، رفعوا  
ذلك إليهم ، حتى يعضوا في ذلك لأمرهم . ويلي الأئمة وأمرؤهم عقابهم ،  
ما يستحقون به في العدل معهم .

وإن لم يكن أحد من الأئمة والأمراء بحضرتهم . ولم ينعوا لهم من ظلمهم  
إلا بجهادهم ، كان ذلك لهم . وإن امتنعوا بجهادهم ، بجهادهم إياهم ، ولم يأمنوا

معاودتهم لذلك منهم ، كان الاستيقاق منهم ، إلى أن يأمنوا معاودتهم ، لا على سبيل المقاب لهم ؛ لأن ذلك إنما أوتن عليه أئمة العدل وأمرأهم .

فهذا ضرب من الإنكار الذي وصفنا ، يلزم كافة أهل الصلاة . وجائز الاستعانة عليهم ، بالسلطان الظالم منهم ؛ لأنهم جميع داخلون في الأمر العام به ، ما لم يوجد السبيل إلى منع ذلك بغيره ، ولو لم يكن معارفا منه ، من الظلم في ذلك ، بمثل ما استعاده به عليه ، أو أكثر منه .

وهذا الإنكار واجب ، ولو لم يأمر أحد من السلطان به ؛ لأنه لم يخرج من هووم الأمر به لهم ، بآيات من الكتاب حجة ، ولا بيان من السنة . وكان واجبا كما ذكرنا ، في حجج عقولهم فعله فهذا .

مسألة :

وأما أئمة العدل وأمرأهم ، فمخصوصون بالقيام . وإن ما على الرعية إنكاره بالوعظة ، فهو نحو ما يتحاكم الناس فيه إلى سلطانهم ، ويتطالبون به بالدعوى منهم لهم ، بعضهم على بعض ، حتى يخرجوا منها ، مما يلزم بعضهم لبعض ، بالتأديب والحبس الوثيق .

مسألة :

وأیضا ما يكون الناس تقطع لأنفسهم ، ظالمين فيما تعبدوا به ، خاصة بهم ، كإضاعتهم أصلاتهم وصيامهم ، ونحو ذلك ، من فرض ربهم عليهم ، وركوب محاربه التي عنها زجرهم ، والتهمة لأهلها في مواضع الريب منهم . فهذا ونحوه ، على الأئمة

وأمرائهم إنكاره عليهم ، بالعقاب لهم عليه ، بما هو زجر لهم عنه ، ودعوتهم إلى التوبة عنه ، لينزجر عنه غيرهم ، بالزيادة في عقابهم .

مسألة :

وأيضاً إقامة حدود الله عليهم ، فيما كان عليهم حد معهم ، بحكم الله ، لا يبريه منه الجهل بجرمة ما واقعته ، ما لم يخرج من الإقرار الذي به ثبت الأحكام ، إلى الإنكار لها ، والكفر بما أنزل الله منها ، لأن أهل الإقرار به ، والحقوق به ، والحدود فيه ، لا يقوم به إلا أئمة العدل وأمرأؤهم عليهم .

مسألة :

وعليهم إنكار سائر المنكرات ، نحو نوح النأمة ، والرنة على المصيبة ، والرقص عند الفضة ، بالنهي لذلك . روى عن رسول الله ﷺ . ونحو أخسذ أهل الذمة ، بما يتركونه من الزى والهيئة ، التي أبانهم المسلمون بها منهم ، وجرت به الصفة فيهم .

وكذلك النهى عن زيهم . وكهيشات أهل السفه والجهل والخيلاء في مشيتهم ، وإرخاء الأزر على أقدامهم ، والشعور بلا فرق على ظهورهم ، والطر في أفقياتهم ووجوههم ، وإطالة شواربهم ، وقص لحاهم ، وغير ذلك مما نسيقه ، إن شاء الله . وتشبه الرجال بالنساء والنساء بالرجال منهم ، في هيئاتهم ، وما قبح بين المسلمين ، ويبيع الأنبذة .

وأيضاً حمل السفهاء السلاح في مدنهم ، والفش في مسلمهم وصفاعتهم . وعقاب أهلها لما ينزجرون به عنها ، ويدعوم إلى التوبة منها .

وعلى عوام المسلمين، مع عدم أئمتهم وأمرائهم، إنكار ماظهر لهم من ذلك،  
بالموعظة الحسنة .

مسألة :

فأما ما كان من المنكرات ، أذى المسلمين وظلمهم . ونحو ما يدعو إليه  
أهل المذاهب إلى الضلال عن سواء السبيل . ونحو ما يقتل به من الفناء، وضرب  
الطناير والميذان ، وضرب الزامير ، في طرقهم ومساجدهم وأسواقهم ، واجتماع  
أهل الشراب عليه في مغازلهم ، والفجور فيها ببعضهم بعضاً؛ لأن ذلك ظلم لبعضهم  
بعضاً به .

فإنكار ذلك يكون ، بالجبر لهم على تركه ، والهجوم عليهم ، ما لم ينزجروا  
بالموعظة .

فإن لم يمتنعوا إلا بحبسهم ، جاز على جهة العقاب لهم .

### فصل

وأما ما لم يقص من المنكرات بأذى المسلمين ، فبالموعظة لهم . وعلى الرعية  
أيضاً كسر الملامح عن الأذى لهم بها ، مع عدم إمامها . كذلك حسب الحرام من  
شرايهم .

مسألة :

قال أبو سعيد - رحمه الله - : قد قيل : لا يلزم النساء الإنكار بالقول .  
وإن أنكرت بالقول ، من غير تبرج فحسن . وقد قيل : ليس عليهن من ذلك  
الإنكار بالقول .

ولا أحب لمن - إذا عذرن عن القول - أن يعرضن أنفسهن للخروج، وفوق  
الفئة، ويقررن في بيوتهن، كما أمرهن الله .

مسألة :

وفيمن قال له جماعة عنده : ها هنا نسمع منكرا ، قم معنا إليه ، فإننا لا نمضى  
إلا بك .

قال : إذا لم يعلم كلهم، ولم تقم عليه الحجة بقولهم، لم يكن عليه ذلك عفى .  
فإن كانوا حجة ، فقد قامت عليه الحجة . وكان عليه أن يمضى معهم .

\* \* \*

## باب فى إنكار المنكر فى المحاربة وما يجوز من ذلك

سئل عن رجل ينفى ، فأنكر عليه منكر . هل يجاهده على الفكر ؟  
قال : مع أنه قيل : ينكر عليه بما قدر ، بفعل أو كلام ، أو نية . وقال : مع  
أنه قيل : إن الممتنع بالفكر بلا محاربة ، يعاقب بالأدب والحبس . ولا يسأم له  
من ذلك .

ولعل معنى الاختلاف إنما هو فى هذا . ولعل بعضا يقول : إن ذلك لكل  
من قدر عليه . وهذا عندى إذا امتنع بمنكر ، لا يجب فيه عليه القتل  
إلا بالمجاهدة .

وأما إن امتنع عن شيء ، قد وجب عليه ، مثل قود قد وجب عليه ، فامتنع  
منه .

مسألة :

وجدت أن كل ممتنع ، مما يجب إنكاره عليه ، يقال المشركين ، فهو حرب لهم .

\* \* \*



## باب ما يجوز لمنكر المنكر

أبو المفذر : وليس للرعية في إنكارها ، بغير رأى أمرائها ، ضرب أحد من أهل المنكرات ، إلا ما لم يمتنع من المنكر الذي وصفناه إلا به . وكل ممتنع مما يجب إنكاره عليه ، يقال المنكرين عليه ، فله ضربهم .

مسألة :

أبو المؤثر : إنه أمر بضرب قوم ، كانوا في المنكر . وذلك أنه كان يدل على السلطان بذلك . ثم قال لنا : إنه استحلهم من ذلك .

وأما نحن فنقول : من لم يستحلهم من ذلك ، لم يكن عليه من ذلك بأس . إن شاء الله .

مسألة :

ومن غيره : قال محمد عبد السلام : ويجب إنكار المنكر على من شهد ذلك ، من قائله ، أو رآه ، أو فاعله . وذلك مع القدرة والمكنة ، على كل بقدر طاقته . ويخرج ذلك على الإجماع : أن من قدر على الإنكار ، فلم يفعل ، كان هالكاً بذلك ، ولفاعله مشاركا .

فإن أنكر عليه سلم من الهلاك ، ومن المشاركة في المعصية . ويكون ذلك بعد اجتناب المنكر ، والإنكار على أهل المنكر ، أنه قد جاء : لا يجوز لأحد أن يأمر بالمعروف ولا يفعله . وينهى عن المنكر ، وهو يفعله . فقد روى عن أبي بكر - رحمه الله - أنه قال : لعن الله الأمرين بالمعروف ، التاركين له ، والفاهين عن المنكر ، العاملين له .

وواجب إنكار المنكر ، على كل مسلم . وهو فريضة . وأشد فريضة على من قطع الشراء على نفسه ، أو على من عرفه ، إلا أن يجيء حال ، يجوز له فيه التقية . فمعد التقية معذور . والله أعلم .

مسألة :

وقيل : يجوز للقائم بالأمر أن يستعين بمص على عاص ، فيعاقب المستعان عليه ، ويترك الآخر . وكلاهما يستحقان ؛ لثلا يعطل إنكار المنكر ، إذا أمنه على ذلك .

مسألة :

وهمن ضرب صاعمة أو ناعمة .  
قال : لا شيء عليه .

مسألة :

قال أبو سعيد - فيمن وجد منكرا - هل له أن يدفعه بالكذب - إن رجا ذلك -  
ويقول : أرسلني فلان . أو قال لي فلان : أقول لكم كذا وكذا . وأنمل بكم  
كذا وكذا . وجاءكم فلان ؟  
قال : يجوز له ذلك ، إذا كانت نيته صحيحة .

## باب في ذكر المناكر وبيانها وشرطها وأحكامها

مسألة :

أبو المنذر : وعلى الأئمة إنكار سائر المنكرات إلى آخر المسألة ، تقدمت إلى قوله : وحمل السفهاء السلاح في مدنهم ، والغش في سلمتهم ، وصفاعاتهم ، ومكاييلهم ، وموازينهم ، والتطقيف بها ؛ لما جاء عن النبي ﷺ ، من النهي في بيعهم ، وبيع المنصوب ، وقبضها . وما فيه الضرر بينهم في أوديتهم ، وحدود أرضهم ، وغرس نخيلهم وشجرهم ، وما زلهم ، ودوابهم . وكل ما فيه الضرر بينهم .

وقال النبي ﷺ : لا ضرر في الإسلام ولا إضرار .

وكذلك الأذى لبعضهم البعض ، بأقوالهم وأفعالهم ، وما يقول الأذى منه ، مثل روائح الكنف ، وإضراعها في طرق المسلمين . وتغطية جونها ، وتوعيث المسلك فيها .

وكذلك ما يجلب من الخجور والخفاير ، إلى أرض المسلمين ، وما يحمل من السلاح والكراع ، والمسلات من أرضهم ، إلى أهل حربهم من المشركين . وكل ما تراه الأئمة والأمراء صلاحاً للمسلمين عامة ، من صنع الاحتكار للأطعمة ، وحملها من أرضهم ، عقد الحاجة إليها منه . وما يعود للمسلمين بقرينة دولتهم ، وكسر شوكة أهل حربهم عنهم ، فمفوع ذلك لهم . وعليهم إطفاء البدع في شرائعهم ، وإنكار ما أحدث من الكفائس والبيع ، وبيوت النيران في أرضهم ،

ونحو ذلك ، من المنكرات ، وعقاب أهلها بما ينزجون به عنها ، ويدعوهم إلى القربة منها .

مسألة :

ومن المنكرات : بيع الملامى التى لا تصلح إلا ليلهى البالغين بها . ونحب إبطالها عن حال ما يتلهون به منها ، وإن وجدت مع أطفال أهل الصلاة .

وكذلك صب الخمر من أيديهم .

وأما أهل الذمة ، فلا يتعرض لذلك منهم ، إلا ما آذوا به المسلمين ، بين ظهرائهم .

مسألة :

فى المرأة تنسل فى الوادى ، وتعمرى فى غير ستر .

قال : يحتج عليها . فإن لم تنقه حبست حتى تنتهى .

مسألة :

فى النساء ، إذا كن يقعدن على الطريق ، ويعملن الضياع ، مثل الغزل وغيره .

قال : إذا كن يقعدن ويتبرجن ، وخشى منهن شىء من الریب ، أنكر عليهن .

وإذا أمن عليهن ذلك ، لم ينكر عليهن .

ومن غيره :

قال محمد بن عبد السلام : والإمام يفسكر على كل من يعمل المعاصى ، ويترك

الطاعات ، وينتهك المحظورات ؛ لأنه من عمل المماضى ، فقد ترك الطاعات . وهذه جملة تفني عن تفصيل كل ما يجوز .

وينهى عن اجتماع النساء على الشراب ، ومزاحمة الرجال فى الطرق والأسواق ، واجتماعهن عند الفياحة ، وينكر النوح عليهن . فقد روى عن النبي ﷺ أنه قال : صوتان ملعونان فى الدنيا والآخرة . وملهون من استمعهما : صوت مزار ، عند نفقة ، وصوت مرة عند المصيبة .

والفوح : أن تقول المرأة وتجاوبها الأخرى . والجماعة من النساء ينحن . قال الشاعر :

وقام على نوح المأكى يلاين الأكف على الجيوب  
وكذلك ينكر عليهن الصراخ ، والتزين للطرفات ، وإبداء الزينة .  
وأما البكاء على الميت ، فلا بأس به . فقد حفظت عن الشيخ محمد على عبدالباق . أنه روى عن النبي ﷺ قال - يوم قتل همه حزة - : لـكن غاب اليوم عن حمزة بواكيه . أو قال : لا بواكى له . فأمر الأنصار نساءهم أن يبكين عم الرسول عليه السلام . وهكذا يوجد فى جامع أبى الحسن . والله أعلم .

مسألة :

فيمن يقعد على بابيه ، قرب منزل قوم ، ويحضره من يحضره . قال : ليس له ذلك ، أن يقعد فى الطريق الجائر ، على غير معنى ، إلا أن يكون لمعنى قريب .

مسألة :

وهل يجوز حبس العبد على لعب القمار ، الذي به يفرمون فيه بعضهم بعضا ،  
ويقتصاخبون فيه ؟

قال : هذا من المفكر .

فإن امتنعوا ، وإلا جاز حبسهم ، على فعل المفكر . والله أعلم .

مسألة :

أبو عبد الله - هـن أكل الميتة ، من غير اضطرار . فليس يلزمه حبس .  
ولكن يحق ويقل ، حتى يقوب .

وإن حبسه الإمام على أكل الميتة ، إذا تعدلذلك ، فهو حقيق بذلك ،  
إلا أن يكون من أهل الولاية ، فيسقطاب . ولا يحبس .

وإن أصرو ولم يقب ، فعليه العقوبة . ولا ولاية له ، ويبرأ منه .  
وكذلك إن قال : إن أكل الميتة حلال . فإني أرى أنه يحبس .

مسألة :

ويمنع مزاحمة النساء للرجال ، والوقوف في الأسواق ، ومن إلقاء الكساحة  
على الطريق ، وعن وضع الأمتعة في الطريق .

مسألة :

ويمنع المحتكر من الاحتكار . وهو الذي يشتري كل ما يمدم من الطعام  
وغيره ، مما يحتاج إليه الناس ، ويمسكه ، ليحتاجوا إليه من بعده .

مسألة :

وعلى الإمام أن يمنع أهل السوق من الغش ، لأن ذلك ظلم منهم ، لبعضهم بعضا .

وكذلك يمنعهم من كتمان العيوب التي يفش بها المتاع ، ويحسن بها السلامة والعيب فيها .

وأما ما يظهر فيها ، مما يكره أن لو كان فيها ، فليس بعيب ، إذا ظهر .

وأما ما يظهره البائع ، من حسن ما فيها ، ويكتم قبيح ما فيها ، بما لا يظهر في وقت البيع . وربما لم يظهر بعده ، فذلك غرر .

مسألة :

ويمنع من حمل المفشوش ، من الدراهم وغيرها ، من اللزيف والمكحل من الدنانير وما يضمه أهل الصناعات ، من الأمتعة وأهل الأسواق ، ويعاقب عليها ، ويؤجر عنها ، بما يراه زجرا لهم ، وردعا مما هم عليه ؛ لأن الغش منكر ، وظلم منهم لبعضهم بعضا .

وليس له أن يجمع من المعاملة بذلك المفشوش ؛ لأنها أمتعة وأملاك ، إن كانت مكسورة ، أو فاسدة أو متغيرة ، بفعل أربابها . فإن حقهم لم يزل عنها ، ولا ملسكهم . ولها مع ذلك قيمة .

فإذا وقف المشتري على غشها ، وعرفه البائع ، جاز لها . ولم يكن للإمام منهم ، من التصريف فيما أفسدوه .

مسألة :

ومن كتاب الضياء :

قال بشر : كنت مع الفضل بن الحواري ، في سوق صحرار ، إذ نادى المفادى على الناس : إن الوالى غدانة يقول : لا تأخذوا المزيفة .

فقلت للفضل : هذه حجة لغدانة على الناس ؟

قال : نعم . كما أنه لو نادى في الناس : إن الوالى غدانة يقول : خذوها ، لكان ذلك حجة عليه .

مسألة :

وليس الإمام أن يسمر على الناس أموالهم ، ولا يجبرهم على بيعها ، وليس هذا من أئمة العدل ، وهو مخالف للحق ، لما روى عن النبي ﷺ : أنه سئل عن عام سنة . وإنما سمي عام سنة لشدة غلاء ، لحق الناس فيها ، أن يسمر عليهم الأسواق . فامتنع ﷺ وقال : القابض الباسط هو المسعر ولكن سلوا الله . وروى أن ناسا سأله ﷺ أن يسمر فقال : يا أيها الناس إن غلاء أسعاركم ورخصها بيد الله . وإنى لأرجو أن ألقى الله ، وليس لأحدكم عندي مظلمة ، في مال ولا دم .

فلا يجوز لهذا الخبر عنه ﷺ أن يسمر أحد على الناس أموالهم . ولا يجبرهم على بيعها ، بغير طيب أنفسهم ، من إمام ولا غيره . ولكن إذا بلغ الناس حال الضرورة ، من الحاجة إلى الطعام ، ومنع أصحابه في أيديهم ، مع استنفائهم عنه ، وحاجة الناس إليه ، جاز للإمام أخذهم ببيع ما في أيديهم ، بالثمن الذي يكون عدلاً في قيمته ، ويجبرهم على ذلك .



فإن قيل : لم منعم من التسعير ، وقد جوزتموه ؟  
قيل له : جوزناه في حال الضرورة . والموجب تجويزه ، يميزه في الضرورة  
وغيرها . وللضرورات أحكام ، تنافي أحكام الاختيارات .

مسألة :

من الضياء : ولا يجوز التضرع على الناس ، إذ لو جاز ذلك ، لسعر النبي ﷺ .  
وفيه اختلاف . وهذا أصح الأقوال .  
وعن عمر - رضي الله عنه - أنه أمر رجلا أن يبيع زبعا له بسعر ، ثم رجع  
إليه فقال : يا هذا بع ما لك كيف شئت .

\*\*\*

## باب المنع عن حمل السلاح وذكر الحرم

وهل يمنع الناس عن حمل السلاح ، إلا من كان مباحا ؟  
فنعم يمنع أن يحمل السلاح ، إلا من كان من المباحين ، أو مسافر متجاوز .  
فإنه أبى أن يمنع استحقاقا بما أمر به ، أودع الحبس حتى يعلم حدا ما أمر به  
وليس يمنع حبسه ، لاستخفافه لما أمر به .

مسألة :

الحسن بن أحمد - في الحاكم - هل عليه أن يدور في بلاده ، وينظر في مصالحه  
وفسادها ، فيزيل الفساد والأحداث ؟

قال : إن فعل كان وسيلة ، وهو حسن . وإن لم يفعل ، ولم يعلم بشيء من  
ذلك ، فواسع له ، ما لم يصح في ذلك شيء ، يلزمه القيام به .

مسألة :

رجل لقي في الحرم . فيقول : أنا غريب ضعيف ، وأم يمره ، ولم يجده في  
السوق ، أيؤخذ ؟

فإن لقي في طريق جائز ، ماض في حاجته ، فيقدم عليه ، وينزل . فإن وجد  
فيما يرتاب فيه ، أوصل به إلى الوالي ، وأعلم أمره .

وفي المبيد . هل يحبسون على حمل السلاح السراري أم لا ؟ .

قال : قد عرفت أنهم يعمون من ذلك . وقد فعل ذلك السلطان .

قلت : فالمرء يعمون من حمل السلاح أم لا ؟

قال : قد قيل بمنع السفهاء ، من حمل السلاح .

وإذا كانوا لا يؤمنون منه ، منعوا من حمل السلاح .

قال محمد عبد السلام : نادى المنادى فى سوق نزوى ، فى زمن الإمام هـ  
ابن الخطاب - رحمه الله - وكان ذلك فى سنة ست وثمانين سنة ، بعد ثمانى مائة  
سنة من الهجرة : أن لا يحمل السلاح ، إلا معهود فى البلاد والسوق . وكان  
الشرارة ينجرون من حمل السلاح شامرا . وقد عزروا على الشتم والخطأ ، عشر  
ضربات . والله أعلم .

\* \* \*

## باب في إغاثة المستغيثين وما أشبه ذلك

قال الشيخ أبو الحسن: وواجب إغاثة المستغيثين من الظالمين، لمن يريد ظلمهم والمعوذة للمسلمين، على من يريد ظلمهم، بمن استغاث بك فعليك إغاثة . وإن كان المستغيث بالمسلمين، جوف بيتهم، هجم عليهم، بلا إذن، بعد أن يقال لهم: افتحوا الباب . إن لم يفتحوه، هجم عليهم، حتى ينصف من ظلمه . وذلك عند القدرة . وحكم ذلك واجب على القوام بالحق .

مسألة :

ومن أراد استباحة حرمة إنسان، أو الفنك به، ويقربه من يقدر أن ينفقه ويقتله . فعليه أن ينفقه، بمن يريد ظلمه .

وعن صائح يصيح بالله، أو بالمسلمين . وعسى أن يضرب . فقد قيل : إن المستغيث بالله وبالمسلمين، إنه يفاث، ويكون بمنزلة المنكر، على من قدر . قلت : فإن كان ذلك الرجل وزوجه .

قال : معى أنه سواء، إذا ثبت في غيرهما، ثبت فيما قلت .

فبعض يقول : إنه لا يلزم أن يفاث الصائح بهذا الصوت، حتى يعلم أنه مظلوم .

قال : إذا تبين أنه غير مفكر، لم يكن عليهم ذلك . وإذا لم يعلم ما ذلك، كان على من قدر، لزمه الإغاثة ؛ لظاهرة الدعوة .

قال : وإن كان صبيا، أو بالغا، أو حرا، أو عبدا، فلا أعلم فيه فرقا .

مسألة :

وفي من رأى صبيا في رأس نخلة ، أو غير نخلة . وهو يصيح هل عليه أن  
يحدره ، أو يدعو له من يخرج له ؟

قال : إن قدر على خلاص الصبي ، مما يخاف عليه منه الضرر ، كان عليه  
ذلك بنفسه .

وإن كان لا يقدر عليه أن يخلصه بنفسه ، وقدر أن يدعو له أحدا بلا مضرة  
تلحقه ، أعجبني ذلك ، على سبيل الاحتماس .

فإن تركه فوات ، لزمه الضمان ، إذا كان يقدر على خلاصه .

\* \* \*

## باب في حكم المسلمين في أهل الخلاف في الدين والطعن على المسلمين

وعن هاشم بن غيلان إلى الإمام عبد الملك : اعلم أنه كان قبلك من أئمة المسلمين ، ممن أدركنا من أدركهم . وأخبرنا عنهم : أنه أول من ساروا به في القاس ، أن علموم دينهم ، وأظهروا لهم نسب الإسلام . ومن على غير دين المسلمين ، من الخوارج وغيرهم ، لم يدعواهم على ذلك ، حتى دخل القاس في الإسلام منهم رغبة ، ومنهم رهبة ، لم يظهروا إلا ذلك . فلم يكن للمسلمين عليه سبيل ، حتى أماتوا كل بدعة .

مسألة :

وكانوا - إذا بلغهم من أحد ، أنه على غير دين المسلمين - أرسلوا إليه ، فمروا عليه دينهم .

فإن قبله ، كان له ما لم ، وعليه ما عليهم .

وإن أبى إلا أن لا يظهر غير ما عليه دين المسلمين ، أمروه بالخروج من بلادهم .

فإن خرج تركوه . وإن لم يخرج ، ولم يقب ، لم يقادروه على ذلك ، وأكروه على قبول الإسلام .

مسألة :

وعنه : وإنه بلغنا أن قوما من القدرية والمرجئة بصحار ، قد أظهروا دينهم ،

ودعوا الناس إليه . وكثر المستجيبون لهم ، وقد صاروا بتوأم وغيرها ، من ههنا ، فيحق عليك أيها الإمام ، أن تذكر ذلك عليهم . فإننا نخاف أن يملوا . أرحم ، في سلطان المسلمين ، فأمر يزيد ، أن لا يترك أهل البدع على إظهار بدعهم ، حتى يطفى الضلال والبدع ، ويصف لهم الدين ، وإثبات القدر ، فإن قتلوا ذلك . وإلا فاحبس وعاقب . ومن بلغه عفه التماذى في ذلك ، حبسه ، وعاقبه وأطال حبسه ، أحببنا أن نملكك ، ونكتب إليك الذى بلغتنا ، وضاعت به صدورنا .

مسألة :

وينبى للسلطان أن يشد على من يقف في الصلاة ، وعلى من يقدم تكبيرة الإحرام ، قبل التوجيه ، ويمنع من رفع الأيدي في الصلاة . وقد كانوا يفعلون على أهل الخلاف ، أن يظهروا شيئا من خلافهم .

مسألة :

أبو مروان - في الذى يخالف المسلمين ، ويضللهم ، ويسفه أحلامهم .

قال أبو المؤثر : يوجب عليه القتل .

وعن أبى زناد : يستتاب ، فإن تاب ، وإلا قتل .

قال أبو مالك : الذى رواه عنه صحيح . وأنا أقول بقول محمد محبوب : إنه

يؤدب الأدب الموجع ، ويحبس ، ويبانغ في الكال فيه .

مسألة :

بلغنا أن سائلا سأل محمد عبد الله بن جساس ، عن أمر الجلفدى بن محمود

— رحمه الله — فقال : ما هذا لك شيء ، فأرسل إليه الجلفندي رجلين ، فقيدها ورفعاه إلى الجلفندي مقيدا . فبلغنا ، أن الجلفندي ، أراد قتله على تلك الكلمة . والله أعلم . ولم أسمع أنه قتله . وذلك أن موسى بن أبي جابر قال له : أن يتكلم مع الجلفندي بشيء ، يدرأ به عن نفسه . ولعل محمد عبيد الله درأ عن نفسه ، بالذي قال به موسى بن أبي جابر .

مسألة :

الضياء : فيمن شتم الخلفاء ، أو نسبهم إلى الظلم . يعنى أبا بكر وعمر — رضى الله عنهما — فإن الإمام يأخذ على يده ولسانه . وأن لا يظهر أمرا يخالف دين المسلمين . فهذا قول . وإن لم يقب حبس .

وقول آخر : من شتم المسلمين قتل . ولسنا نقول ذلك ، ولكن يشدد عليه .

مسألة :

ومن جامع أبي الحواري : وذكرتم عن أمر القائم الذى قال فيه وارث بن كعب : إنه لم يأمر بقتله .

قالذى بلغنا عن عيسى بن جعفر ، لما قدم العراق ، فى زمان وارث بن كعب ، فبلغنا أن عيسى بن جعفر ، لما هزمه الله ، وأظهر المسلمين عليه . وقتل من قتل من أصحابه . وأخذ عيسى بن جعفر أسيرا وحبسوه فى سجن صحر . وخرج الإمام وارث بن كعب إلى محاربة عيسى بن جعفر .

فلما بلغ بعض الطريق إلى قرية يقال لها : سيفهم ، فلقوه الخبر بهزيمة عيسى ابن جعفر . فرجع وارث بن كعب إلى عسكر نزوى .



فلما بلغ إلى نزوى ، بلغه أن عيسى بن جعفر في السجن .  
فبلغنا أن الإمام قام في الناس خطيبا . فقال : يا أيها الناس إني قاتل عيسى  
ابن جعفر . فمن كان معه قول فليقل .

فبلغنا أن علي بن عزرة ، وكان من فقهاء المسلمين ، قام فتكلم . فقال : إن  
قبيلة ، فواسع لك . وإن لم تقبله فواسع لك ، فأمسك الإمام عن قتل ، وتركه  
في الحبس .

فبلغنا بعد ذلك : أن قوما من المسلمين . وبلغنا أن رجلا منهم يقال له :  
يحيى بن عبد العزيز - رحمه الله - وكان من أفاضل المسلمين . ولعله لم يكن يقدم  
عليه أحد في الفضل في زمانه بعمان . وذكره بعمان يشابه ذكر عبد العزيز  
بمضرموت . فبلغنا أنهم انطلقوا من حيث لا يعلم الإمام ، فأتوا إلى صبحار في  
الليل ، فتسوروا السجن على عيسى بن جعفر ، فقتلوه من حيث لا يعلم الوالى ،  
ولا الإمام . وانصرف القوم إلى بلادهم في ليلتهم - فيما بلغنا . فهذا الذى حفظنا  
من خبر عيسى بن جعفر .

وبلغنا أن بشير بن المنذر ، أنه كان يقول : إن قاتل عيسى بن جعفر لم يشم  
النار . فهذا الذى حفظنا من خبره عن أهل العلم المؤمنين على ذلك .

والذى حفظنا من آثار المسلمين ، إذا قتل والى المسلمين في ولايته ، أو قتل  
قائد المسلمين في مسيرة ، أو قتلت سريته للمسلمين ، أن دماءهم للمسلمين ، دون  
أوليائهم . وللمسلمين أن يقتلوا من قتلهم ، كيفما قدروا عليهم في غيلة ، أو غير  
غيلة .

وفي ذلك آثار المسلمين قائمة معروفة . ومن مضى من أوائل المسلمين .  
وأنا أكره ذلك مخافة ضياع الكتاب ، قبل أن يصل إليكم .  
وأرجو أن هذا مما لا يذهب علمكم - إن شاء الله تعالى - .  
وهذا مما حفظنا من قول المسلمين .

وسألت عن أمر الصقر بن زائدة وكيف كان قبلة ؟

فألقى بلغنا : أن الصقر بن محمد زائدة ، كان قد بايع المسلمين على راشد بن  
الضر الجلفداني . وأعان المسلمين بالمال والسلاح ولما أزال الله ملك راشد بن الضر  
الفاسق ، وغير نمقه ، وأظهر الله دعوة المسلمين وكلمتهم .  
فلما كان بعد ذلك ، خرج قوم ، من أهل الشرق ، من بغي هنة وغيرهم ،  
بغاة على المسلمين . وألقى إلى المسلمين أن أبا الصقر بن محمد زائدة مع البغاة على  
المسلمين .

فلما ذكروا ذلك للصقر بن محمد . فقال : ومن يقول ذلك ، وإن أخاه مريض  
عنده في الدار . فلما هزم الله البغاة ، وظفر المسلمون بهم ، تحقق على أخى الصقر  
ابن محمد أنه في البغاة . فعند ذلك اتهموا الصقر بن محمد بالمداهنة ، لما ستر عليهم  
من أمر أخيه .

وكان الإمام يومئذ غسان بن عبد الله - رحمه الله - فبعث الإمام السريية  
إلى الصقر بن محمد . وكان الصقر بمائل . وكان الوالي على سمائل رجلا يقال له :  
أبو الوضاح ، فرفع أبو الوضاح الصقر إلى الإمام ، وخرج إليه أبو الوضاح معه ،  
مخافة على الصقر بن محمد من الشرارة أن يقتلوه .

وبلغنا أن موسى بن علي ، خرج مع الشراة . فلما كانوا في بعض الطريق ، في موضع يقال له : نجد السحامة . فبينما هم في مسيرهم ، إذ عرض قوم من الشراة للصقر بن محمد ، فقتلوه وهم سائرون في الطريق . ولم يكن لموسى بن علي - رحمه الله - ولا لأبي الوضاح ، قدرة على منع الشراة ، من قتل الصقر بن محمد . فبلغنا أن موسى بن علي - رحمه الله - خاف على نفسه . فقلت لمن حدثني : فما قال موسى بن علي - رحمه الله - ؟

فقال : إن موسى بن علي ، خاف على نفسه . ولو قال شيئا لقتلوه . فهذا كان قتل الصقر بن محمد زائدة - فيما بلغنا - وحفظنا هذا من حديثنا ، من أهل العلم ، المأمونين على ذلك .

رجع إلى كتاب المصنف .



## باب الحكم في أهل الذمة وما يؤمرون به

عن اليهودى والقصرانى والجوسى والصائى ، إذا كانوا فى بلاد المسلمين  
بم يؤمرون ؟

قال : يؤمرون أن يتزوا بفيرزى المسلمين ، ليعرفوا فيما يجب عليهم ولهم ،  
فى الأحكام ، الخارجة من أحكام المسلمين ، فيؤمرون بشد الكسانيج . وهى  
الزنانير ، فى أوساطهم ، خيط أو غيره .

وأن يغيروا لباسهم ، فتكون أرويتهم مفصلة ، أو مغيرة بما يعرفون به .

وأن يلقبوا شركاء نعالهم عن زى ما يعرف به المسلمون .

وأن لا يلبسوا أكوار عماثمهم على حلقهم ؛ لأن ذلك من زى المسلمين .

وأن لا يطيخوا شعورهم بما يتزبون به بزى المسلمين ، فيقصروا مقدم شعورهم ،  
ويطيخوا مؤخرها ، إن أرادوا ذلك . ولا يخلقوا رؤوسهم كلها ولا يتزوا بزى  
المسلمين .

ولا يركبون السروج . ويركبون على الأُكُف - إن أرادوا ذلك . وإلا  
فلا يركبون .

وأن لا يزاحموا المسلمين فى أوساط طرقهم ، ويلجأون إلى جوانبها .

ولا يلبسون الخفاف إلا مقطوعة إلى الكعبين ، أو إلى ما دون الكعبين .

ويعجبنى أن لا يتزوا بالخنم بما يتزنى به المسلمون ، فيجعلوها فيها فى أيسارهم .  
ولكن إن أرادوا ذلك فيجعلونها فى أيمانهم .

ومن غيره :

ومن كتاب أبي قحطان ، مما ذكر في كتاب « الفضل » في عهد غسان :

والذى يعرفون به من غهرم من المسلمين ، يعنى أهل الذمة ، فإنهم لا يفرقون  
شعورهم ، ولا يمتعون . ولكن يؤمرون أن يقصوا نواصيهم ، ويطيّلوا ما بقى  
من الشعر ، حتى يعرفهم الطارئ . ولا يخنضون رؤوسهم بسواد ولا حناء .  
ولا يزاحمون المسلمين في مجالسهم ولا تعلق أصواتهم على أصوات المسلمين .  
ولا يدخلون المساجد .

وأما النساء ، فلا يعتقن ، ويجعلن على رؤوسهن علامة يشهرن بها ، حتى  
يعلمن أنهن من أهل الذمة ، ويمصين على رؤوسهن فوق الرداء ، خرقه سرداء ،  
أو حمراء ، ليعرفن بذلك من زى المسلمات وهيئاتهن .

ومن غيره :

وعن أهل الذمة ، يكون في منازلهم ضرب الدفوف ، والذهرة والنصب .  
هل يدخل عليهم في منازلهم ؟

فلى ما وصفت ، فليس لأهل الذمة أن يظهروا الفكر في بلاد المسلمين ،  
وبنهن عن ذلك . ويدخل عليهم في منازلهم .

وتسكمر الدفوف والدمرة والفصص ، إذا كان عليها غفء .

وتسكمر المزامير ولو لم يكن عليها غفء ، كان معهم أحد من أهل الإسلام ،  
أو كانوا وحدهم .

ويسكر عليهم شراب الخمر في ديار المسلمين . ويمنعون من إظهاره .

\* \* \*

## باب في الحكم في ترك الفرائض والسنن

ومن ترك الصلاة دائما بتركها ، وهو مقر بالجملة قتل .

وإن تركها ، وهو مقر بها .

فقيل : يعاقب بالضرب والحبس .

قال الشيخ أبو محمد : اختلف أصحابنا في تارك الصلاة عمدا .

فقال بعضهم : يقتل إذا فات وقتها . وبه يقول الشافعي .

وقال آخرون : يضرب حتى يفعلها ، لا يرفع عنه الضرب ، حتى يفعل الصلاة .

أو يقتل بالضرب . وإليه يذهب بعض أصحاب الشافعي .

قال : والنظر يوجب عقدا أن لا يقتل ، ما كان مقرا بفرضها . وإذا جحدته

قتل ؛ لأن الأمة اجتمعت أن مؤخر الحج والصيام والزكاة ، لا قتل عليه .

وقد قال أبو بكر - رحمه الله - : لأقتلن من فرق بين الصلاة والزكاة .

والذين قتلهم على الزكاة ، جحدوا فرضها . ولو أقروا لم يقتلهم .

ودليل من قال : إن تارك الإيمان يقتل ، ولا يسد مسده بمال والصلاة كذلك .

ودليل آخر : نهية ﷺ عن قتل المصلين . فدل أن التارك يقتل .

والجعة لمن لم يوجب القتل : قوله ﷺ : لا يحل دم امرئ مسلم إلا به ثلاث :

كفر بعد إيمان ، أو زنا بعد إحصان ، أو قتل نفس بغير نفس ولم يدخل التارك

مهم .

مسألة :

ومن دان بترك الزكاة عند وقتها ، فإنه يقاتل على ذلك . فإن امتنع ، وحارب

قتل

مسألة :

وأما شهر رمضان، فمن أنكره قتل .

وقيل : لا قتل عليه، حتى يحضر وينكر صيامه ثم يقتل

وأما الحج فليس وقته كوقت الصلاة .

مسألة :

ومن دان بترك الختان، بلا عذر وهو بالغ ، من أهل القبلة، قتل من بعد

إقامة الحججة .

مسألة :

في من ترك هذه العشر السنن التي في الرأس والبدن، بديفونة أو مستخفاً بها،

أو متهاوناً ما يلزمه . إن استتيب لم يقب ؟ فلا أرى عليه عقوبة . ولكن يبرأ

المسلمون منه ، ولا يقولونه في بعضها ، ويمفون عنه في بعضها ، ويماقبونه

في بعضها .

قال غيره : إذا ترك شيئاً من ذلك ، بديفونة بتركه ، فقد كفر . ويقاب

على ذلك



مسألة :

وقيل : كان محمد - خ - سعيد خالداً يجبر من ربّي الشوارب ، على جزها .  
ولا يذرم .

وأما الحسن بن سمد ، فلم يكن يجبرهم على ذلك .

\* \* \*

## باب ما يجوز كسره من آلات اللهو واللعب

عن النبي ﷺ أنه قال : بعثت بمحقق المعازف ، والمزمار ، والمزهر ، وعبادة الأوثان ، وأمور الجاهلية .

والمعازف : كل وتر يلعب به . والمزمار : كل شيء ينفخ فيه . والمزهر : كل شيء يضرب به . وهو المود الذي يضرب به .

وعنه - عليه السلام - أنه نهى عن اللعب بالكعبين .

وفي الحديث : أنه نهىنا عن الكوبة والفنيق .

والكوبة : العطل الصغير والمخضر . والفنيق : طنبور الحبشة .

مسألة :

وعن الدهرة والمزاهر ، وجميع الملاهي . هل تسكسر ؟

فأما الملاهي والأصياح والزمارات ، فإنها تسكسر حيث وجدت ، استعملت ، أو لم تستعمل .

وعن أبي عبد الله : فلا أرى ذلك لكم . ولكن تدفونه إلى أولى الأمر ، حتى يماقبوم عليه .

وقول : تسكسر إن كان عليهما لعب ، أو لم يكن .

وقول : تسكسر الدهرة والتقصية ، إذا كان عليها الجماعة والنفاء .

وأما إذا كان وجد وحده ، بلا مهر ولا غناء ، ولا جماعة ، من رجال أو نساء ،

فإن الزمارة تكسر على كل حال ، ولو كان وحده . وينكر على صاحبها . وقد  
نهى عن الكبارات ، وهى العيدان أيضا .

وقول : إنها الدفوف .

ونهى عن الكوبة . وهى الزد فى كلام أهل اليمن .

وقول : هو الطبل .

وقول الخليل : إنه الشطر نجمة .

وأما القصة . فقول : حتى يستعمل عليها الغناء .

وقيل : إذا نصب بها ، وخرج بها ، ذلك على سبيل اللهو ، كسرت ، ولو لم  
يكن عليها غناء .

مقالة :

وأما الدفوف ، إذا استعملت من غير شهرة السكاح ، فإنها تكسر إلا أن  
يكون عليها الغناء ، فإنها تكسر ، ولو استعملت ، ما لم تستعمل فى عرس ،  
أو غير عرس ، غنى عليها ، أو لم يغن عليها ، لم يكن ذلك خطأ ولا على كاسرها  
بأس .

فمن تشجع ، أخذ بهذا القول ، وكان له فى ذلك الثواب .

ومن تورع ، وأخذ بالأول ، فتاب .

وقال من قال : إن الدف يكسر ، حيثما وجد ، من يد العصى وغيره ، لعب

به ، أو لم يلعب به ، غنى عليه ، أو لم يغن عليه ؛ لأنه من آلة اللهو .

وقول : يخرق ولا يكسر ، حيثما وجد .

وقول : حتى يلمب به صبي ، أو بالغ .

وقول : ولو كان يلمب به بالغ أو صبي ، فلا يجوز كسره .

وقول : حتى يلمب به بالغ .

ومن الفحيا : أن يكسر : ويبرأ من ضاربه ، إلا أن يضرب ضربة ، أو ضربتين .

أشهره الفكاح ، فلا بأس بذلك . وأما أكثر من ذلك فلا .

مسألة :

في الدهر والنقصة ، يكون عليها الذهب ، أو الفضة . هل على كاسرهما ضمان ؟

قال : مع أنه إذا كان قصد إلى كسر المباح ، لم يكن عليه ضمان ، ما لم يتمدد

لإضاعته .

قلت : فيكسر ، ولو كان كله ذهباً أو فضة ، أنه أن يكسره ؟

قال : هكذا يقع .

قلت : فيجوز أن يخرق العليل من أيدي الصبيان ويكسر ؟

قال : مع أنه قيل ذلك ، حيث ما كان .

ومن غيره : قال محمد عبد السلام : يكسر ما وجد في أيدي الرجال والنساء

والصبيان ، من آلات واللهو واللعب ، وما يلعبون به بينهم ، في بعضهم بعضاً ،

ينهبون عنه . ويؤخذ على أيديهم . فإن لم يفتروا عنه إلا بأدب أدبوا .

وعفدى : أن أدبهم أخف من أدب البالغين . والله أعلم .

قال الشيخ : إن محمد بن محبوب ، أجاز لأهل حضرموت الهراوات ، أن يتخذوها

لحسكهم ، وتكون علامة للمسلمين . وتكون علامة للاجتماع ، وليعلم عدوهم أنهم غير فاعمين ، وأشبه ذلك .

قال محمد بن محبوب : ضرب الطبل لا بأس به . وأما الدهر ، فيخرق الأديم الذي عليه .

ولا بأس أن نضع على السلاح الدباج والذهب والتماثيل من حديد ، فرق البيضة . لا بأس بذلك . فهذا من جامع أبي الحواري .

مسألة :

حدثني من لا أكذبه ، أنه مر بسوق صحار ، فرأى دهرأ مع رجل ، فكسره فرفع عليه صاحب الدهرة ، مع محمد محبوب . فقال له محمد محبوب : أعطه كسرة الخشبة ، فلم يحكم عليه بنهر ذلك .

\*\*\*

## باب في الصراخ والنوح والزعاق والغناء

### وأشبه ذلك من القول

قال أبو سعيد : معى أنه قد قيل : إن الغناء مكره في كل شئ ، إلا في أربعة :  
حدود المرأة <sup>(١)</sup> ، وزجر الدواب ، والتراجيز ، وما كان منها يخرج على الزجر والمناهل ،  
ما لم يخرج منها على وجه النوح والغذب .

قال : والدوح لا يختلف في تحريره . وأما الغذب ، فيخرج معنى الصراخ على  
اللحيت ؛ لأنه يشابهه . وأحسب أنه يختلف فيه ، وفي إنكاره ، ولو كان منكرا  
بإجماع ، لثبت الإنكار فيه بإجماع . وقد ثبت أن النبي ﷺ قال : صوتان  
ملعونان على لسان كل نبي : صوت مرنة على مصيبة ، ومزمار عند نعمة .  
فلذا ثبت في جميع الرنة على المصيبة ، كان ذلك كله داخلا في الكبير .

قلت : فقول النساء : واه ، هو كالصراخ ، أوويه . قال : هكذا عندي .  
وهو من طريق التآوه . وإنما النوح أن تقول للراءة . ثم يبعون <sup>نقلا</sup> فيقولوا مثلها .  
مسألة :

وعما ينكر الدوح : أخبرني سعيد بن محرز : أنه هو ومحمد محبوب قالوا : إن  
الدوح أن تقول للراءة ، وتأخذ عايبها غيرها ، ويتجاوبا . كذلك النوح .  
قال غيره : إني سمعت أن معنى الدوح في بعض اللغة : لا راضى بقضاء الله .  
وفي موضع آخر : إنه بالعبرانية : إنا لا نرضى .

---

(١) لعله يعني أراجيز النساء ، وقت الدرس . فقد ورد في السنة شئ من ذلك .

مسألة :

وأخبرني محمد محبوب : أن إمام حضرموت سليمان بن عبد العزيز ، كان يجلس على الصراخ النساء الحرائر .

قال أبو المؤثر : نعم . والمبيد .

قال غيره : إن الصياح على الميت بعض يفكره ، وبعض لا يفكره .  
وأما النذب ، ففيه اختلاف . وهو أهون من الصياح .

مسألة :

وقالوا : ليس ينبغي أن يجلس مع النائمة ، ولا الباكية ، فإنه مكروه . ويقال : إنه وزر .

وسئل عن النائمة ؛ لأن النبي ﷺ - فيما روى - أنه لعن النائمة . وقول : المسجمة . وهي المتلذذة بالاستماع .

وقول : إن النائمة والنادبة من المنكرات .

وقول : إن النائمة والنادبة ليس من المنكرات . وقد أجاز من أجاز الاستماع ، إذا أراد بذلك تذكرة الآخرة .

ومن غيره : قال محمد عبد السلام : يخرج عندي على معنى القول : إن النبي

ﷺ قال : لعن الله النائمة والمسجمة . وهي المتلذذة بفعلها يقع الوزر .

وأما قوله : وأسأل عن النائمة . فهذا فيه خلل . فمضى أن يكون : وأسال

عن الباكية ، لأنه أهون . وقد أجاز من أجاز .

وحجة من أجازته ما روى عن النبي ﷺ أنه لما قتل معه حمزة قال : لكن حمزة اليوم لا يبرأ كي له . فربما انصاري يسكن عم النبي ﷺ . وقد حفظت ذلك شفاها من شيخى . وهكذا يخرج عندي حيث قال : وسلم . والله أعلم .  
مسألة :

قال أبو سعيد : إن الفناء كبيرة .

ومعنى أنه يختلف في ذلك .

فقال من قال : يستتاب ، قبل البراءة ؛ لأنه لا ينعقد الحكم إلا بعد الحجة .

وقال من قال : بعد البراءة ؛ فإن الحكم قد وجب .

وقال من قال : إن كان وليا ، استتيب قبل البراءة . وإن كان غير ولي ، برأ منه ، ثم استتيب .

وكذلك عندي الصغار يشبه الفناء .

ويقال : الزمر من فعل الجاهلية .

وقول : إن الفأحة والغابة من المفكرات .

وأما الباطنية ، فليس من المفكرات . وقد أجاز من أجاز الاستماع إلى الباطنية ، إذا أراد بذلك تذكرة الآخرة

قال أبو سعيد : قد كره من كره ، الأخذ على فساد الشعر ، وخاصة إذا لم يكن محسنا في ذلك .

فقيل له : أحسن . فهذا لا يجوز . وأحسب أنه في بعض القول : أنه ليس بمفكر ، إذا أخذ عليه . وذلك عندي ، إذا لم يكن فيه كذب . ولم يكن الأخذ عليه ، يخرج على معنى القهوه .



مسألة :

قال أبو سعيد : متى أن الزعاق مما ينكره المسلمون ، ويقاؤون عليه .  
وقد يقال : إنه من بقايا أفعال الجاهلية .

قيل له : ففي الحرب ؟

قال : إن كبر كان أحب إلى . وإن زعق ، وأراد بذلك التقوى على العدو ،  
إلهيئة له ، والترهيب ، رجوت له السعة في ذلك . لأنه قد قيل عن أبي عبد الله :  
إنه أجاز ضرب الطبول ، للهيبة للعدو .

والطبول من المفاكر التي قيل : إنها تكسر ، حيث وجدت . وقد روى  
عن النبي ﷺ : أنه رأى بعض أصحابه مسجلا إزاره ، ويتبختر ، ويحفز بين  
الصفين عند ازدحام الحرب . فقال رسول الله ﷺ : إنها المشية ينفذها الله ورسوله ،  
إلا في الحرب والله أعلم .

وإسبال الإزار من الخيلاء محرم .

مسألة :

فيعن سمع زاعقا . هل يلتمس وينكره ؟

قال : إذا احتمل أنه ممن لا يقدر أن يفكر عليه ، أو أنه ممن ليس عليه  
منكر ، أو وجه من وجوه الحق . فليس يلزم ذلك إلا وسيلة إن قدر . وكذلك  
في جميع المفاكر . والله أعلم .

باب في الملامى واللامب وما يكره من ذلك وما يحرم  
وما يجوز في القعود مع أهله

عن النبي ﷺ : أنه نهى عن اللعب بالكعبين . وكان قعادة يكره اللعب  
كله ، حتى اللعب بالحصى .

مسألة :

ونهى عن اللعب بالحصى ، والإمام يخطب .

ومن غيره : اللعب كله منهى ، حيث كان . وأعظمه في المساجد ، والإمام يخطب  
في المسجد ؛ لأنه موضع ذكر . والله أعلم .

مسألة

ويقال : اللعب كله مكروه إلا ثلاثة : ملاعبة الرجل عرسه ، والثاني فوسه ،  
وتعاهده قوسه .

ولا يجوز لب الجوبة للهو ، إلا أن يريد بذلك يجرب نفسه ، لئلا يحق  
يكون ، فيجرب نفسه بذلك ، يعردها الخفة .

مسألة :

ولعب السيف ، إذا أبصره للهو ، لم يجز ، إلا أن يدوى أن يسله للثقافة ،  
لحق يكون . ومن أبصر جرى الجمال ، يريد بذلك القروسية ، لحق يكون فجائز .

مسألة :

قال محمد محبوب : إن ضرب الطبل لا بأس به .  
وأما الدهر ، فيحرق الأديم الذي عليه .

مسألة :

أبو المزئر : كان سليمان بن الحكم وبعض الداس ، في بعض قرى صحار  
فعمودا في الليل ، إذ جاء شباب ، فعمدوا قريبا منهم . ثم قبضوا بالكريب .  
فقام بعض الشراة ليفسكروا عليهم . فقال لهم سليمان بن الحكم : اقمدا . فعمدوا  
إلى أن غدوا . فقال لهم سليمان : الآن فقوموا إليهم .

مسألة :

أبو سعيد - في لعب الصبيان - أيجب إنكاره ؟  
قال : يختلف فيه .

فقول : إنه يجب إنكاره نفسه . وليس بقيام حجة على البالغ ؛ لأنه غير  
مقيد .

وقول : لا يجب ذلك ؛ لأنه وقع من مباح .

مسألة :

عن سعيد بن قريس : إن لعب الشطرنج لا يجوز . وهو من كبائر الذنوب ،  
إلا أن يريد اللاعب به تعليم الحرب . ويلزمه في حين المعايضة البراءة ، إلا أن  
يأتى بشاهدى عدل : أنه أراد به تعليم الحرب .

وفي كتاب الضياء : إن كان اللاعب به إماما ، فقول : يستتاب ثم يبرأ منه ،  
إن امتنع .

وقول : يبرأ منه . وهو كغيره من الرعية . ثم يستتاب . والله أعلم .  
وأجازه الشافعي بنية الحرب . واحتج بأن قوما من الصحابة لم يوه . ومنهم  
أبو هريرة ، وسعيد بن الحبيب ، وسعيد بن جبير . وأنه كان يلعب به مسجديرا .  
وكان ابن سيرين يلعب به . ويقول : هو من المقل . ولم يحزه أبو حنيفة .

مسألة :

عن قومنا : لا تجوز شهادة اللاعب بالشطرنج قارا . فأما لاعب الزرد فترو  
على كل حال .

وفي الضياء : إن الشطرنج إذا كان ثمانيا ، لم يحز اللعب به .

مسألة :

ومما ينكر : الاجتماع على اللهو واللعب ، من البالغين من الرجال والنساء ،  
بالدهرة والطنبل .

وأما القصة الكبيرة ، فقد أجازوا استماعها لمن يذكر بها الموت والآخرة .  
أخبرني زياد بن الوضاح أنه رأى أباهم يستمعها ويبكي .

مسألة :

أبو سعيد : ضي يقصب ، ورجال بالفوق ، يفتون عليها .

قال : إذا كان على القصة غناء من البالغين كسرت .

مسألة :

عن الشيخ أبي محمد : ولا يجوز القعود عند من يعمل المفكرات ، ولا يأتيهم . بل يجب عليه الإعراض عنهم ، إلى أن يتركوا ذلك ، إلا أن يكون قعوده عندهم ليفكره عليهم .

فإن أتاها حاجة ، لا بد له منها ، فلا بأس عليه .

وأما إن أتاها ليتحدث معهم ، وهم يعملون بالمعاصي ، فقد نهاه الله عز وجل . والدليل قوله تعالى : « وإذا رأيت الذين يخوضون في آياتنا فأعرض عنهم حتى يخوضوا في حديث غيره » وقوله عز وجل : « إذا سمعتم آيات الله يُكفَّر بها ويُستهزَأ بها فلا تقعدوا معهم » .

مسألة :

قال أبو سعيد : إذا أتاها ليفكر عليهم ، وهو آمن منهم ، فلم يقدر على الإنسكار عليهم ، ولم يقبلوا منه ، لم يكن له القعود معهم ، إلا أن يتقى منهم تقية في مفارقتها إياهم ، في مال أو نفس ، أو دين ، أو كان قعوده معهم من أجل التقية . وكل موضع تقية ، أنكر فيه العهد بقلبه ، ما يرى من المفكر ، أو يسمع ، أو يخطر بباله ، فهو سالم . ولو أكثر القعود والوصول ، يريد بذلك الدفع عن نفسه ، أو عن ماله ، أو عن أحد ، ممن يلزمه عروله ، والقيام به ، أو عن أحد من المسلمين ، فيما يخاف أن يتولد عليهم من ظلم الظالمين ، لسبب قطيعة ، ومفارقة . ويرجو دفع شيء من الظلم ، بشيء من مواصلته في الظاهر ، وبجبالته ، ووصوله .

وكل هذا ، إنما يكون على صدق الية الله تعالى . فعلى هذا ، له أعظم الثواب ، لأنه ربما كان هذا أفضل ، من الانقطاع ، لما يرجى من الدفع عن الوصول ، ولما يخاف من التسليم ، عند الانقطاع .

فإن كان ، فسكرهم بدعة من أحد المذاهب ، فحضر لمفاظرتهم مع الرجاء ، أنهم يقبلون منه ، أو بعضهم ، فجائز .

وإن كانوا في مسجد ، فليكن في عزلة منه ، إذا كان ينتظر الصلاة . ويظهر مع ذلك السكراهية لمسام عليه .

مسألة :

أبو سعيد - فيمن يظهر الزندقة ، واللعب بالحيال ، ويقفل الأحياء ، أو غير ذلك من اللعب . هل يحبس على ذلك ؟

قال : هذا يشبه السحر ؛ لأنه قيل : إن السحر إنما يكون حيلة . وبلغنا أنه قيل : يقتل الساحر ، ويحبس على ذلك ، حتى ينتهي عنه .

مسألة :

ولعب الزنج والهدد ، تسكر دهرتهم .

قال : إلا أننا أذكر كفا هؤلاء بصحار المطار ، وأصحابه لا ينفعوهم من ذلك ، مع الولاة والأئمة والله أعلم ما كان مذهبهم في ذلك . وذلك على عهد موسى ابن علي وسليمان بن الحكم والوضاح بن عتبة وغيرهم . كانوا يفعلون ذلك ، في عسكرهم بنزوى ، مع الليها بن جعفر .

مسألة :

وقيل : استماع اللغو مصيبة . والجلوس معهم قضية . والعمل به كفر . ونهى  
النبي ﷺ عن حضور اللعب والباطل .

مسألة :

والقمود عدد من يقرأ القرآن ، بالحن ومزامير ، فلا يحل . ولا كرامة لهم  
حتى يقرأوا قراءة المسلمين . كما كانوا يقرأون . تقتصر جلودهم وقلوبهم لذكر الله .  
وقيل : نظر إلياس بن معاوية ، إلى رجل يغنى بالقرآن . فقال : يا هذا إن  
كنت لا بد مغنيا فبالشعر .

فقال له الرجل : أليس الغنى يقول : ليس مغنا من لم يغن بالقرآن ؟  
فقال له : إلياس إنما أراد الغنى ﷺ : أن ليس مغنا من لم يستغن بالقرآن .  
لم تسمع حديثه الآخر : من حفظ القرآن ، فظن أن أحدا غنى له . أما سمعت الشاعر  
يقول :

تغنينا بذكر الله عما تراه في يد القموينا

وقال الراجز :

والغانيات طالما غنيينا

قلت : بلى .

قال : هذا من ذلك .

فقال : أحسن الله إنشادك أبا وائلة .

وفى حديث حذيفة : إن من أقرأ الناس للقرآن مفاقا ، لا يدع منه واوا  
ولا ألفا إلا يلقبه . كما تقلب البقرة الحلاب بلسانها . نسخة : بأسفانها . اللقب الذى  
يقول : لقب هذا الشيء وقطعه ، بمعنى واحد . والحلاب : السكلا والخشيش .

مسألة :

ولا بأس بالجلوس مع قوم يضحكون ، فى غير محرم ، مع المزاح الجائز .  
فأما إن كان هو يباطل ؛ أو ضحك بفحش ، فلا يجوز لمؤمن أن يقعد معهم .  
وعليه أن يسكر عليهم ، أو يقوم من عندهم ، إلا أن يكون مقهورا فالمتهور  
معذور ، إذا لم يمكنه الإنكار والخروج .

مسألة :

ومن رأى صبيانا ، يلعبون بالجوز ، ويقرعون بعضهم بعضا ، فأطعموه ،  
فلا يجوز ذلك ، ولو كان فيهم ولد له .  
وكذلك لو كانوا بلغا ، فأطعموه منه ، لا يجوز ، وهو حرام . والقمار لم  
يجزه أحد .



## باب في أهل الشراب وجبسهم

وما يجوز من ذلك وما لا يجوز

ومما ينكر : الاجتماع على الشراب ، ولو كان من أديم يوكأ ، ويقاب عليه  
بالحبس .

مسألة :

وقد وجدناهم يتعمدون للواضع ، المعروفة بالجماعات . فإذا وجدوا الجهال ، فيهم  
التغير من الشراب وريحه ، أنكر عليهم وجبسوا .

قال أبو سعيد : عرفنا أنه إذا كانت أحد متهما بالشراب في الجماعات ،  
أو بشرب النبيذ الحرام ، من الجر وغيره ، ووجد فيه رائحة الشراب ، إنه يحبس ؛  
لأن الاجتماع على الشراب المسكر منكراً ، ولو كان في الأصل حلالاً أعنى النبيذ  
وشرب النبيذ الحرام ، من نبيذ الجر وغيره من المسكر .  
فإذا ظهر أسباب التهم ، على التهم ، كان حبسه على التهم .

مسألة :

ورجل اتهم بشراب النبيذ ، فأمر به غير عدل ليشمه ، فذكر أن رائحته  
رائحة نبيذ .

قال : إذا خرج منه رائحة النبيذ حبس . ويقبل على التهم قول متهم مثله .

قلت : فإن شمه الوالى ، ووجد فيه رائحة النبيذ ، يقتيد أم يحبس ؟

قال : يحبس .

مسألة :

رجل أقر أنه يشرب النبيذ .

قال : إذا شرب من النبيذ المحرم ، ضرب على إقراره بفعل الدهشية .

مسألة :

أبو سعيد - في الهيبان، إذا اجتمعوا على الشراب للنبيذ المحرم . هل ينكر عليهم ويحبسون ؟

قال : إذا اجتمعوا على الشراب الفاسد ، مما هو حرام في الأصل ، يهرق على حال .

وإن كانوا بمجد، من يخاف منهم ، عقد الاجتماع ، مما يخاف من البالغين ، من الفساد ، ومما يلهو . فقد قيل : ينكر عليهم ، ويهددون ويحبسون ، على غير معنى حبس العقوبة التي تجب على البالغين ، في مثل بيت ، أو مجلس الحاكم ، ائتمروا عن ذلك . وإن كانوا أطفالا ، لا يخشى منهم ذلك ، أمروا بتركه ، وهددوا بالقول . ولم يبلغ بهم إلى عقوبة .

مسألة :

وإذا وجد الجهال فيهم التغيير من الشراب ، أو رائحته ، أنكر عليهم وحبسوا . وقيل عن أبي الحواري : إنه لا يحبس من وجد فيهم رائحة النبيذ ، إذا لم يكن فيه تغيير .

وحفظ لنا الثقة عن الإمام راشد سعيد - رحمه الله - أنه حبس أبا المعمر ، على رائحة النبيذ بلا تغيير ، فستل عن ذلك .

ومن غيره :

ومن جامع أبى الخوارى: ومن الريب التى ينكرها الولاة : الريب من الرجال والنساء ، فإن ذلك مما عليهم إنكاره ، إذا رفع عليهم .

وإن وجد الريب ، ن الرجال ، مع المريبة من النساء ، فى اللواضع التى يمكن فيها المريبة ، أخذوا وعوقبوا بالحبس .

فإن عاد أو أحدهما ، كانت عقوبتهما أطول .

وإن وجدا يماسان ، بما دون ما يلزم به الحدود ، أثقل قيده ، وأطيل حبسه كذلك .

والنساء إذا كانت امرأة ، مفسوبا إليهما ذلك . فلا بأس أن يتعاهدوا موضعها ، من غير أن يدخلوا عليها منزلها ، إلا بإذن .

وقد كانوا إذا كانت المرأة ، من أولاد المسلمين ، ووجره الناس يسترونها ، ويطلقونها ، يأخذون الرجال .

وليس ينبغى لأحد أن يخرج برأيه ، إلا أنه إذا تمادى فى ذلك ، أطهل عليهم العقوبة ، رجلا كان ، أو امرأة .

وكذلك المتأثثون من الرجال ، إذا عرفوا بذلك ، أنكر عليهم .

وكذلك المتهمون بالجمع بين الرجال والنساء على الريب ، تلزمه العقوبة إذا عرف بذلك ، أو وجد ذلك فى مثله ، رجلا كان ، أو امرأة .

ومن عرف أنه يؤوى اللصوص ، ويستر ممرقات الناس فى منزله ، فحين عاينه مرة بعد مرة ، بعد تقدم السلطات عليه ، عوقب بالحبس ، حتى ينتهى .

ومن وجد السرقة في يده ، كان عليه ما على المتهم وإن كان نساء ، يجتمعن على الشراب. أنكر عليهن كما ينكر على الرجال .

وإن كان رجل ، يتهم بالهيبان ، وبأن عليه سبب في ذلك . فوجد في موضع ريبة ، مع صبي ، لا ينفذ نفسه ، أو صبي يتهم بذلك ، أنكر عليه ، وعوقب بالحبس .

\* \* \*

## باب ما يجوز كسره من آلة الشراب

أبو سعيد - فيمن وجد نبيذ الخمر - هل عليه أن يهرقه ؟  
قال : الخمر إذا كانت في يد أهل الصلاة ، أهرقت إذا قدر عليها .  
قلت له : فالإناء الذي فيه الخمر . هل يجوز كسره ؟  
قال : إذا كان ملكاً لأهله ، لم يجز كسره إلا بطلا .  
فإن خيف من أصحاب الخمر ، إن ترك بحاله ، عملوا فيه .  
فإذا كان ذلك في السكارين ، أو ما يشبههم ، ممن يدوم ذلك ، كسرت آنيتهم ،  
لئلا يتقوا بها على الحرام .

فإن كان ليس بهذه المنزلة ، لم يكسر إناءه ، إذا كان مما ينتفع به ، ويكون  
ملكاً .

فإن لم يوجد فيه خمر قائم ، غير أنه كان فيه . فإذا كان من أهل التهم الذين  
يقعون بها على الحرام ، جاز ذلك على هذا المذهب ، كان حينئذ فيه الخمر ، أو لم يكن  
فيه . ونبيذ الخمر معناه ، كان خمرًا أو تمرًا . فمضى أنه في قول أصحابنا : إنه حرام ،  
يهراق . ويجوز فيه وفي آنيته ، ما يجوز في الخمر ، على ما مضى من القول  
في الشريعة .

مسألة :

قال : وعرفت أنه يحبس الذي يوجد في بيته الخمر النبيذ . والله أعلم .

مسألة :

وكل ما لم يكن في قربة، أو دن امشعل بركاء ، فهو مذكر .  
ولا يجوز في شيء من الجرار ، ولا القرع ، ولا الزجاج .  
وما وجد من ذلك كسر ، إلا الزجاج . فقد كره بعض المسلمين كسر الجرار  
الخضر ، وإهراق ما فيها من الشراب .

مسألة :

وجدت من كسر قرعة ، لأحد فيها نبيذ غرقها . ووجدت أن أواني الصيفي  
والزجاج ، إذا وجد فيها النبيذ الحرام ، فلا تكسر إلا من بيت خمار .

مسألة :

عن أبي عبد الله - في الشاري هل يفرم كسر الجرار الخضر وغيرها ، من  
الخزف والصيفي ، فإذا وُجد فيها شراب ، من الحرام ، فلا أرى بأساً في كسرها ،  
وما أحقها بذلك . ولا غرم عليه .

فإن جاء رجل أو امرأة فقال : الجرة لنا ، وهما ليسا نقة .

فإن أقر الذي وجدت عنده بأحدهما ، وحضر المدعى لها . واحتج أنه لم يدفعها  
ليعملوا فيها ، وأنها أخذت بلا علمه ، فليمسك عن كسرها . ثم صح بشاهدي  
عدل : أنها له ، فعلى من كسرها الفرغ ، إذا احتجوا أنهم لم يدفعوها ، ليعملوا  
فيها الشراب ، مع أيمانهم بالله ، ما دفعوها إليهم ، ليعملوا فيها الشراب .  
وإن احتج من وجدت عنده ، ونهبها الشراب ، أن ذلك ليس بشراب .  
وإنما عملوه خلا ، ولم يجدوم يشربون .

قال : هم مأمونون على ذلك ، فلا تكسر .

قال : وإن كانوا يشربون منها وقالوا : إنما عملناه خلا . ثم بدا لنا أن نشرب منه . وكذلك المشاعل والدنان والقرب .

فأما ما لا يوكأ عليه من المشاعل ، وليس عليه رأس يربط عليه ، فلا بأس بخرقه .

وكذلك المشاعل المضاعفة . وما كان من جلود الإبل والبقر والحير ، فلا بأس بخرقها .

وأما ما كان موكأ عليه ، والدنان والقرب ، من جلود الغنم ، فليس لهم أن يخرقوها .

ومن غيره :

ومن جامع أبي الحواري : وعن الذين يبيعون ذلك من الرجال والنساء . هل ينسكرك عليهم ، إن كان أحده له ولاية ، عوقب في ذلك ، حتى يقرب ويستغفر ربه .

ومن لم تكن له ولاية ، ورآه أحد من المسلمين يبيع الباطل ، أمرهم بتقوى الله ، وترك اللعب ، وأنسكرك ذلك بقلبه أجزاء . ومنه :

قال محمد محبوب : أخبرني أبو صفرة عن محبوب . أنه كان يكسر ما وجد فيه النبيذ ، ومن جرار الخضر ، وغيرهما من الجرار .

ومن غيره .

قلت: فالإناء إذا لم يوجد فيه خمر قائم، غير أنه قد كان فيه هل يجوز كسره  
إذا كان لم يعمل الخمر؟

قال: إذا كانوا من أهل التهم، معروفا أنهم الذين يقجرأون على الحرام،  
جار ذلك على هذا المعنى . كانت فيه نبيذ الحرام ، أو لم يكن فيه .  
رجع إلى المصنف ..

\* \* \*



## باب في الهجوم على المحدثين وأهل الشراب<sup>(١)</sup>

وما يجوز ويفغى من ذلك

عن الحسن بن أحمد - فيمن أحدث واستقر ، واتهم أنه في منزل -  
فألقى عرفت أن أهل الأحداث يهجم عليهم ، وأهل الدين لا يهجم عليهم  
في منازلهم .

فأما صاحب المنزل ، فلا يلزمه حبس في ذلك ، ولا يمين ، إلا أن يصح عليه  
أو يظاهر عليه ذلك . فللحاكم أن يعاقبه .

مسألة :

وفيمن صح عنده باطمة ثقافته في بيت مفكر غير ظاهر ، وهو يخاف إن  
استأذن في الذي يراد منه العقوبة . هل له أن ينقحهم ؟

قال : قد قيل : له أن يدخل ، إذا أشعرهم أنه يدخل ، ولو لم يأذنوا .  
وقيل : لا يدخل إلا بإذن .

مسألة :

الشيخ أبو محمد : اتفق أصحابنا إلا من شذ عنهم بقول : لا همل عليه . إن  
للإمام والحاكم أن يهجموا على السارق ، والقاتل للمعتنع في بيته ، أو أئمنه الذي  
كان قبل ذلك له ، ومن كان في معناه من المقتدين ، في إخراجهما ، إلى حيث  
ينصف الحاكم منهما .

---

(١) في نسخة : المنكر ، بدل : الشراب .

وأجمعوا على أنهم لا يهجمون على مدين ، استعدانه برأى صاحبه . ولونولى  
برفعه .

والفرق بينهما : أن القريم ليس بمقعد . فلا يروع كالمتمدى بالهجوم عليه  
في أمته ، كما يهجم على أهل المنكرات .

الدليل : قوله ﷺ لبلال - حين قال له - : إن طولبت بالدين فتوار .  
وكان أمره استئذانا له أن يقوارى . فلو كان التوارى لا يستمر بلالا من القرماء ،  
لم يأمره به .

وقال في المتمدى : لمن الله من أحدث حدثا ، أو آوى محدثا . فنع أن يؤوبه  
أحد .

#### مسألة :

الحسن بن أحمد - في رجل يبلغه أن في بيت جماعة على شراب . هل يدخل  
عليهم ، بغير إذن . فقد قال ، من قال : إذا بان لهم دلالة ذلك ، وأخبروا أن في  
البيت ريبة أو منكرا ، فاستأذنوا ، فلم يؤذن لهم ، إنهم يدخلون بغير إذن .

وقيل : لا يدخل إلا بإذن

وكذلك لم أن يقسلفوا الجدار ، إذا استأذنوا ، فلم يؤذن لهم . ولا يحدثون  
في جدار ، ولا في باب حدثا ، إلا أن يكون فيه حرب المسلمين . ويبايدونهم بالحرب  
على منكرهم ، فإنهم يحتالون على كسر شوكتهم ، بكسر جدار ، أو غيره . وإنما  
يقصدون بكسر الجدار وكسر الباب ، إذا تحصنوا عنهم بذلك . وإن كانوا  
يقدرون عليهم ، بغير كسر الجدار ، أو الباب ، فلا يفعلوا شيئا من هذا .

مسألة :

أبو عبد الله - في أهل الريبة ، إذا رأى علامة ذلك ، وأخبرهم ، فلمهم أن يستأذنوا . ثم يدخلوا . وإلا فلا .

قلت : أرايت إذا كان ذلك ، فقسوّر الحائط ، فشر عليهم صاحب المنزل السلاح . أيبكون محاربا ؟

قال : لا يحاربوه في منزله .

قلت : فإن قصد إليهم بالسلاح ؟

قال : يحاربونه في منزله .

قلت : فإن دخلوا بإذنه ، ثم شر عليهم السلاح ، فلمهم أن يحاربوه .

وإن لم يمكنهم أخذه ، بدون ذلك ، فليفعلوا .

فإن شر عليهم السلاح ، غير رب المنزل ، فهو مثل رب المنزل .

مسألة :

فيمن حكم عليه بدين ، فأمر بتسليمه ، فتوارى في منزله . أيجوز الهجوم عليه في منزله ؟

قال : فيه اختلاف .

فقول : يجوز الهجوم عليه .

وقول : لا يجوز .

فوجه الأول : أنه تولى عن حكم الحاكم . ولا يجوز له التولى عنه .

وجه القول الثانى : أنه لما كان الحق الذى عليه ، لا يجسوز المهجوم عليه  
باتفاق ، قبل الحكم ؛ لأنه جائز ؛ لأمر النبى ﷺ لبلال بالتوارى ، فلا يجسوز  
المهجوم ، ولو كان بعد الحكم . والله أعلم .

ومن جامع أبى الحوارى :

قال أبو المؤثر : إذا كان أهل الريب ، من أهل الملامى ، مثل المتأئين ،  
واللعابين ، والمتهمين بالفجر ، أو يكاد أن يظهر ذلك منهم ، ولو كانوا من أهل  
البلد . وإنما هم غواة ، يظهرون الفساد فى القرية ، فلا بأس أن ينفوا منها ، وهم  
صاغرون .

ومن غيره :

قلت : ما تقول فى لعب الصبيان . يكون منكرا ، يجب إنكاره ، كما يكون  
من البالغ أم لا ؟  
قال : يختلف فى ذلك .

فقال من قال : يجب إنكاره ، وإزالته نفسه . وليس بقيام حجة على الفاعل ؛  
لأنه غير متعبد .

وقال من قال : لا يجب ذلك ؛ لأنه وقع على غير مباح .

## باب التعزير لأهل المنكر

وصفة وما يجوز

كتب هـ إلى أبي موسى الأشعري : إذا رأيت الخصى ، يعمد الظلم ، فأوجع  
رأسه

وكان لعمر درة يؤدب بها . فلحاكم أن يتخذ درة ، يؤدب بها ، يرهب السفهاء .  
وفي المتنبيين من الرجال والنساء . هل يضربون بالسياط حتى يقتلوا ؟  
قال : يحبسون على ذلك فإن انتهوا ، ورجعوا إلى زى الرجال ، وإلا أطبل  
حبسهم .

فإن غازروا ، ضربوا على المازرة .

قلت : مؤثر أم غير مؤثر ؟

قال : ضربا ينقضى به على وجه التعزير .

فإن ضرب بما يستحق من الضرب ، فأت مدته على وجه التعزير ، من الحاكم ،  
هديقه في بيت مال الله .

مسألة :

وقيل : العبيد يضربون ، ما دون الحدود ، على أدبارهم بالعصى .

وإن ضربوا بالسوط ، فرأى الحاكم ذلك ، لم يعمد ، لأن الحر ، إنما هو يذره  
عن ذلك ، أن يفرش بالعصى على دبره ، وإن ضرب الحر على دبره . فأنه أعلم .  
ويمعبنى أن يلزم الضمان ، إذا تعمد في ماله .

وإن لم يعتمد لذلك ، أعجبني أن يكون في بيت مال الله .  
ويعجبني - إذا ثبت له ضمان ذلك - أن يكون عليه التعزير بحاله ، إذا أمن  
عليه في التعزير ، مع الحدث المتقدم عليه . وكان يحتمل ذلك كله .  
وفيل : تعزير العبيد ، أقل من تعزير الأحرار .

مسألة :

من التاج : ولله حاكم أن يضرب على الأدب .  
وحفظ لي بعض أصحابنا : أن ضرب الأدب غير شائن ، ولا مبرح ، أى غير  
مؤثر . وأن أكثره ثلاث ضربات .

وسئل بعض العلماء عن الإمام - إذا ضرب الواحد من الرعية ، أكثر من  
عشرة ، وخمسة عشر سوطاً ، أيكون عليه ضمان ؟ وفي أدبه لهم ، حد محدود ؟  
أم على قدر ما شاءه الإمام من ذلك ؟  
قال : القى عرفت أن ذلك جائز . ولا ضمان عليه فيه . والله أعلم .

مسألة :

من الضحايا : وإذا تعدى رجل على رجل ، في نفسه وماله ، نفية الأدب .

مسألة :

وإذا وجب على أحد شيء من العقوبة ، فعاقبه الحاكم بفيرها خطأ أو عمداً .  
فما ثبت من الحق ، لا يزيله شيء من الباطل ، نعمداً ولا خطأ .

مسألة :

روى عن عمر - رحمه الله - أنه ضرب مملوكة بالدرّة . وقال : اكشفي عن  
فؤادك .

وعن زيد بن خالد : رأى عمر بن الخطاب ، وقد ركم ركعتين بعد العصر ،  
ففسى إليه ، حتى ضربة بالدرّة .

وروى : أنه رأى امرأة متزينة ، وخارجة ، فلعلّه ضربها بالدرّة ، على ما قيل .  
وقال : تزينين وتبرزين ائمتني المسلمين ، ويطمع الذي في قلبه مرض .

مسألة :

أكثر التعزير أنقص من أقل الحدود وأقل الحدود : أربعون سوطاً . حد  
العبد في الخمر إلى الخمسة والثلاثة ، أقله مثل من يجهل على الفاس بلسانه . مثل قوله  
لرجل : الخائن والكلب والثور والمولى .  
وإن قال ذلك لمسلم ، كان أشد وأكثراً .

مسألة :

قال أبو المؤثر : وذكر لي : أن الإمام الصلت بن مالك ، ضرب عبداً الله  
ابن نصر خمسين سوطاً . ولم نعلم أن أحداً من المسلمين عاب عليه .

مسألة :

وقيل : إن رجلاً طعن رجلاً ، فأمر به الإمام المهنا بن جعفر ، فجلد سبعين  
سوطاً . وقال : أتسفك دماء المسلمين على بابي ١٩

ومن غيره :

ومن كتاب أبي الخواري : وللتحاكم أن يضرب على الأدب . وحفظ لي  
بعض أصحابنا : أن ضرب الأدب غير شائن ، ولا مبرح ، أى غير مؤثر . وأن  
أكثره ثلاث .

ووجدت بخط الإمام : راشد بن سميد - فيما كان يسأل عنه - : وعن الإمام ،  
إذا أدب عسكره ، في سائر ما يريد ، أن يزجرهم عنه ، فيما يلحقهم فيه ضرر ، أو  
إثم ، أو وهن في الدولة ، فضرب الواحد منهم أكثر من عشرة أسواط وخمسة  
عشر سواطا ، تكون عليه في ذلك ضمان أم لا ؟ وفي أدبه لهم حد معروف .  
أم على قدر ما يرى الإمام من ذلك ؟

الذى عرفت : أن ذلك جائز له ولا ضمان عليه فيه . والله أعلم .

مسألة :

من الضياع : والتعزير على قدر الفاعل ، وعلى حسب ما يرى أنه يردعه ،  
من قول ، أو ضرب قليل ، أو كثير ، على قدر جسمه ، وضعفه وقوته . وعلى  
ما يراه الإمام

مسألة :

أبو سميد : قلت : فما يخرج قول من قال : لو أن إماما ترك التعزير ، ولم يقيم  
إلا الحدود ، لكان سالما .

قال : إذا تركه ناظرا لما يقول منه ، فلا يعجبنى ذلك ، إنه يكون يعين على  
ترك الفساد ، الذى همل بإزالة الأئمة . وانفقوا عليه ، فيمزم على تركه ، وهو قادر .



مسألة :

في جلد التعزير على التهمة . فليس الجلد بالتهمة . ولا عرفنا ممن مضى ، إلا بالإقرار من التهم ، بما يستحق التعزير ، أو بشاهدى عدل ، يشهدان عليه بما يستحق به .

مسألة :

فيعن غازر أصحاب الحاكم . فإذا امتنع عن أمرهم ، فما يؤمر به من الحق ، بعد أن يصدرهم لذلك ، فيستحق الحبس الطويل ، والعقوبة الموجهة ، على قدر جهله في ذلك وزاته .

مسألة :

فإن شمر السلاح عليهم ، كانوا شراة ، أو غير ذلك . فإن شمر عليهم السلاح ، في سوق من أسواق المسلمين ، عوقب بأوجع العقوبة ، حتى يفتى . ويكون فكالا .

وأما إذا شمر عليهم السلاح ، على الشراة ، إذا أمروه بالمعروف ، ونهوه عن المنكر ، فهذا أعظم جرما ، وأشد إثما ، وبسقةصى في عقوبته ، إذا صح ذلك عليه ، بالحبس والضرب .

فمن ضرب رجلا ، أقر بذلك ؛ وأبصر به أثرا يعزر . فنعزم يلزمه التعزير ، إذا أقر بذلك ، وإذا كان في مجلس الحكم .

وإن كان في غيره ، وأبصره . ففيل : بمنزلة مجلس الحكم .

وقيل : إنما هو شاهد .

قال : ونقول في هذا : إن عليه التعزير ؛ لأن الوالى راع . والراعى ناظر  
في أمور رعيته .

مسألة :

وهل يسمع الحاكم أن يعفو عن بعض ، ويقدم عليه ، ويعزر غيره ؟  
نفعم له ذلك ، لأنه ناظر . وإنما يلزمه إنفاذ الحدود .  
وأما التعزير والحبس ، فعلى قدر الفاعل والمتهم بها .  
وقد يحبس واحد ، ويماقب إذا عرف بالجهل . ولا ينبغي أن يعفو عدا ، من  
أجل قده ، ويحس آخر . ويطلق بلا عقوبة ، على مثل ذلك الحدث . وذلك لمن  
لم يعرف بالجهل والله أعلم .

\* \* \*

باب ما يجوز من العقوبات من المحدثين وأهل المنكر

أحمد محمد بن خالد : رجل اتهم أنه فعل منكرا ، أيقط أم لا ؟  
قال : أرايت والدي أمر بعبد فقطع .

مسألة :

رجل وجب عليه الحبس . أيجوز أن يطوق بحبل ، ويؤمر به إلى الحبس  
أم لا ؟

قال : إذا كان معتقاً ، فقد أخبرني أبو علي بجواز ذلك .

مسألة :

وجائز أن يُغل الرجل ، إذا استوجب ذلك .  
قال ابن عباس : جز اللحية لا يصلح للعقوبة ، ولا جز الرأس .

مسألة :

قال الشيخ أبو محمد : وعن المسلمين هل يعزرون بالعمال ؟  
قال : كله ضرب . والمأمور به : أن يكون بالدرّة .

مسألة :

ورجل ادعى عليه قبيح ، وهو يذكر بالسوء ، وصل إليه لوالى ، فذبحه ،  
وحدثه . وهو غير ممانع له . هل عليه إثم ؟

قال : لولاة الأمر أن يؤدبوا الرعية ، بغير إفراط ولا تفريط ، على قدر إعتدال .

في جنائيتهم . ونحن لا تأمر في ذلك بشئ ، إلا أن على الولاة النظر والاجتهاد ،  
في مصلحة الرعية .

مسألة :

في جماعة أرسلهم الحاكم ، أن يحضروا رجلا ، قد أحدث حدثا ، فامتنع .

قال : يجبني بأن يؤخذ ، إن امتنع عن الوصول إلى الحاكم .

فإن كان ممن قد جعل لهم الأدب ، ضربه على امتناعه .

وإن لم يكن جعل لهم ذلك ، ولا أخذ منهم ، تعاونوا عليه بغيرهم ، حتى

يغلبوه .

فإن لم يمكنهم ذلك ، تشاوروا في أدبه وضربه .

فإن أذن لهم ، ضربه على امتناعه .

فإن لم يكن ، جعل لهم ذلك ، ولا لأحد منهم ، تعاونوا عليه بغيرهم ، حتى

يغلبوه .

فإن لم يمكنهم ذلك تشاوروا في ضربه .

فإن أذن لهم ، ضربه حتى يقبضهم على ذلك ، إلا أنهم يستوثقون منه ، إذا

ثبت عليه .

وقيل : إلا أن يرى ذلك الحاكم ، في مخصوص قد رآه . فذلك إياه فأرجو

أنه لا يضيق عليه ذلك ، إذا لم يخف في ذلك بطلان حتى الخصم .

مسألة :

والمتعذون يقيدون ، على قدر أحداهم ، وقوتهم على القيود ، وما يخاف من

هرهم ، على القتل ، والجروح الشديدة ، والضرب الشديد ، والجهل على قدر جهل الجاهل وتجاهله ، يعاقب حتى ينتهى .

وكذلك فى السرقة ، على قدر كثرة السرقة ، وشأنه بقدر السارق ، إذا كان قد شمر لمنازل الناس ، يفتقبها ويفتقها ، كان أشد عقوبة وقيدا ، وأطول حبسا ، ويتجرى الوالى جهده فى ذلك ، ويشاور الإمام .

مسألة :

ومن أشد الأحداث : القتل المحرم والدماء . وهى أطول عقوبة ، وأشد من الحبس والتقييد والضرب . وإنما يضرب من صح عليه ما آتهم به . ويكون الضرب على قدر شدة الحدث .

مسألة :

وفيمن لزمه الحبس بحق ، فعنفه عالة ، خيف على أهل الحبس منه . هل يتطهر برجاله ويقمط ؟

قال : يوثق بلا مضرة عليه فيه .

وإن لم يؤمن عليه المضرة ، لم يعرض لذلك .

مسألة :

وعن عبد أخذ الرجل ، فمصاه العبد ، فأرجو أن لا يكون بأس . والعبد الذى كسر دهره ، فليفرما . ويمطيه ما ضرب به ، إذا كان ضربه .

مسألة :

وعن ضرب صائحة ، أو نائمة .

قال : لا شئ ، عليه .

وفي موضع : إذا لم ينتهن إلا بالضرب ، جاز ضربهن على ذلك .  
وأما أن يقتدنهن بالضرب ، فقد كان عمر يضربهن بالمدرة ، لما مات خالد  
ابن الوليد .

مسألة :

وعن المنهم بالمرقة ، والذي فيه رائحة الخمر ، والذي يتهم بالضرب . لمن  
لا يجوز له ضربه . هل يجعل في أعناقهم الحبال ؟ أو يلبيون قبل الحبس ؟ وكذلك  
العبيد الذين يخاف منهم الحرب ، قبل أن يصلوا إلى الحبس . هل يقطعون ويقفان  
عن يقطعهم ؟

قال : العقوبة على قدر الحدث ، في عظمته وقلته . وليس ذلك بأشد من القيد  
والمقطرة والتعزير ، إذا وجب ذلك . والله أعلم .

مسألة :

وفي العبيد ، هل يجوز ضربهم ، على اللعب والرقص والحبس ؟  
قال : لا أحب الضرب ، إلا إن لم ينتهوا عن فعلهم ، ضربوا حتى ينتهوا .  
وأما حبسهم فجائز . والله أعلم .

مسألة :

قال : دخل على مصعب بن الزبير رجل ، قد أحدث حدثا ، فدعاه بالصياط .  
فقال الرجل : أسألك بالله أنت بين يديه يوم القيامة ، أذل في بين يديك  
الساعة ، لما عفرت عني .

قال : فنزل مصعب بن الزبير عن شريكه ، وألصق خده بالأرض . وقال :  
قد عفوت عنك .

وقال جعفر : لأنّ أُنْدم على العفو ، أحبّ إلىّ من أن أُنْدم على العقوبة .

ومن جامع أبي الحواري :

ومن جواب محمد محبوب إلى العباس ومروان ابنيّ زياد ، وقد كتبوا إليه :

أن يكتب إلى الإمام . فكتب إليه واليهما ، وكان في كتابه إليهما :

وأما أهل القرية والنساء ، فقد كتبت أيضا إلى الإمام : أن يكتب إلى ابن

محمد أبي : أن لا يدخلوا بيوت الناس ، إلا بإذن .

فإن أذنوا ، فلا يدخلها ، إلا أهل الصلاح ، من إخوانه ، في دينهم ، فيطلبون

المتهمين من الرجال . مم يخرجون .

ولا يعرضون لترويع النساء ، ولا الدخول عليهن . ولا تحسر وجوههم ،

ويأمره أن لا يضرب الناس ، حتى يكتب إلى الإمام ، يعرفه أحداثه .

فإن وجب على أحد منهم تمزيير . وكان الإمام الكاتب إليه ، بما يرى في

التمزيير ، ويكون ذلك السوط في الظهور . ولا يكون بالخصي ، ولا على أذبار العرب

الأحرار . وإنما يضرب على الأذبار المبيد .

مسألة :

وسألته عن رجل ، رفع على جاره قصار ، يقصر الثياب . وقال : إنه يؤذيه

بمقصرتة ، وطلب أن يصرف عنه أذاه . هل يحكم عليه ، بصرف صوت المقصرة

من قربه ؟

قال : إن كان محدثنا عليه هذا ، ولم يكن قد سبقت له ، في ذلك الموضع حجة بذلك . ورأى المدول ، أنه عليه في ذلك أذى ، كان له صرف ذلك . ولا يجوز ثبوت الضرر ، ولا الأذية .

وإن لم يكن في ذلك أذى ولا مضرة ، في نظر المدول ، لم يمنع أن يفعل ما يشاء في ملكه .

وفي موضع : هو مباح له .

قلت له : وكذلك إن كان نساج قريب من منزله ، واشتكى الأذى ، من ضرب خشبة ، وطلب الإنصاف منه . هل يصرف عنه ذلك النساج ، مثل القصاص ؟ فقد مضى القول في ذلك .

قال أبو المؤثر : جنابة السكران عمد  
رجع إلى الكتاب .

\* \* \*



## باب في الحبس وأصله وصفته

قال أبو عبد الله : قيل : إن رسول الله ﷺ لم يكن له حبس ، ولا لأبي بكر  
رحمه الله - من بعده ، ولا لعمر - رضي الله عنه - غير أن عمر كان إذا صح معه  
على أحد حق ، أمر به ، فربط بسارية المسجد .

وفي الضياء : إلا ما وى أنه كان إذا أحدث حدثاً ، يحب عليه مثل ما يحبس  
الحاكم . قال : اربطوه إلى تلك السارية . وذلك الفساد كان قليلاً . فلما كثر  
الفساد من بعد ، اتخذوا الحبس .

مسألة :

وقيل : إن أول من اتخذ الحبس عثمان .

وقيل : على بن أبي طالب .

وعن الفضل بن الحواري : إن<sup>(١)</sup> علياً لما ورد الكوفة ، اتخذ حبساً ، يحبس  
فيه . وسماه نافعا فكسر . ونفى سجنفا آخر . وسماه مخيسا . والمخيس : المذل .  
وقال فيه شعراً :

ألم تراني كحيسا مكيسا بنيت بعد نافع مخيسا

وكان للحجاج حبس يسمى مخيسا ، يحبس فيه .

(١) ذكره في اللسان وزاد : بابا كبيرا وأميناً كيسا . وقال : الخيس - بالفتح - :  
مصدر حاس الشيء ، يخيس حيساً : تعير ومسد وأثنى . ٥١ .

مسألة :

والسجين عقوبة ، لقوله تعالى : « إلا أن يسجن أو عذاب أليم » .  
والعذاب : القتل وكان نظيره السجن ، فلا يجوز السجن إلا في موضع  
ما يستحقه المسجون .

ومن سجن على غير حق ، كان ظلماً من الفاعل بالمفعول . وذلك من المحجورات .

مسألة :

وقيل : لما كثر الإسلام ، اتخذوا الحبوس ، في أيام الخلفاء ، ومن بعدهم من  
أئمة العدل ، فاحتذى المسلمون مثاهم ، واقتفوا آثارهم ؛ لأنه عمل به أئمة العدل .  
ولم يغيره العلماء في عصورهم ، فصار أثراً يقيع ، وحجة لمن يأتي من بعدهم .

مسألة :

قال في الصياء : ورأيانهم يجعلون الحبس مكشوفاً للشمس والبرد . فمن أراد  
ستر على نفسه ؛ لأن الحبس عقوبة . فمن أجل ذلك ، لم يجعلوا لهم أستاراً ، ولو  
جعلوا لهم أستاراً واثقاً ، تهاونوا بالحقوق ، واجترأوا على معاصي الله .

وفي زيادة الجامع : قلت : ما حد الحبس الذي يجوز أن يحبس فيه ، ويؤمن

فيه الضرر ؟

قال : ما يكتنهم من الحر والبرد .

قلت : فله أن يحبس في حبس ، لا طوى فيه ولا ماء ؟

قال : هكذا عفى ، إذا أمن عليهم الضرر من أنفسهم ، لأنه لا ضرر ولا

إضرار في الإسلام .

مسألة :

وهل يجوز أن يحبس في المسجد ، أو في موضع لا يكون عليه قفل ،  
ولا باب .

قال : له أن يحبس ، حيث يأمن على إبطال حرق الفاسر ، إذا كان على المدرة  
من ذلك .

مسألة :

عن أحمد محمد بن خالد - في الوالى ، إذا لم يقدر على بيت - هل له أن يحبس  
المستحقين للحبس ، في طوى محفورة ، ليس فيها ماء ؟  
قال : نعم .

مسألة :

والسجن يقع على المسجون بالحق ، على وجهين وجه منها نكالا ، لما ارتكب  
من المحجورات ، التي يجب فيها الحبس ، بالنظر في أولى الأمر به ، واجتهاداً لله .  
وهذا السجن لله ، لا لأحد فيه حق ولا حد لذلك سوى المظفر ، من القائم بالأمر  
والمشورة لأهل العلم ومن لم يفعل هذا من أولى الأمر ، ينظر فيه لوجه من الوجوه  
جاز له . وليس ذلك بكفر منه . ولا نرى عيباً ، يلحقه فيه ، سوى التقصير ،  
هما بالغ فيه غيره ، إذا كان الفاعل ، ممن لا يعرف بحمل ، وإنما ذلك منه غلط  
وتقصير ، لأن العقوبة نكال . والله يعجزوا عن السيئات ، عند اجتناب المنكرات  
المكفرات .

ومعه ما يكون المرتكب يعرف بكثرة ارتكاب ذلك والمصلحة في التماذى .  
فهذا أشد ؛ لقول الله تعالى : « وَمَنْ عَادَ فَيَنْتَقِمُ اللَّهُ مِنْهُ » .

ومعه ما يكون في أموال الناس ، فهذا أشد الأمور . وهذا ومثله ، من وجه  
واحد ، ما لم يعلق على المسجون حق ، يلزمه أدائه .

مسألة :

وحبس الحدود والدماء والتهم والحقوق واحد . وكله عقوبة . وينتهى كل  
واحد بحبسه ، على قدر مصيبته وذنبه . كذلك عقوبة الدنيا والآخرة . ألا ترى  
أن أهل النار ، كلهم فيها . قال تعالى : « لِكُلِّ ضِعْفٌ وَلَكِنْ لَا يَعْلَمُونَ » .

مسألة :

فيمن ينسب إليه حال ، يستوجب بمنلها الحبس . فرأى الحاكم أن تركه عن  
الحبس أصلح من حبسه ، وأقوى في الإسلام . هل له تركه ؟  
قال : هكذا عقدى . وقد قيل ذلك .

وكذلك التعزير ، إلا الحدود ، إذا وجب شيء منها ، وجب إقامتها .

مسألة :

وينبغى للوالى ، إذا حبس من يطول حبسه ، أن يثبت معه صفة ذنبه ،  
وتاريخ يوم حبسه ، لئلا ينسى ، إذا طال ذلك عليه ، أو زال عن ولايته ،  
فيجئ غيره ، ويقعاهد من حبسه ، ويقعاهد كتابه ، لينظر في حبس من حبسه ،

فيمن أحدث حدثاً ، خفي على الإمام والقاضي ، إنه يجوز له عقوبته ، أم لا يحبس  
حتى يسأل المسلمين : أنه لا شيء عليه في حبسه .

مسألة :

في الإمام إذا رفع إليه ، من قد أحدث حدثاً ، يجب عليه فيه حد ، أو  
قصاص ، أو حق . فجهل ما يلزمه ، فأراد مشاورة العلماء ، إن له أن يحبس ، حتى  
يطالع العلماء .

فإن حبسه ، فلم يكن عليه عند العلماء حبس ولا شيء ، إذا حبسه ، على وجه  
الاحتياط ، لم يكن عليه في ذلك شيء .

فإن تركه ، وكان عليه في ذلك إقامة حق ، أو حد ، فعليه القوبة والاجتهاد .  
ولم نر عليه أكثر من ذلك والله أعلم . وبه القوفيق<sup>(١)</sup> .

\*\*\*

---

(١) زاد في بعض النسخ : وحفظت أن من حبس بدين ، لم يجوز له أن يقرأ كتاباً فيه شعر .  
وأما القرآن والعلم ، فجائز أن يقرأ ذلك من الكتاب . وليس له أن يمكن من الدخول إليه .  
هكذا حفظته : مؤثر بعينه . وجدته مكتوباً بخط الشيخ محمد بن سعيد .

### باب في نقب السجين والمهرب منه

وإذا أصبح السجين مقروبا، لحقت التهم من تلحقه التهم؛ في ذلك ، من أصحاب الحبس ، فلا يلزم ضمان النقب ، إلا من صح عليه .

مسألة :

قال : وإن نقب الحبس ، ولم يفض إلى خارج ، فإنه يـمـزـر ويقطر ويقطط ، ويبالغ في عقوبته .

وعن أبي بكر الموصلي قال : من نقب الحبس ، فليس عليه ضرب .

مسألة :

أبو سعيد - في الذي يهرب من حبس الحاكم . هل يلزمه تمزيق ؟  
قال : هكذا عدى ؛ لأن ذلك من الاستخفاف بأمر الحاكم ، والتهاون بالحق .  
ولا حد لتمزيقه ، إلا ما رأى الحاكم ، من استحقاق القاعل .

مسألة :

فيمن فر من الحبس ، فإنه تلزمه العقوبة ، على ما يراه القائم بالحق في ذلك ،  
إذا حبسه على الحق ، عوقب على قدر جهله . وليس لذلك حد إلا المفاصلة لله .

مسألة :

فيمن هرب من الحبس بسبب تهمة . هل على الحاكم طلبه ؟  
قال : إن كانت التهمة ، مما يتعلق فيها حق للعباد ، وطلبوا الإنصاف منه ،

وقدر عليه ، كان عليه المطالبة ، إذا تسبب له وجه ، يرجوه استدرأجه في طلبه .  
وإن كان إنما الحق لله فيه ، فالحاكم الناظر في ذلك .

فإن رأى طلبه أصلح للإسلام ، والأخذ على يده ، كان عليه ذلك بمنزلة  
الاجتهاد . وإن الاشتغال بغيره ، من معاني الإسلام ، أفضل ، كان له ذلك .

مسألة :

وفيمن يحبس على التهمة . وهو عند نفسه لم يفعل . هل يجوز له أن يتقحم ؟  
قال : إذا لم يثبت عليه حق ، واقترح غير معاند للحق ، ولا استخفافا ،  
فأرجو أن لا يضيق عليه . وقال : لا يصحفي له أن يقب الحبس ، إذا لم يقدر على  
الاقترع . فإن فعل ، فأخاف عليه الضمان والله أعلم .

ومن غيره :

ومن جامع أبي الحواري : ومن كتاب الإمام الصلت بن مالك . وهو من  
كلام محمد بن محبوب ، في سيرته ، في أهل سقطرى :

وعما أوصيكم به : أن اتقوا الله ، ولا تبيعوا شيئا من الأسلحة ، بسقطرى .  
ولا تشربوا النبيذ ، ولا يتحدث أحد منكم وامرأة خاليا .

ولا يشتم بعضكم بعضا . ولا يكون في شيء من مجالسكم هو ، ولا لب ،  
ولا هزل ، ولا كذب .

فمن ظفر بما عليه أنما . أعنى محمد بن عثيرة وسعيد بن شلال ، أو صحابتهما  
من أصحابكما ، أنه شرب نبيذا حراما ، أو خلا بامرأة بمحدثها ، غير ذات محرم ،

ما يصبى إلى قلوبكم فيه التهمة ، أو يكون متهما باللهو واللعب وبالفناء ، أو شيئا ،  
ما يكرهه الله والمسلمون ، أو أذى أحدا من المسلمين ، أو يكون منهم ، أو والى  
عدوم ، أو باع سلاحا فى أرض الحرب ، فقد أذنت لكما فى قطع صحبتهم ،  
وإخراجهم من عسكريكم ، وقطع النفقات والإدام عنهم .

ومن كان عقده شىء ، من أسلحة المسلمين ، فتقبضون منهم ، إلا من تاب منهم ،  
واستغفر ربه ، نجرت ماله ، فاقبلوا توبته ، وأقبلوا عثرته ، وردوا عليه نفقته ورزقه  
إلى من سألهم ، وترجمون إليفا - إن شاء الله - .

ومن أراد من أهل سقطرى ، من أهل الصلاة ، من رجال أو نساء ، أن  
يخرجوا إلى بلادهم ، فاحملهم فى حملاتكم . وأنفقوا عليهم من مال الله ، حتى  
يصلوا إلى بلاد المسلمين - إن شاء الله - .

ومن كان همالك ، من أولاد الشراة ، وأعوان المسلمين ، فاحملهم إلى دار  
المسلمين . فإن تلك دار لا تصلح لهم ، بعد تلاحم الحرب بيننا وبينهم .  
رجع إلى كتاب المصنف .



## باب فى السجنان وما يجوز له منه وفيه

فى السجن . هل يجوز أن لا يُجمل عليه إلا ثقة أمين ، يطلق ويحبس ؟

قال : هكذا عفى ، أنه قيل فى الحكم .

وعن أحمد محمد خالده : أنه جائز أن يجمل غير ثقة .

قال : أما فى الحكم ، فلا يجوز . وأما فى الجائز ، فأرجو أن لا يضيق عليه ، إذا رجا صلاحا ، ولم يخف منه أن يتعدى فوق ما يؤمر . فإن هرب أحد من الحبس ، من قد ثبت عليه حق لغيره ، على يد الذى يلى الحبس ، وهو غير ثقة فى العدالة ، إلا أنه لا يتعدى ، فوق ما يؤمر به ، فلا يضمن ذلك الحاكم ، فى مال نفسه ، إذا لم يقصد إلى تضييع واجب ، أن يكون ضمان ذلك فى بيت المال . وإن لم يكن فى السجن ماء ، وأطلق هذا الثقة الأول ، بعض من ثبت عليه الحبس ، بحق لغيره ، فهرب ، فلا يضمن الحاكم ذلك ، إذا لم يقصد إلى إتلافه .

مسألة :

أحمد محمد خالده : إذا أتى الرجل إلى الوالى . وقال : إن هذا العبد لفلان ، أرسلنى به إليك ، يريد حبسه ، إنه ليس له حبسه .

مسألة :

أبو سعيد - فى الحاكم إذا طلب ثقة ، يجمع له على سجنه ، فامتنع . هل له جبره بالحبس ؟

قال : هكذا عهدي ، إذا رجا أن لا يصلح لذلك غيره ، كما فعل الإمام سعيد  
ابن عبد الله ، لما امتنع أحمد محمد خالد ، عن الولاية فقال له : افعل وإن شئت  
الحبس .

#### مسألة :

إذا جاء رجل إلى السجن بأمر . فقال : إن الحاكم قد أمر بحبسه ، جاز له  
حبسه على معنى التصديق .

فإن حبسه ثم قال الحاكم : إنه لم يأمر بأحد . فإذا سجن من يجب حبسه ،  
لم يكن على السجن حبس .

وإذا كانت المادة ، قد جرت بين السجن والحاكم ، فإنه يرسل إليه بعلامة ،  
فحبس إنسان ، ممن لا يستحق الحبس ، لم يكن على السجن حبس ؛ لأنه قد ثبت  
له سبب .

#### مسألة :

وللسجن أن يطلق من السجن ، إذا جاء الرسول بخاتم الحاكم . وذلك في  
الاطمئنان . وأما في الحكم فلا يجوز له .

• • •

## باب في أهل السجن

وما ينبغي لهم ومنهم وفيهم

وليس على الحاكم أن يتعاهد أهل الحبس ، في أوقات الصلوات ، ويأمرهم بالإطلاق . وعليهم أن يطلبوا لأنفسهم ، ويحتالوا . فإن وجدوا ماء ، أو من يأتيهم بالماء ، وإلا جاز لهم الصيد .

قلت : فيلزم من طلبوا إليه الماء ، أن يأتيهم بذلك ؟

قال : إذا لم يجدوا غيره ، وخاف إن لم يأتيهم بالماء ، وصلوا بغير وضوء ، فعليه ذلك .

مسألة :

وقال : وليس على الحاكم أن يحضرهم شيئاً من البسط ، ينامون عليها . فإن تخلق هو وتفضل ، فذلك إليه .

وكذلك إن تفضل بإحضار المساء ، في أوقات الصلوات ، كان ذلك أفضل ، من غير أن يلزمه ذلك . وإنما جعل الحبس عقوبة ، لمن استحقه وكيف يرفقه به ، إلا أن يفضل به الحاكم .

مسألة :

والناس لهم منازل . فإن كان أحد قد استحق الحبس بزلة ، وهو من أهل الترفه ، فلم يرد إلى حسن الأخلاق ، مما يقام له ، بما هو له أهله ، إلى أن يستبرىء حبسه ، بما قد وجب عليه ، ويطلب في ذلك الثواب إلى الله .

مسألة :

وهل على الحاكم أن يمتنع أهل الحبس ، ويرسل من يفطر حالهم . فإن كانوا محتاجون إلى الطعام ، أطلقهم عند من يأتيهم ، حتى يستقر فدوا طاماما يفتقونه ؟

قال : هكذا عدى .

قلت : فإذا أتى إليه بطعام . هل على السجن أن يفطره ، عسى أن يكون فيه حديدة ، أو شيء ، مما يخاف منه ؟

قال : هكذا عدى ، إذا أخيف منهم ، واتهموه ، لا يهل ذلك ، لمصالح الإسلام .

قلت : فيترك حامل الطعام ، أن يدخل عليهم بالطعام إلى الحبس ؟

قال : يعجبني ذلك ، إذا لم يخف منه شيء ، يقول على الإسلام الضرر من قبيله .

مسألة :

وكان المسلمون يحملون في سجونهم ، في باب السجن ، خلا من رز الهاب ، بقدر ما يدخل الطعام ، ورأوا ذلك راحة ، وغير ذلك أحزم للأمر .

مسألة :

وإذا لم يكن في السجن طوى ، فليس على الحاكم أن يحفر بئرا ، ولا عليه أن يحضر لهم دوا وحبالا . فإن كان فيه طوى ، إلا أن يقطع بذلك .

مسألة :

وليس عليه أن يجعل لهم خلاء ، إلا أن لا يقدرُوا على حيلة ، فيستروا على أنفسهم . وأن يجعل لهم خلاء ؛ لأن ذلك مالا بد منه .

مسألة :

وإذا طلب المسجون ، أن يكون معه زوجته ، فلا يحبه الحاكم إلى ذلك . فإن اعتل واشتد ، وساءت حاله ، وطلب أن تسكون معه ، فليس له ذلك ولورغبت هي ، فلا يحبه الحاكم إلى ذلك .

قلت : ولِمَ ؟

قال : لأن الحبس ضرب من العقوبة ، وإقامة زوجته معه ترفيه وراحه له . وليس مع العقوبة راحة ، ولا تنعم .

وأيضاً ، فإن إدخال السرور عليه ، يجزئُه على التماون بالحقوق ، إن كان محبوباً عليها ، والجفايات ، إن كان مأخوذاً عليها .

مسألة :

وفي موضع - فممن لزمه حبس التهمة ، إن طلب دخول زوجته عليه ، أو طلبت هي ، لمعى الخطوة .

قال : لا يمنع من ذلك ، إلا أن يلحقه معانى التهمة ، في دخولها في شيء ، لمعى من المعانى . وإلّا يمنع لمعى ذلك .

مسألة :

في رجل، من وجوه الناس، يموت وليه ، أو من يلى أمره، فيطلب أن يخرج،  
ويقدم كفيلا بنفسه ، والناس يختلفون في أقدارهم في الدين ، وفي دنياهم .

فإذا كان ثمة في دينه مأمونا ، أن يرى أن لا يضيع لأحسد حقا ، أو كفل به  
ملى ، فلا بأس أن يخرج حتى يفقضى معناه .

وإن كان في تهمة، يحدث أيضا ، لم يصح عليه من أنواع التهم، التي لم تصح،  
فأرجو أن لا يكون بأس .

وإن كان بحق، إذا ذهب، لم يؤخذ الحق من الكفيل ، مثل النقل والتقصا،  
فلا أرى ذلك إلا أن يبعث معه من يحفظه ، حتى يردده . فقد كان محمد محبوب ،  
يخرج الرجل في القيود ، من السجن إلى منزله ، في المنازعة . ومعه من يقبضه ، حتى  
يرده .

مسألة :

في المقطور، إذا خيف منه، أن يطلق في الصلوات . هل يجوز أن يفتح له بين  
الصلتين مرة ؟

قال : إذا وجب النظر ، جاز . وإن أوجب النظر من حاكم العدل ، أن  
لا يفتح له ، لما يخاف منه ، جاز ذلك للحاكم .

وقيل في المقطور - إذا لم يطلق للصلاة ، حتى خاف فوت وقت الصلاة

قال : إن كان معتقلا بحق ، فلا شيء على الحاكم . وإن لم يكن ذلك ، فعلى  
الحاكم التوبة ، وعلى المقطور أن يصلى كما أمكنه .

مسألة :

في المجهوض ، إذا مرض في الحبس مرضاً شديداً ، فطلب أهله أن يحسبوه  
مهم .

قال : إن كان الحق لله ، نظر الحاكم في ذلك ما هو أقرب إلى العدل .  
وإن كان الحق للعباد ، لم يزل إلا بزوال أحكام ذلك المريض .  
فإن كان الله أو للعباد ، وأراد الحاكم إخراجه . ويضمن به أهله ، إذا برى ،  
أن يردوه إلى الحبس .  
فأما حقوق العباد ، فليس هي للحاكم ، إلا أن يوجب الظار بزوال ذلك ،  
أو يوجب ذلك بوجه .  
وأما حقوق الله ، فالنظر فيها الله .

\*\*\*

## باب في نفقة أهل السجن وأحكام ذلك

ومن كتب أبي نصر محمد نصر - فيمن وجب عليه الحبس ، وليس عنده مال .  
قال : يففق عليه من بيت المال .

قال أبو سعيد : وقيل : لا نفقة لهم ، في بيت مال الله ، ولكن يطلقون أسارى ،  
يسألون المصلين .

فإن فعل الإمام ، وأنفق عليهم . وفي المال سعة ، وسعه ذلك .

مسألة :

أبو قحطان : ونفقة العبيد في الحبس على مواليتهم .

فإن لم يعرف لهم موال ، أو صح أنهم ممالك ، كانت مؤنتهم على مواليتهم في  
رقابهم ، إلا أن يفديهم مواليتهم .

فإن أخرجهم الوالي أسارى ، يسألون الناس ، فلا بأس ، إذا لم يعرف لهم  
موال ، أو مات مولاه ، ولم يعرف له وارث ، غريباً كان ، أو من أهل همان .  
وإخراجه يسأل ، أحب إلى كالأحرار ، إذا كانوا فقراء .

مسألة :

أبو سعيد - فيمن لزمه الحبس ، لعنف حق ، أو تهمة . وليس له مال .  
وله أولاد صغار ، لا يقومون بأنفسهم ، هل يطلق بمقتال لهم ما يعولهم ؟



قال : معى إذا ثبت عليه ذلك ، فإن شاء الحاكم أنفق عليهم ، من بيت المال .  
وإن شاء أطلقه محفوظا ، إذا لزمه الحبس ، حتى يحتمل لنفسه ولعائلته ، إذا أمكن ذلك .

فإن لم يكن بيت مال ، فقد قيل : يطلق محفوظا ، يقال ، لأنه لا يحمل عليه في نفسه ، ولا في عياله . إذا أمكن ذلك . وليس من عقوبة المسلمين العذاب بالجوع ، ولا بصرح ذلك ، إلا أن يكون قد نزل بمنزلة أهل الحرب . وهو حرب المسلمين . فإنه حقيق بذلك ، ولو مات جوعا وعطشا ، إذا كان مناصبا للحرب .  
مسألة :

وفي الحر - إذا حبس ، ولم يكن معه أحد ، يأتيه بطعامه - هل يجوز إطلاقه ، إلى أن يعيش ، ويرد إلى الحبس ؟

قال : إذا كان معه من يحفظه ، وأمن هربه . ولم يكن في ذلك خوف إبطال حق ، لم يكن بأس بذلك .

وإن لم يفعل ذلك ، فعليه هو أن يقوم بنفسه من ماله .

وإن لم يكن له مال ، أطلق أسيرا . ولا يلزم الحاكم نفقته ، إلا أنه إن رأى ذلك صلاحا ، وخاف في إطلاقه فسادا ، أو أنفق عليه من مال الله .  
ف قيل : له ذلك .

مسألة :

وإن كان المحبوس ، ممن يجد ما يقوته في الحبس ، ولا يعرف ساعد أولاده . هل له ترك معرفة أولاده ، وما هم عليه ؟

قال: إذا كان يمهدهم في حال الكفاية ، من مال ، أو احتيال ، كان من الجائز  
السعة ، ما لم يعلم تحول حالهم ، بانتقال عن ذلك الحال .

وإذا كان يمهدهم ، في حال ما يخشى عليهم للضررة ، وكانوا ممن لا يمين عن  
نفسه ، أو لا يطلب ما يلزمه لهم ، ولا هم يطيقون ذلك ، وهو قادر على تعاضدهم ،  
كان عليه ذلك . فإذا صح عقده ، ما يدخل عليهم للضرر ، فله أن يستأذن الحاكم  
في إطلاقه ، حتى يمتثل .

• • •

## باب فيما ينبغي للحاكم عند إطلاق المحبوسين

في الحاكم ، إذا استعبراً حبس من لزمته التهمة ، وخصمه غائب ، حيث تنفاه  
حجة الحاكم .

قال : يرسل إلى خصمه ، حتى يحضر ، وينظر بينهما . وإن كان خصمه غائبا ،  
حيث لا تنفاه حجة الحاكم ، أخذ عليه كفيلا ، بإحضاره إلى حضور خصمه ،  
وينظر بينهما . وإن لم يجد كفيلا ، فقد قيل : إنه ليس عليه حبس . ولا يجبني  
أن يطلق هذا إلى أهل التهم والعوام .

مسألة :

وفي عبد ، رفع إلى آخر أنه ضربة . وبه أثر ضرب ، فحبس له . ثم أراد  
الحاكم إطلاق التهم . كيف يفعل ؟

قال : يحتج على سيد العبد ، إن كان حاضرا . وإلا أخذ عليه كفيلا .

فإذا أراد إطلاقه ، ولم يبق عليه عقوبة بالحبس ، لم يرد عليه إلا بحق يصح  
عليه .

ويجبني أن يستوثق عليه بالإشهاد ، والشرط بالموافاة ، إذا طلب خصمه  
ذلك ، فيما يصح عليه ، من هذه الدعوى .

فإن لم يطلب ذلك سيده ، وطلب له غيره ، محسبا له في ذلك ، فلا يبين له  
أن يكون مثل طلبه .

فإن كان في سيده علة ، لا يقدر على الوصول إلى الحاكم ، فليؤكل في ذلك ، ولا يقوم مقامه المحتسب .

مسألة:

وإذا استفرغ الحاكم حبس المتهم : وغاب الطالب ، ولم يجده ، فيحتاج عليه . وأخذ عليه كفيلا مليئا ، متى ما حضر خصمه ، أحضره . فإن لم يحضره ، فمالزمه من حق ، فهو له عليه ويخرجه . وكذلك إن أقر بحق ، كفل له بحقه كفيلا ، وفيما على حقه ، يكفل له به . وإن لم يحضره أخرجه ، إن لم يقدر عليه ، فيحتاج عليه .

مسألة:

وفي الحاكم ، إذا حبس على تهمة ضرب أو جرح ، أو سرق ، مثل ما يحبس مثله شهرا ، فجلس ، فهو عشرة أيام ، أو خمسة ، أو ثلاثة أيام . ثم أطلق . هل له ذلك ؟

قال : إن فعل ذلك باجتهاد نظر المعنى ، قد رآه وهو من أهل الرأي ، جاز له ذلك .

وإن كان على معنى الجهالة ، فلا ينبغي له أن يدخل في شيء من الأحكام بالجهالة ، ويشاور أهل العلم . وقد ينبغي أن يشاور في جميع ماعرض له ، إذا أمكنه المشاورة . ولا يستعبد برأيه .

فإن فعل ذلك ، كان وصمة فيه ، إذا وافق معنى الحق ، إذا ترك المشاورة وهو يجد أهلها .

مسألة :

القاضي أبو علي - فيمن ضرب رجلا ، أو تعدى عليه ، أو قتله . هل للإمام  
أو الوالي أن ينفو عنه ؟

قال : إذا لم يطلب معه النصف في ذلك ، لم يضيق عليه ذلك ، إلا ما يلزمه  
من الإنكار ، في حال معاينته لفعل المنكر . ولا يأثم في ترك عقوبة التهمين ،  
إذا وجدوا ، في حال الخلوة والتهمة .

\*\*\*

## باب في أحكام التهم وثبوت أصلها

قال محمد بن المسيب : إن محمد محبوب ، تكلم في كلامه على المنبر . فقال :  
إن الإمام لا يحكم إلا بالبينة العادلة ، إلا ما اصطاح عليه المسلمون ، من حبس  
أهل التهم ، في القنون الموصوفين بها ، الشاهر أمرهم فيها ، مثل السارق وقاطع  
الطريق ، والجاهل ، المعروف بجهالة .

مسألة :

أبو سعيد : وللاحاكم أن يحبس على التهم ، إذا تظاهرت أسبابها ، على من  
تلققه التهمة .

مسألة منه :

قال : وأما ما يكون فيه التهم ، فإنه ما يثبت معنى التهمة في شيء ، من القتل  
والجروح والأحداث في الأبدان ، كان الأخذ فيه بالتهمة .

وأما في الأموال ، فلا يكون إلا بالبينة . وقد قيل في جميع ذلك : إذا ثبت  
معناها ، ثبت فيه الأخذ بالتهمة . وجاز فيه ، لمن يجوز له أو يلزمه .

مسألة منه :

وأصل ثبوت التهمة : صلح اصطاح عليه المسلمون ، نظرا منهم للإسلام  
وأهله .

قلت : فهو الاتفاق ، لا يجوز مخالفته برأى ؟

قال : لا بمجيبى تركه ، إذا وقع النظر أن به صلاحا للإسلام ، وفي تركه خوف الفساد ، إلا أن يخاف منه أشد مما يرجى به ، من الفساد ، وبطلان الأمر ، خرج على معنى النظر الأخذ به .

قلت : ولم يعلم أن ذلك من السفة ؟

قال : لا أعلم ذلك مفصوفا ، إلا ما يشبه من معنى الحكم بالقسامة ، فإنها لا تخرج إلا على معنى أصل التهمة . وقد جاء عن النبي ﷺ ما يشبه ذلك ، أنه ألزمه على المخصوص في الدماء .

قال : ويشبه التهمة ثبوت التعزير ولزومه .

مسألة :

ولم يروا على التهمة عقوبة ، غير الحبس والتعزير . وذلك أكثر ما عاقبوا به . ولا يجوز عقوبتهم بالضرب على متهم ، وضرب الداس على التهمة ، حتى يقر . وإنما هو للجباية . وليس من حكم المسلمين .

مسألة :

أبو سعيد - في التهمة - : هل تثبت في القذف والسباب ؟

قال : إذا ثبت في شيء من الباطل ، الذي لا يجوز له فعله ، ولو صح عليه أخذ بالحق فيه ، أو بالحد ، فلم يصح ذلك ، وتسببت فيه التهمة ، كان فيه التهمة .

مسألة :

أبو سعيد : يختلف فيمن تثبت عليه التهمة ، فامتنع عن الاتقياد ، وعصى  
القوام . فمن أبي المؤثر : أنه يحارب على ذلك .

وقول : لا يحارب .

وإن قدر عليه بكل حيلة ، أنيم عليه ما أوجب النظر . وذلك عن عزان .

• • •



### باب في حبس التهم وحدها

اختلف في حبس التهم . فقد قيل : في حبس التهم بالقتل اثنتا عشرة سنة ، إلى ثلاث سنين . وما بقى من التهم : فهي إلى ما يرى الحاكم في ذلك . وأقله على ما في ذلك . قيل : ثلاثة أيام ، أو يوم وليلة .

وروى أبو هريرة عن النبي ﷺ : حبس على التهمة يوما وليلة .  
وروى جابر بن عبد الله أنه ﷺ ، حبس على التهمة ساعة من نهار .  
والله أعلم .

مسألة :

قلت : فكيف أقل حبس التهمة ؟

قال : على النظر ؛ لأن فيها غير محدودة .

فإن قيل بالثلاث ، فعلى النظر ، ليس على وجه الإجماع .

قلت : فيجاوز حبس التهمة أربعين يوما ؟

قال : قد قيل : ذلك يجاوز بها على النظر ، مما قيل في القتل والمروق ، حتى قيل : يعمر السجن أبداً ، إذا اشتهر ذلك ، إلا أن يظهر منه رجعة وتوبة ، يأمن بها أهل الإسلام .

مسألة :

وإذا رضى الخصم أن يمدد خصمه ، فالرأى في المدة إلى الخصم .

مسألة :

فيمن اتهم رجلين أو أكثر، في حدث، من نقب بيت، أو قلع شجرة، أو زرع، أو عقر دابة. ويرفع إلى الحاكم، فأخذه له وحبسهم ثم رجع إلى إزالة التهمة عن أحدهم. هل للحاكم إخراجه ؟

قال : إذا لم يستحق الحبس إلا على تهمة. فإذا زالت زال الحبس عنه .

قلت : فإن كان هذا مشهورا بالفاكر، مثل ما اتهم . هل للحاكم أن يمدده

في الحبس بعد ذلك ؟

قال: إن كان يستحق الحبس، بغير هذه التهمة. وإنما دخل بسبب هذه التهمة

كان له حبسه كما يراه . وليس للتهم سبيل في إطلاقه .

قلت : فهل على الحاكم، تعريف المحبوس ، بإزالة التهمة من خصمه ؟

قال : حسن إن فعل ؛ لأن يزول عن التهم ما يلحقه ، من إعتاب المتهم .

وهو الناظر في ذلك .

فإن لم يفعل ، وتركه على سبيل حاله الأولى، وسعه ما لم يقين أو يخف أن يلحق

المتهم له الذي قد أزال عنه التهمة، ضرر من كتمانته. فإن خاف ذلك، أوجب الرأي

إعلامه .

مسألة :

في المحبوس على التهمة ، إذا نسبت التهمة على غيره ، وطلب للمتهم أن يحبس

له من اتهمه، بعد ذلك. هل للحاكم إطلاق الأول، وحبس الثاني ؟

قال : ذلك له على الحاكم . وكذلك غيره ، ما نسبت إليه التهمة ، ولو إلى جماعة ، ما دامت التهمة تنصب إلى أحد . فللحاكم أن يخرج واحدا ، ولا يخرج الآخر ، ما لم توضح التهمة على أحد بيمينه .

مسألة :

فإن حبس الحاكم تهما ، ثم صح غيره ، فلا يلزم الحاكم في ذلك شيء ، ولا المتهم ، إذا كان المحبوس ممن تلحقه التهمة .

• • •

## باب فى حقوق التهمة ووجوب صحتها

محمد بن محبوب - رحمه الله - : ويحس أهل التهمة على السرقة ، وقطاع الطريق ،  
والجاهل المعروف بجهالة . وليس يقبل هذا ، على من لا ينسب إليه ، ولا يعرف به ولا فيه ،  
يقاس الناس دين هذه الصنع ، ولو كان لا يعرف بعدالة ، ولا بصدق مقالة ؛ لأن  
فى الناس من لا يقبل منه ، ولا يعرف بالفتنة ، وليس تلحقه هذه الأشياء . هكذا  
مذهب أهل التهم .

قال غيره :

والتهمة تلحق كل منهم إلا العدل .

مسألة :

أبو سعيد : قلت : فالتهمة تلحق ما دون الثقة الجائز الشهادة ، ولو لم يكن  
مشهوراً بالفساد ؟

قال : ما لم تصح عدالة . ومعنى ثقته . ثم اتهم بسبب التهمة عليه ، فيما يشبهه  
لحقته التهمة . وجاز أخذه بها ؛ لأن التهمة حال بين الخائن والأمين .  
فالأمين لا تلحقه التهمة . والخائن قد لزمته خيائته . والتهمة به أشبه .

ومن لم تصح أمانته ولا خيائته ، جاز فيه معنى التهمة ، إذا ثبت معنى الأخذ  
بالتهمة ، دون صحة الخيانة .

قلت : فما الفرق بين صحة التهمة وصحة الخيانة ؟

قال: الخيانة : أن يصرح عليه الحكم بما اتهم به . والتهمة: أن تصح أن يسبب عليه معنى، من غير صحة، تجب بها خيانتة، بلزوم وحكمها .

قال محمد المسبح : لا يمكن كل من اتهم به من تهمة ، لأنه قد يكون الرجل الذى لا تجرى له عدالة، يعرف بالاعفة، وقلة الأذى، فى موضعه وبلده . فلا تلزمه التهمة إلا بسبب .

وقد يكون الرجل عدلا ، فإذا ظهرت عليه أسباب قبيحة أخذ به .

مسألة :

فى التهم - متى يؤخذ بذلك . أهو بدعوى المدعى عليه ؟ أم بشهرة ذلك ؟ أم بقول ثقة ؟

قال : لا يثبت بالدعوى ، إلا من طريق ما يثبت به الحدث الذى استحق التهم به معنى التهمة به ، مثل الجرح والضرب ، أو القتل والفساد فى المال . ثم يتهم من تلحقه التهمة ، ولو لم يكن من قول غيره . ويثبت بقول الثقة الواحد ، ولم يكن لذلك أثر ، فى مثل ما لا يدرك له أثر . وما يدرك له أثر ، وقد زال ، لأن قول الثقة بسبب يوجب التهمة ، لأنه سبب الصحة ؛ إذ لو قامت اليقنة ، ثبت الحق، وزالت التهمة . وكان ببعضها وجوب معنى التهمة .

وكذلك معنى الشهرة، وتواتر الأخبار، ولو لم يكن من ثقة ، يوجب التهمة، فيما عدى أنه قيل .

وأرجو أن يكون من خبر الاثنين فصاعدا ، ولو لم تصح ثقتهم .

ويعجبنى ذلك، ما لم يتهمرا في قولهم. فإن اتهموا لم يقم بهم معنى تهمة؛ لأن الاتيين فصاعدا، معنى يوجب الحق، لو صحت المدالة، فخلق بمعناه أن يكون ثبوت التهمة، ما لم يسجن في ذلك، ولم يتهموا وهم يفعلون ذلك، ويقع تصديقهم، ما لم يستحق في قولهم، أو يتهموا.

وكذلك يعجبنى في قول العبدین، إذا نزلا بهذا ولم يتهما، ولم يستخانا. ومن المراهقين الماقلين من الصبيان، إذا لم يتهموا بكذب في ذلك.

وكذلك الإفك الأحرار، بمنزلة الأحرار البالغ منهم، والصغار.

وكذلك البالغ من الإماء والصغار، بمنزلة العبيد، إذا وقع معنى تصديقهم في ذلك، ولم يتهموا، وهم يفعلون ذلك. ويقع تصديقهم في مثله.

والصبيان إذا خلقوا، ووقع معنى تصديقهم، استوى ذلك عندي، في معنى التهمة.

مسألة :

أبو سعيد : قد يكون الرجل من أهل البيوتات ، ليس بالعدل ، فلا تلاحقه التهمة بالسرقة ، أو مثل الصاقطات من الأحوال ، فلاحقه التهمة في القتل ، ولا تلاحقه التهمة بالسرقة . وهذا ينظر في الناس ، مع أهل التمييز لهم وفيهم . فليس يحمل كل معنى على معنى واحد . بل يجتهدون في الناس النظر ، حتى ينزلوا منازلهم .

مسألة :

وكذلك التهم من المسلمين من قومهم<sup>(١)</sup> ، إذا كان عدلا في دينه ، لم تلاحقه التهمة عقدا .

---

(١) يعني المخالفين للمذهب . وإذا أطلق لفظ قوم . فيعني بهم المخالفين للمذهب . وأهل الجزائر يطلقون عليهم : الجيران .

وكذلك إذا كان من أهل الأمة ، عدلا في دينه ، لم تلحقه التهمة .  
وكذلك العبد .

وإنما تلحق من لم يكن عدلا في دينه ، ممن يقر في دينه ، بدعوة المسلمين  
وغيرهم .

مسألة :

جماعة أتوا إلى الحاكم برجل ، وأخبروه أنه فعل شيئا من المفكر ، وهو  
ساكت .

قال : إذا تظاهر معه خبره ، وما يقع بعصديقه لهم ، بسبب التهمة ، كان له  
أخذه بالتهمة ، ويعداقيه على معنى ذلك .

وإن لم يقع له ذلك ، ولحقهم معنى التهمة فيه ، بوجه من الوجوه ، لم يكن له  
ذلك عليه ، حتى يعين أمره من غيره ، ما لم تلحقه تهمة من الخبيرين ، أو يشهد  
عليه .

مسألة :

فإن شهد غير عدل على جماعة : أنهم اتهموا بفتون ، أو غدوا ، أو فعلوا  
معضية ، ويحبسون بقوله .

قال : قد عرفت أنهم يحبسون بقوله ؛ لأنه يوجد أنه يقبل على التهم منهم  
مثله .

مسألة :

أخبرني من أثق به : أنه كان بصحار ، وكان عنده كيس دراهم ، ففسده

عند زاجرة . ومضى فرجع . ولم يجده . فاتهم الزاجر ، ورفع عليه إلى القاضى أبى سليمان هداد بن سعيد - رحمه الله - فتحبسه بقوله ، بلا سب . فسأله عن ذلك بعض أصحابنا . فقال : إن الثقة قيل : يقبل قوله بلا سب .

مسألة :

فإن حضر رجل وامرأة ، أو عبد وأمة بالغ ، أو صبي مراهق ، أو غير مراهق وبه أثر جراحة ، ادعى أن رجلا ضربه . والرافع غير<sup>(١)</sup> ثقة ، أو متهم بالزيادة في قوله ، وللمعدى في فعله . وادعى الآخر أن هذا ضرب نفسه ، أو أخبره غيره .

قال : إذا لحقهما جميعا معنى التهمة ، في هذا ، أخذ منهما الأغلب التهمة ، في النظر .

وإن اشبه أمرهما ، ترك الشبهة فيهما .

\* \* \*

---

(١) في نسخة : ثقة . بإسقاط : غير .



## باب التهم في القتل والزنا والحبس في ذلك

واعلم أن المسلمين ، قد حبسوا على التهم ، حبسا مختلفا ، والتهم مختلفة في الهدم ، وغيرها

مسألة :

وأما القتل ، فإذا وجد التقتيل فيه الأثر . ولا يدرى من قتله ، فاتهم ورثته أحدا ، أخذ لهم من أتهموا .

فإن كان على التهم سبب شبهة الدلالة ، من شهود لا يهملون ، أو عيب ، أو صبيان ، أو أدرك المقتول حيا ، فاتهمه ، فذلك حبسه طويل .

فإن كان التهم ، ممن جرى بينهم القتل والإحن ، فذلك أيضا تقتيل حبسه .

مسألة :

والقرب بما لا يلزمه فيه القصاص . فقتل : يحبس سنين ، إذا أقر إقرار الخطأ ، يريد الخروج ، لا يشبه الخطأ . قال ذلك محمد محبوب .

وقد بلغنا عن غسان الإمام : أنه حبس سنين كثيرة .

وفي موضع : أنه حبس ناسا من الحدان ، سنين كثير .

مسألة :

والنقل الذي لا يعرف ، ولا يدعيه المقتول ، إلا بأثر ، لا تسبب فيه ، حبسه أقل .

مسألة :

وكذلك المتهم في الجروح ، على قدرها ، وقدر ما يحتجبون على الجروح ، إذا برىء ، إلا في الجراحة الشديدة .

مسألة :

وللوالى أن يرفع المتهمين بالقتل والدماء ، إلى الأئمة . وللإمام أن يجمعل حبسهم معه .

مسألة :

وإن قتل قاتل غريباً ، لا يعرف له ولى ، ولا له طالب يتهم ، فإنه يؤخذ قاتله ، إذا ظهرت تهمة . ويهاقبه على قدر تهمة .  
فإن أقر ، أو صح بيينة عدل ، طول عقوبته . فإذا استقصى عقوبته ، ثبت عليه الحق . وكتب عليه كتاباً ، وأخذ عليه كفيلاً ، متى ماصح له وارث ، أخذه له بحقه .

مسألة :

ومن قتل ، ولم يطلب أوليائه ، طاب الحاكم للقاتل . ولا يدع الناس يتعجل بعضهم به . ويكون ولى من لا يطلبه وليه .

مسألة :

قال أبو سعيد : قيل : إن قتل الخطأ لا حبس فيه ؛ لأن الحبس ، إنما هو عقوبة .

وقيل : العمد لا حبس فيه ، إذا صح بإقراره ، أو بيّنه ؛ لأنه يؤخذ بالقود فيه .  
ويقاد من حين ما يصبح .

فإن تعذر أمر القود ، استودع الحبس ، إلى أن يتفق الحكم فيه بالقود .  
وإن عفى عن القود ، ورجع إلى الهدية ، أو العفو ، كان الحاكم الفاعل في  
حبسه ، عقوبة لحدثه .

فإن ادعى الجاني ، أن جنائجه خطأ ، لم يقبل منه ذلك ، في معنى ما يريد ، أن  
يزيل عن نفسه أسباب الحكم ، بالعمد من الحبس ، وغيره . ويحبس حتى يبين أمره ،  
من الخطأ أو العمد .

فإن تبين الخطأ فلا حبس . وإن تبين العمد ، أنقذ فيه الحكم .  
وإن استبرأ حبسه ، فيما يؤنس منه ، أنه لا يقر إلا بالعمد ، ولا يدرك عاينه  
علم ذلك . فالتأم بالأمر : الفاعل في ذلك .

مسألة :

اختلف في حبس المتهم بالقتل .

فقيل : ثلاث سنين .

وقيل : كان المهنا بن جعفر ، يحبس خمس سنين . وأكثر . ثم يحتج على ولي  
الدم .

وكان إمام حضر موت ، يحبس أكثر من ست سنين وسبع وأحسب عشر  
سنين .

وقيل : باثنتي عشرة سنة ، إلى ثلاث سنين .

مسألة :

وإذا كان التهم بالقتل ، من أهل التهم ، أطول حبسه .  
ومن التهم : ما يكون أمرها شامراً ، شبه اليقين .  
ومنها : ما يكون فيه شبهة . فهناك فيها يمين الإمام .  
وإذا استقصى حبسه ، كان القول قول المتهم ، إذا أراد غيره ، فأخطأ به .  
وعلى أولياء الدم البينة ، أن صاحبهم مات ، قبل أن يجاوز ثلاثة أيام ، بلياليها  
وساعاتها ، من يوم ضربه هذا المقر بضربه .

مسألة :

وإذا اتهم القاتل قبل موته رجلاً . فلما مات اتهم أولياؤه رجلاً ، غير ذلك  
الرجل ، وأبرأوه من دم صاحبهم ، فلا تجوز تهمتهم ، إذ قد اتهم صاحبهم في حياته .  
ولهم تهمة للتهم .

مسألة :

وإذا اتهم قوم رجلاً ، بقتل صاحبهم . فلما استقصى حبسه ، اتهم غيره . فإنه  
لا يقبل منهم ، ولا يحبس لهم أحد .  
فإن جاءوا عليه بأسباب ، تجوز عليه بها التهمة ، فقد صاروا إلى الحكم ،  
فلا يقبل منهم ، إلا بشاهدى عدل .  
فإن كان الأول ، لم يستقصى حبسه ، حبس لهم الثانى ، إذا جاءت أسبابها .

مسألة :

وما لا يلزم فيه قساة : أن يؤخذ المالك ، في طريق ، أو هدم جدار .  
فادعاء وليده ، أنه هدم عليه ، أو طرح في شيء من هذه الأشياء ، لم تلزمه فيه  
التهمة .  
قال أبو المؤثر : نعم . وعلى التهمة الأيمان : ما طرحه في الحريق ،  
ولا هدموا عليه .

وإن نكلوا عن البين ، حبسوا حتى يحلفوا ، أو يقرؤا .

\* \* \*

## باب التهم في الجروح والتهم في الأموال

وحبس التهم في الجروح على قدرها .

قال أبو سعيد : جروح الخطأ والعمد : هي مثل قتل الخطأ والعمد . ولا حبس في الخطأ ، إذا صح معنى الخطأ . وإن ادعى الجاني الخطأ ، لم يقبل قوله .

وجروح العمد إذا صحت ، فلا أرش فيها . ولا دية فيما قبل ، حتى تبرأ .

فإن أوجب الرأي حبسه عقوبة ، حتى تبرأ الجروح والأعضاء التي بها القصاص ، فيما دون النفس ، كان ذلك إلى نظر القائم . وجاز ذلك عندي .

وإن أوجب الرأي غير ذلك ، فذلك إلى القائم بالأمر .

قال : ولا أعرف معنى قوله ، وبما احتج على الجروح ، إذا برىء إلا في الجراحة الشديدة .

مسألة :

فإن رفع رجل وامرأة ، أو صبي أو عبد ، أو أمة . وبه أثر على رجل ، أنه ضربه . وادعى الرجل : أنه ضرب نفسه ، أو أخبر الحاكم غيره ، من حضر خصمته .

قال : إذا لحقتهما جميعاً التهمة ، أخذ منها الأغلب بالتهمة فيه بالنظر .

وإن اشتبه أمرهما . ترك الشبه فيهما .

مسألة :

ومن التهم : أن يتهم الرجل بالأمر بالقتل ، أو فيما دونه ، أو في حدث ، أو سرق . فإنما عليه يمين ، ما أمر بذلك الذي فعله .  
وإذا حلف لم يماقب . وإن لم يحلف حبس .  
وإن أقر ، ولم يحلف حبس .

فإن أقر ، وصح عليه شاهدا العدل : أنه أمر ، عوقب . ولا ضمان عليه ، إلا أن يكون الذي أمر عبداً له ، أو صبياً ، فإنه يضمن .  
وعن سليمان بن عثمان : إنما على المتهم بالأمر البين .

مسألة :

أبو سعيد - فيمن ادعى على هبد أنه ضربه ، وفيه أثر ، وادعى أن مولى الهبد أمره بذلك . هل يحبس بالتهمة ، إذا لحقته ؟  
قال : هكذا عدى .

قلت : لم ، وهو غير فاعل ؟

قال : لأنه يضمن ذلك ، إن لو صح ذلك عليه .

قال : وإن أمر بالناء ، ولم يكن الأمر مطاعاً ، فيختلف في الضمان عليه ، بفعل غيره .

فعلى قول : من يلزمه الضمان . فيخرج أن يحبس بالتهمة .

وعلى قول : لا يلزمه الضمان ، فلا حبس عليه .

مسألة :

أبو عبد الله : إن هاشم بن الجلفدى ، أصابته دمية ، فبتر حقه بدماء . فأنكره  
الصقر بن محمد بن زائدة ، أنه أمر به ، من رماه ، فحبسه الإمام غسان ،  
فأنكر عليه سليمان بن عثمان . وقل : ليس عليه حبس ؛ لأنه لم يتهم أنه يومئذ .  
وإنما اتهم أنه أمر به من جرحه . وإنما عليه اليقين . لا حبس عليه ، فلم يقبل ذلك  
غسان ، حتى غضب سليمان وهجره .

قال المصنف : لا أدى كيف غضب على الإمام ، وقد فعل بقول . وأمله  
شاهد ما لم يشاهده غيره ! غير أن الإمام أحق بتحسين الظن . والله أعلم .

مسألة :

فيمن أقر أنه رمى رجلا بحجر . وقال : إنها لم تقع فيه . فإذا كان على وجه  
الجهل ، كان قد جهل . وكان قد استحق الحبس ؛ لأنه لو حارب كان بهارما .  
أصاب أو لم يصب .

مسألة :

وإن تقارب الخصمان : أنهما تراميا بالحجارة ، وادعى كل واحد منهما ، أن  
الآخر جهل عليه . هل يحبسان ؟

قال : هكذا عندي ، إذا تقاررا بذلك ، كان عندي من الجهل .

فإن أنكر ، وشهد واحد ممن يصدق : أنهما تراميا ، لحقهما بذلك ما يلحق  
التهمة .



مدآة :

في عبد وجد ، في منزل رجل بالليل ، فضربه جارية من الفاس ، فطلب سيده  
الإنصاف منهم .

قال : أما المقوبة ، فلا أدري<sup>(١)</sup> تلزمهم ، إذا كان على وجه الإنكار . وأما  
الضمان ، فأخاف وجوبه عليهم في ذلك . فإنما يجوز لأهل المنزل ضربه ، في حال  
زجهوده في المنزل

\* \* \*

---

(١) ن نسخة : فلا أدري .

## باب فى التهم فى المحاربة والبيعة على المسلمين ونفى المحدثين

ومن التهم : أن يتهم الرجل ، أو القوم بالبيعة على المسلمين .  
فإن صح لهم بيعة ، بكتاب أو شهود ، أو رسول ، عوقبوا بالحبس . فإن  
اجتمعوا وبرزوا ، فللإمام أن يسير عليهم .  
فإن استسلموا وتابوا ، وصح ذلك عليهم حبسهم .  
فإن امتنعوا ، احتج عليهم . ثم أخذهم .  
فإن حاربوا ، حل له قتلهم ، حتى يشعروا له ويعطيعوا .  
فإن قتل أحد منهم ، أو أتباعهم ، أحدا من المسلمين ، فى حرب أو غيلة ،  
وصح ذلك ، قتل جميع من يبايع على ذلك .  
والقتل للإمام ، ليس للأولياء . كذلك جاءت الآثار عن المسلمين .  
مسألة :

قال أبو معاوية : هل للمسلمين أن يحبسوا من اتهموه : أنه حرب لهم ، فى بر ،  
أو بحر ، كالذى نظر فى البحر أنهم <sup>(١)</sup> . قطرب . فمن اتهموه بمعاربتهم ، وعرف  
منهم أسباب ذلك ، من التعرض لمارة الطريق ، وقطع السبل ، وبغى على المسلمين ،  
فلهم حبسه ، وإقامة الأحكام عليه ، كل بما جنى .  
وإن لم يكن جنى إلا التعرض فى الطريق ، لقطعها ، وأخذ الأروال ، فأولئك  
يحبسون ، حتى يأمنهم الناس .

---

(١) فى عدة نسخ على هذا الاضطراب .

مسألة :

قال القاضي أبو زكريا - في الذي شهر السلاح ، في سوق المسلمين : إنما تقطع يده ، إذا شهره على جماعة . والله أعلم .

مسألة :

تفسير الرواية : من أحدث حدثا ، أو آوى محدثا ، فعليه لعنة الله . فهذا من أحدث في الإسلام حدثا ، أو بنى على المسلمين ، فعليه لعنة الله . وعلى من آواه ، أو نصره ، أو ستره ، حتى لا يؤخذ منه الحق .  
وفي موضع : إذا آواه عن الحكم ، بعد معرفته ، أنه ظالم ، مقول للحق .

مسألة :

والذي يؤوى من بهرب من حبس الحاكم ، أو يستره . ولا يعلم علام حبسه . فإذا كان الحاكم ظاهرا حكمه ، حاربه على العدل بقستره .  
فإن اتهم بستره ، على العلم منه ، أعجب أن يحبس على التهمة لذلك .

مسألة :

في اختلاف من إمام عدل . هل لزوجته أن تمنعه ، ما يلزمها له من حق ، من جماع أو غيره ؟

قال : ليس لها أن تمنعه ، ما يلزمها من حق . وإن استعذلت ، أن تدل عليه .  
عليه - أن تعين عليه . وإن استعذلت ، أن تدل عليه .

قال : ولا نفعل له ذلك ، سترنا عليه . وإنما نفعل لما يلزمها .

قلت : رليس عليها أن تعلم به ، إلا أن تسأل عنه ولم تر عليها ذلك ، إلا أن يستعان بها عليه ، ويسهل بها عليه .

مسألة :

فيمن يمر به خائف ، مطلوب بتهمة قتل ، أو حدث هل له أن يطعمه ، أو يسقيه . وإن لم يعلم ، إنما هي تهمة ، فلا بأس أن يطعمه ويسقيه .

قلت : فإن علمت أنه قد أحدث ، فأشرف على الموت ، من العطش والجوع ، فأطعمه وسقاه .

فإن كان قائدا جيشا ، قد قتلوا المسلمين ، فقولوا ، فلا يطعمهم ، ولا يسقيهم ، حتى يموتوا .

وقد قيل : إلا أن يكون في حال التقية ، وتكلف ذلك ، فيهدى نفسه بحاله ، ولا يقصد إلى معونة على حياة .

مسألة :

وفي موضع : فيمن يمر به خائف من المسلمين ، فيطعمه ويسقيه .

قال : لا يسقيه . وإن قدر عليه ، أوصه إلى الحاكم ، إذا كان ظالما .

قيل : فإن كان متهما ؟

قال : وإن كان متهما .

وقد قيل : ما من من أحدث حدثا ، أو آوى محدثا . يعني بالحدث الظاهر .

مسألة :

وعن الفاسق ، إذا كان شريرا ، يخافه الناس . هل يحوز حبسه في السجن ، حتى يؤنس فيه خير ؟

قال : نعم .

مسألة :

ومن شهر السلاح ، في سوق المسلمين ، قطعت يده . كذلك جاء في الآخر ، عن الربيع بن حبيب ، وغيره من الملمين .

وفي بعض الآثار : إن السلاح ، الذي يجب على من شهره العقوبة : هو مثل الرمح ، والسيف والخصين والحز والمخبط والخفجر والبرزين .

وفي المدينة اختلاف .

وليس المعصى والحجر من السلاح . وأما القوس ، فإن أراد أن يرمى بها ، أو رمى ، فهو محارب . والمحارب يتقطع بما أخذ من الناس ، من قليل أو كثير . وفي قول عزان بن الصقر : إذا شهر السلاح ، في سوق المسلمين ، على رجل منهم ، لم يكن محاربا ، حتى يشهر السلاح على الناس .

مسألة :

ومن أطعم الفاسق ، وأهل الأحداث ، فالأثوار عن النبي ﷺ والأئمة الصالحين : التشديد في ذلك ، والامتن .

وعن محمد محبوب قال : لا يطمعون ، ولا يستقون ، إلا أن يخاف عليهم الموت ، إذا صح أنهم ظالمون .

وأظن أن ذلك ، فيمن يسير على الناس ، بالثقل والجهل . والله أعلم .

### باب في التهم بالسرق والحبس في ذلك

وأما التهمة في السرقة . فإذا ظهر المسروق ، بسبب من تقب بيت ، أو فتح باب ، أو صائح على سارق ، فرآه الناس وأشبهوا ذلك ، فإن حبسهم على قدر السرقة ، وقبح فعل السارق ، وبيان السرقة ، يكون طول حبسه وقصره .  
مسألة :

وقد يكون التهمون بالسرق ، مختلفين في العقوبة فالذى عسرف بالسرق والسبب ، أطول عقوبة ، ممن لا يعرف بالسرق والرجل والمرأة والعبد ، في ذلك سواء .

مسألة :

فيمن وجد في يده سرقة ، وهو ممن لا يتهم بالأخذ ، ولكنه يتهم بالستر لها . قال : يتهم ويحبس بذلك ، على ما يرى حكاهم العدل .

مسألة :

أبو سعيد : وقد يكون من قد تظاهرت عليه أسباب التهم ، في القوم الأحداث ، مثل السرقة .

فإذا كان مثل ذلك شاهرا عليه ، نفى القول : إنه يحبس ، حتى يؤمن ما قد شهر عليه ، وتظاهر عليه . فلا يحتاج ، إذا ادعى عليه ، مثل ذلك ، واتهم بما قد شهر عليه ، من إدمانه على ذلك

مسألة :

قال أبو سعيد : وما التهمة بالسرقة ، الذى عرفنا أنه أشد من الإحداث في

الأموال؛ لأن الأموال يمكن فيها الدعاوى، والاستحالة إلى التعسف . ومعنى الصرق معنى، خارج من معنى الدعاوى . وهو اسم يقع عليه اسم المنكر .

وإذا ثبت الأخذ بالتهمة، على شيء من المفاكر، ثبت وجاز في جميع المفاكر . وإذا ثبت أنه لا تهمة، في شيء من المفاكر، جاز أن يكون لاثمة، في جميع المفاكر . ولم يميز الأخذ بالتهمة . ولم يكن إلا على صحة المفاكر . وبطل أصل ما اجمع عليه المسلمون ، في معنى اجتهاد النظر ، والأخذ بالتهمة .

مسألة :

في بلد يكون فيه رجلان ، يسرقان أموال الناس ، ويفسدان فيه . ومنهم من قد اتهم بالقتل . أيجوز لشيخ البلد أن يخرجهم ؟ فليس له إخراجهم من البلد ، إنما له منعهم ، من فعلهم المنكر . والله أعلم .

ومن غيره :

ومن كتاب أبي الخوارى :

بسم الله الرحمن الرحيم .

ومن سيرة أبي الخوارى إلى أهل حضرموت :

وذكرتم في أمر سعيد بن زياد . وكيف كان ذلك .

قالدى عرفنا أن سعيد بن زياد ، بعث قائدا إلى أهل الأحداث من الشرق .

فلما وصل إليهم ، كان بينهم وبينه ، ما قد كان . فلما ظهر سعيد عليهم ، فاستولى

على بلادهم ، وأراد دمارها فبلغنا أنه أرسل رسولا ، إلى موسى بن أبي جابر :

أن سميدا يقطع نخل بنى نجو . فقال له موسى - فيما بلغنا - : « ما قطعتم من إبله

أو تركتموها قائمة على أصولها فبإذن الله وايغزى الفاسقين » .

فلما رجع الرسول إلى سميد بن زياد ، وأخبره بما قال له موسى بن أبي جبر ،  
أقبل سميد بن زياد ، على قطع الدخول ، وهدم المنازل . فهذا الذي بلغنا ، من خبر  
سميد بن زياد .

وقول موسى بن أبي جابر في ذلك - فيما بلغنا - وقول وائل بن أيوب  
- رحمه الله - وقد سأله عن أحداث سميد بن زياد - وقد قتل وأحرق وأفسد -  
فقال وائل - فيما بلغنا - : أما من قتل ، ممن قتل من المسلمين ، فهو حقيق بالقتل  
وأما من قتل ، ممن لا يستحق القتل ، وما أحرق من المنازل والأعيمة . فإن كان  
الذي بعثه إماما عدلا ، كان ماصنعا في بيت مال المسلمين

وبلغنا أنه قال : فأما ما أحرق سميد بن زياد ، ممن حرق من أصحاب راشد ،  
فلو ألقى في النار ، لكان ذلك أهلا .

وأما من أحرق ، ممن لم يحرق ، ولو كان الذي بعثه إماما عدلا ، كان ذلك  
في بيت مال المسلمين . فهذا ما حفظنا ، من خبر سميد بن زياد . وحفظنا ذلك - ممن  
حفظناه - من المسلمين ، على ذلك .

مسألة :

قال أبو المؤثر : إذا كان أصحاب الريب ، من أهل للالهى ، مثل التمانئين  
والعابيين ، والتمهين بالفجور ، أو يكاد أن يظهر ذلك منهم ، ولم يكونوا من أهل  
البلد . وإنما هم طرأة ، يظهرون الفساد في القرية . فلا بأس أن يدفعوا منها ، وهم  
صاغرون .



### باب ما لا تلحق فيه التهمة من السرقة

وإذا دخل رجل إلى قوم بإذنتهم ، ثم اتهموه بسرقة في منزلهم ذلك ، فليس له عليه إلا يمين . ولا يحبس لهم بالتهمة ؛ لأنه دخل بإذنتهم . وكانت امرأة زارت أمها ، ولأمها زوج ، فسرق منهن شاة ، فاتهموها بها . فلم ير محمد محبوب عليها حبسا ، ورأى عليها اليمين .

مسألة :

وإذا كان رجلان في منزل يسكنانه ، أو اصطحبا في طريق ، أو دخلا في حمام ، أو سافرا بمجيدا ، أو قريبا . ثم ادعى أحدهما على صاحبه أنه سرقه ، لم يحبس له إلا ببيعة عدل ، ولو كان ممن تلحقه التهمة ؛ لأنه هو اتهمه على صاحبه ، نصار بمنزلة الأمين ، فلا يلزمه أن يحبس ، إلا أنه تلزمه اليمين .

مسألة :

وعن قوم ، كانوا في سفينة ، فسرق بعضهم بعضا .

قال : يدرأ عنهم الحد ؛ لأنهم في بيت واحد .

\*\*\*

## باب في الحبس والتهم والحبس في قطع الطرق

وحبس قطعة الطريق ، إذا عرفوا بذلك ، أو هم يقطعون الطريق ، ويسلبون الناس ويخيفون الرعية ، فيستحقون الحبس والعقود الثقيل ، إذا صح ذلك عليهم ، كان تعزيرهم أشد .

وإذا صح عليهم بالبيئة ، أقيمت عليهم الحدود ، التي أوجب الله عليهم في كتابه . وإنما إلى إقامة الحدود عليهم الإمام .

مسألة :

ومن التهم ما يفيب عن القرى في البلد ، أو في الطريق بين القرى ، فقطع وسلب الناس ، أو يقتل ، أو يحدث في بئر ، أو غيره ، مما لا يحضر أحد ، يخبر به إلا المدعى ، أو أحدث فيه طوى ، في فلاة ، فيرفع إلى الوالى ، أو يدعى على إنسان ، قد حضر فيمنكر .

فإن ادعى على إنسان قد حضر ، وأنكر أخذه الوالى ، بكفيل عن نفسه ، حتى يعين له ، ما يستحق به التهمة .

وإن كان يدعى على رجل غائب ، بمثل معه من يظفر الحادث .

فإن وجد له شيئاً ، رفع إليه خصمه ، وألزمه التهمة . وإن لم يجد سبباً لم يحبس أحداً .

مسألة :

وكذلك إن اتهمه ، أنه أخذه إبلا ، أو بعيرا ، أو غنما ، أو عبدا ، أو  
نهب منزله ، وبعث معه أصحابا ، حتى يبحثوا عن ذلك ، فإن وجدوا تهمة ، رفعوه  
إلى الوالى ، فيعمل فيه الوالى ما يرى .

مسألة :

وأما اللصوص المنسوبون إلى اللصوصية ، بقطع الطريق . فإذا رفع ذلك  
عليهم ، فوجدوهم أخذوهم ، وجسهم ، ودعا للدعى بالسبب ، فإذا جاء لذلك  
أسباب الاتهم وجسهم .

مسألة :

قال محمد المصباح : ومن اللصوص الذين صححت الأخبار عليهم ، ليس بين  
العامّة فيهم اختلاف ، بنسبهم إلى السرقة ، أولئك يستودعون الحبس ، ويؤمن  
الناس منهم ، حتى تظهر برأتهم .

مسألة :

فيمن خرج في طلب الخوفا ، فوجد رجلا ، اتهم أنه منهم . فإذا كان بأمره ،  
ويأخذ سلاحه ، حتى يوصله إلى المسلمين ، فامتنع فإنه لا يضربه حتى يبدأ بالقتال .  
فإذا بدأه بالقتال ، ضربه ، حتى يشقه بالضرب ، ولا يعتمد لقتله . فإن قتله ،  
لم يكن عليه بأس .

مسألة :

فيمن قتل باغيا . هل عليه حفظ سلامه وأداته ؟  
قال : لم يكن المسلمون يفعلون ذلك ، قد قاتلوا عدوم ، في وقعة الجمل وغيرها ،  
فلم يكن يتمرضون لشيء من أمتهم ، وكانوا يتركونها بحالها .

• • •

### باب فى الحبس والتهمة فى الأموال والإحداث فيها

اختلف فى التهمة فى الأموال ، فأجازها بعضهم . وأبى ذلك آخرون .  
قال أبو سعيد : التهمة فى الأموال ، كالتهمة فى الأبدان ، فى قول أكثر  
أهل العلم . والآخر شاذ .

مسألة :

اختلف فى مدعى الحدث ، فى ماله .  
مقيل : يؤخذ له بالتهمة فيه ، إذا ظهر له سبب .  
وقيل : حتى يصح أن ذلك ماله ، ولا يؤخذ له ، إلا فيما صنع له ملك ، لاحتمال  
ثبوت ذلك فى يده ، بخير ملك ، وأن يكون لنهره . والله أعلم .

مسألة :

فيمن ادعى جداد نخلة ، فوجدت نخلة مجدودة . وقال : هى نخلة .  
قال : قد عرفت - إذا شهر أن نخلة مجدودة - حبس من اتهمه بجدادها .  
وكذلك من ادعى أنه قطع كرمته أو مؤزته . فإذا شهر أخذ له .

مسألة :

قال أبو سعيد : التهمة فى الأحداث فى الدواب ، كمثل التهمة فى الأبدان ،  
فى أكثر قول أهل العلم .

والشاذ من قال : إنه كالتهمة فى الأموال .

وإذا لم تجز التهمة فى الأموال ، ولم تنبئ فى معانى المحجورات ، جاز أن تبطل فى الأبدان ، لأن للتمدى فى الأموال فساد ، كالتمدى فى الأبدان . وإنما اصطلاح المسلمون ، على الأخذ بالتهمة ، وانفقوا على ذلك لإزالة المنكر ؛ لأنه إذا ترك أهل الفساد ، حتى يعاينوا بالفساد ، ويصح عليهم بالبينة ، كان ذلك أقرب ، من تعديهم إليه ، وارتكابهم منه ، وإمكانهم من الباطل ، لأنهم آمنون أن تبسط عليهم الأيدي ؛ لظهور عدل المسلمين . فحال بينهم وبين التمدى ، بإطلاق الأيدي . وهذا الصحيح من الاهتمام بالرعية .

وكذلك يخرج معنى هذا ، كالترك للظاهر منه أسباب بترك الفكر ، حتى نهيئ لهم منه صحة لنفسكر .

فإذا صح الفكر ، لم يكن تم تهمة ، وأخذ على الصحيح ، ولم يؤخذ على التهمة .

وإذا بطل الأخذ على التهمة فى شيء ، جاز . ويبطل فى الأشياء كلها .



## باب في الحبس على التهمة في القروج

ونفى المتهمين

ومن الريب التي يذكرها الولاة : اجتماع الفساد والرجال ؛ فإن ذلك مما يلزم  
إنكاره ، إذا دفع إليهم

وإذا وجد المريب من الرجال ، مع المريبة من النساء ، في المواضع التي يكون  
يمكن فيها الريبة ، أخذًا وعوقبًا بالحبس .

وإذا عاد أحدهما ، كانت عقوبته أطول وأثقل .

وإن وجدنا تماسين ، فيما دون ما تصح به الحدود ، أثقل فيه ، وأطول  
حبسه وكذلك النساء .

مسألة :

وإن كانت امرأة مذبذب إليها ذلك ، فلا بأس أن يتماهدوا موضعها ، من  
غير أن يدخلوا عليها مبرطها إلا بإذن .

مسألة :

وقد كانوا — إذا كانت المرأة من أولاد المسلمين ، ووجوه الناس ، يسترونها ،  
ويطلقونها ، يأخذون الرجال .

مسألة :

وأيس يُنفي أحد إلا أن يخرج برأيه ، إلا إنه إذا تمدهى في ذلك ، أطلقه  
عقوبته ، رجلا كان ، أو امرأة .

من كتاب أبي الحواري: وكذلك المتأشون من الرجال ، إذا عرفوا بذلك ، أنكر عليهم .

وكذلك المتهمون بالجمع بين الرجال والنساء ، على الريب ، تلزم العقوبة ، إذا عرف بذلك ، أو وجد ذلك في مثله ، رجلاً كان ذلك أو امرأة .

ومن عرف أنه يؤذي الصوص ، ويستتر سرقات الناس في منزله ، فقبين ذلك عليه ، مرة بعد مرة ، بعد تقدم السلطان عليه ، عوقب بالحبس ، حتى ينتهي .

ومن وجدت السرقة في يده ، كان عليه ما على المتهم وإن كان نساء ، ويحتمن على الشراب ، أنكر عليهم ، كما ينكر الرجال . وإن كان رجل يتهم بالصبيان ، وبأن عليه سبب من ذلك ، فوجد في موضع ريبة ، مع صبي ، لا يمنع نفسه ، أو صبي متهم بذلك ، أنكر عليه ، وعوقب بالحبس . وإذا صح أن رجلاً ، أو رجلاً ، أو نساء من أهل الريب الذي لا يؤمن ذلك منهم ، في منزل ، فأخبر بذلك ثقة ، استؤذن عليهم .

فإن أذنوا وإلا قالوا : إنا ندخل ، ودخلوا عليهم .

فإن لم يصح ذلك ، بقول ثقة ، فلا أرى إلا بإذن .

وكذلك أصحاب الشراب ، إذا اجتمعوا عليه ، في موضع ، وصح ذلك عليهم ، دخل عليهم كذلك .

وإن لم يصح ، فلا أرى إلا بإذن .

قال محمد محبوب : يستأذن عليهم فإن أذنوا وإلا دخل عليهم بغير إذن .

فإن لم يستفتوا أنه حرام ، فلا يدخل عليهم إلا بإذن .



ومن أشد الريب التي يأتونها ، ممن يتخذ إنكار المنكر ، فأواملك يبعد  
أن يكون لهم على الرعية أمر ، أو نهى . وهم أحق بالعقوبة ، لأنه جاء عن النبي ﷺ  
أنه قال : لعن الله الأمرين بالمعروف الغاركين له ، والفاهمين عن المنكر الفاعلين له ،  
الراكبين له .

انقضى ما كتبه من كتاب الفضل .

مسألة :

وعن أخوين ، عقد أحدهما زوجة ، وهم ساكتون في منزل .  
قال : يمتعون من ذلك ، كانوا مسترايين من ذلك ، أو غير مسترايين .  
وعضدهم : أنهم إذا كانوا مقساكنين ، فهم مسترايون .

رجع :

قال أبو المؤثر : إذا كان أصحاب الريب ، من أهل اللامى ، مثل المتأئين  
واللعابين ، والمتهمين بالفجور . ويكاد أن يظهر ذلك منهم ولم يكونوا من أهل البلد  
وإنما هم طراة ، يظهر الفساد في القرية ، فلا بأس أن ينفعوا منها ، وهم صاغرون .  
وفي موضع : في بلد ، فيه رجلان ، يسرقان أموال الناس ، ويفسدان فيه . ومنهم  
من قد اتهم بالقتل . أيجوز لشيخ البلد أن يخرجهم . فليس له إخراجهم من البلد ،  
إنما له منعهم ، من فعلهم المنكر . والله أعلم .

مسألة :

وكذلك المتأثرن من الرجال ، إذا عرفوا بذلك ، أنكر عليهم .

وكذلك التهمون بالجمع بين الرجال والنساء ، على الريب ، تلزمهم العقوبة ،  
إذا عرفوا بذلك ، أنكر عليهم ، أو وجد ذلك في منزله ، رجلاً أو امرأة .

مسألة :

في امرأة متهمة في نفسها ، طلب أهل القرية إخراجها من القرية .

قال : ليس لهم ذلك عليها .

وفي الإيضاح : هل يجوز نفيها من البلاد ، غريبة كانت ، أو من أهل البلد ،  
فلا يضيق ذلك على الحاكم ، إن رآه . والله أعلم .

مسألة :

أبو سعيد : في المطلق الذي لا رجعة له عليها هل ينكر عليه الدخول على

مطلقة ؟

قال : إذا كانا مسترايين في دخوله عليها ، وتلحقهم التهمة في ذلك ، أنكر

عليهما .

وإن كانا لا يلحقهما في ذلك ريب ، فالدخول على وجوه .

قلت : فإن لم يتهما بالتهمة ، إلا أنه يساكنها .

قال : نعمان ، إذا لم يحتمل أنهما في مساكنتهما ، يحل له ذلك منها ، ولا

لها منه .

قلت : فإن كان بيت فيه مسكنان ، مقطوع بينهما ، بجدار أو حצר ، وهي

في أحدهما . وهو في الآخر ، غير أنهما يدخلان ويخرجان من باب واحد . هل يجوز

نركبهما ؟

قال : لا يجوز ، على غير معنى الضرورة ، إذا كان الباب مجتمعهما ، إلا على ما تسمع المساكفة .

قال : ولا تسمع المساكفة ، في الضرورة ولا غيرها . ولا اعتقاد المساكفة . ولكن الدخول لمعنى ضرر مضر ، أو خوف ، في ليل أو نهار ، أو قضاء حاجة ، باستئذان . فما سلكا من الريبة ، فلا بأس .

قلت : فإن لم يكن لهما إلا ذلك المنزل ، أيجبرا على التحول منه ؟

قال : يضمن لمعنى المساكفة .

ويقال له : يخرج بابا إلى الطريق ، إن أرادا السكن في ذلك المنزل .

قلت : فالعلقة والأجنبية سواء ، ولو لم تلحقهما تهمة ؟

قال : هما سواء ، إلا أن المعلقة قالوا : إنها أوحش ، لما قد عرفنا من بعضهما

البعض .

قلت : فيحتمل عليهما ، أو يرفع عليهما بلا حجة ؟

قال : يحتمل عليهما الحاكم ، إذا كان المحتج من أسباب الحكم ، الذي قد جعل له الاحتجاج ، أو يحتمل عليهما بشهادة عداين . فإن لم ينتهيا ، أنهى أمرهما إلى الحاكم حتى يعاقبهما ، ويلحقهما معنى الريب ، أو معنى ما لا تجوز به المساكفة .

مسألة :

أبو سعيد : امرأة معقوفة ، يعرف أنها تسيح على وجهها ؛ لأنها لا عقل لها . فأوت إلى إنسان في الليل ، أو جاءته نهارا ، وكأنها مستلجئة .

قال : إذا خاف عليها مضرة ، وأمنها في دينه ونفسه وماله ، ولم يكن أحد يقوم بذلك غيره ، خفت أن يلزمه ، أن يؤذيها .

وإن خافها ، في أحد هذه الدماء ، وأمن عليها المضرة ، فلا يلزمه أن يؤذيها .  
فإن كان في الموضع غيره ، فقام بها غيرهم ، أخط عن الجميع ، وإلا لم يـمهمهم ، وعليه القيام به .

مسألة :

من الحاشية : عن الفقيه صالح بن وضاح - رحمه الله - ونسأل سيدي - أعزه الله ، ونصره وأنفد أمره - عن صبيان يدخلون في موضع الرب : في محال ، تسكنها العوامر ، وفيها شرب الخمر . وهم يهتمون بذلك . سألت : فبم يجب عليهم التعزير ؟ أو التعزير والحبس ؟ أو ينقوا من الدار ؟

الجواب ، فاقضى آخذه في مثل هذا ، إن عليهم العقوبة بالحبس .

وإن حبسوا ، وعادوا إلى تهمتهم ، عوقبوا أطول حبسا من العقوبة الأولى ، إلا أن يكون أهل التهمة بافجور ، ليسوا من أهل البلد . وإما هم طرارة ، يظلمرون الفساد في القرية ، فينفون منها ، وهم صاغرون والله أعلم .

مسألة :

الإيضاح : قال أبو بكر أحمد محمد خالد - : في إدراة تهمة بالرجل ، أراد الوالي أن ينفبها من البلد ، فامتنع عن الخروج من البلد - : إنها إذا تبادت في ذلك ، كان له نفبها . ونفبها : الحبس .

وأما نفبها من البلد ، فمختلف في ذلك .

انقضت الزيادة .

مسألة :

في الحاكم إذا أقر عنده رجل ، من قبل الإمام حكمه ، أنه طلق زوجته ثلاثا .  
والرجل مقيم معها . ما يلزمه ؟  
قال : إذا لم يحتمل لها مخرج ، أن تكون قد تزوجت زوجا غيره ، ثم تزوجها ،  
كان عليه أن يتكر عليها ، ويحتسب عليهما .  
فإن تركا ذلك ، وإلا عقبهما ، إلا أن يكون لهما حجة تسمع لهما .  
قيل : فإن كانت حجتهما أنه قال : أردت أن أجعل طلاقها في يدها ، ففعلت ،  
فطلقتها ثلاثا . هل يتركان ؟

قال : على قول من يقول : لها أن تمنعه ، فليس للحاكم ولا لغيره أن يعترض  
عليهما ، إذا لم تطلب المرأة الإنصاف وصدقته .

مسألة :

أبو سعيد - في الرجل يتهم بالمرأة ، أو تهمة هي به ، فيؤخذ بأيديهما إلى  
حبس المسلمين للأدب ، فيدعيان الزوجية .

قال : لا يتبل ذلك منهما إلا ببينة عادلة .

فإن ادعيا بينة ، قد ماتت ، أو غابت ، أو تزوج ولى المرأة قد مات . فلا يتبل  
ذلك منهما ؛ لأنهما في موضع التهمة ، ويؤدبان مثلا يرجعا إلى ما أنكر عليهما .  
وقد قيل : يفرق بينهما ويقدم عليهما فإن عادا دوقبا .

وعن راشد بن سعيد الإمام : إنهما إذا ادعيا الزوجية ، خلى عنهما . وهما  
أولى بلبسها . والأدل أكثر .

مسألة :

ومن التهم : أن تدعى المرأة على الرجل ، أنه غابها على نفسها ، فوطئها .  
فإن وجدت متعلقة به ، أو وجد معها في منزلها ، في وقت لا يدخل مثله عليها ،  
عوقب .

فإن لم يكن لذلك سبب يحلف .

وفي موضع : إذا ادعت ذلك في منزله ، وهي ذات دم ، أنه ادمقضا بفرجه  
فإنها تحده له ، بقذفها إياه . ويلزمه لها الصداق ، بمنزلة الثقيل ، يوجد في منزله .  
فإن ادعت ذلك ، في غير منزله ، لم يقبل منها . وعليه الحد .

مسألة :

في بلد فيه رجالان ، يسرقان أموال الناس ، ويفسدان فيه . و منهم من قد اتهم  
بالقتل . أيجوز لشيخ البلد أن يخرجهم ، فليس له إخراجهم من البلد . وإنما له  
منعهم : من فطهم للمفكر . والله أعلم .  
وهذه موجودة ، في باب التهم والسرقة والحبس في ذلك .

مسألة :

وفي رجل ، يوجد هو وامرأة ، متهم بالفساد ، في منزله ، أو في منزلها ،  
أو في ليل أو نهار .

فإذا لم تكن زوجته ، جاز للوالى حبسهما . وإن وجد عفتها ، من يتهم  
بالجمع بين الرجال والنساء ، من رجل أو امرأة ، في موضع ريبة ، فحائز حبس  
الجميع .

مسألة :

فإن شكت امرأة من رجل ، أنه كابرها على نفسها ، أو دعاها إلى إتيان الفاحشة ، أو سقه عليها ، ولا يئنه لها .

فأما دعواها : أنه كابرها على نفسها ، ودعاها إلى إتيان الفاحشة . فإن كانت مأمونة حبس .

وإن كانت غير مأمونة ، لم يحبس بقولها وحدها  
وأما دعواها عليه أنه سقه عليها ، بشتيم ، فلم أعلم أنه يحبس بقولها ، كانت ثقة ، أو غير ثقة .

مسألة :

قيل : إن عمر مر برجل قائم ، يكلم امرأة ، فعلاه بالدرة ضربا . فقال : ظلمتني امرأتى .

فقال عمر : أفلا وارينها في دار ، أو خلف جدار .

ثم ندم ، فأتى أبا بن كعب .

وكان إذا اهتم بأمر ، ذهب إلى أبي ، فشاوره . فمدق عليه الباب . فقال : مرحبا يا أباير المؤمنين . فطرح له رسالة من آدم ، حشوها ليف فأخبره بما فعل بالرجل وامراته . فبكى أبي .

فقال له عمر : جئت لك لتفرج عني كربتي ، فزدتني كربا .

فقال : سمعت النبي ﷺ يقول : إذا كان يوم القيامة ، بعث الله الخلائق ، في صعيد واحد ، في أرض بيضاء ، كأنها سبيكة فضة . فينادى مداد : لا يرفع أحد

كتاباه ، حتى يرفع عمر بن الخطاب كتابه . فيرفع عمر كتابه . وله نور ، كأنه نور الشمس ، يعجب منه الخلائق . ثم تأتي الملائكة إلى أبي بكر ، تنزله إلى الجنة زفا .

وقال عمر : إنك سمعت هذا ؟

فقال أبي : يا بني والله لقد سمعته . وإلا فصمت أذناني ، وعميت عيني .  
وقال : عمر : فإني أشهدك أن كل مملوك لي ، فهو حر . وكل مال لي ، فهو صدقة على المساكين . فأعطي يومئذ ثلاثة عشر مملوكا ، وتصدق بإحدى وأربعين أوقية ذهباً وفضة . فلم يشع بعد ذلك إلا قليلا ، حتى هلك . ولم يصب له مال إلا ثلاثة دراهم .

ومن غيره :

من كتاب جامع أبي الخوارى .

أبو قحطان - رحمه الله - :

وقيل : سبب المؤمن فسق ، وقياله كفر . ومن كذب كذبة ، نعد عليه ، فهو منافق حتى يتوب .

وقيل : من قال لرجل عربى : يا مولى أو ابن السودان ، أو دعاه بلقبه الذى يسوءه ، أو قال : يا كلب ، أو يا حمار أو يا خنزير ، أو يا منافق ، أو عذر الله ففى كل هذا العزمير ، على ما يراه الإمام ، متى جهل الفاعل ، وتمديه .

وإذا كان من رحل من المسلمين ، لا يعرف بالجهل ، استغيب من ذلك .

وإن كان قال لبعض الجهال ، الذين يفسكرون عليهم للذكر ، فهو أحدرى أيضا أن لا يعرض له .



مسألة:

وإذا سرق رجل ، ويده شلاء ، قطعت ؛ لأن اسم يد واقع عليها . فن أزال القطع عنها ، محتاج إلى دليل .

أبو الحسن - رحمه الله - : إذا رمى الشهود الزاني برمي ويقول : أشهد بالله أنك زان ثم ثالث كذلك .

وإن اعترفت امرأة بالزنا وهي حبلى ، فعليها الرجم ، إن كانت محصنة .

وإنما ترجم الحبلى ، إذا وضعت ولدها . ثم أرضعته حواين بعد ذلك .

وإن كان لها زوج غائب أو مفقود ، فإنها لا ترجم ، لما جاء في حديث : إن امرأة ، دفعت إلى عمر بن الخطاب ، فهم أن يرجمها .

فقال له معاذ - رحمه الله - : يا أمير المؤمنين ، إن كان لك عليها سبيل ،

فليس لك على ما في بطنها سبيل ، فتركها حتى ولدت . فإذا ولدها ، قد نبتت

أسفانه في بطنها . وهو ابن ستين من زوج لها فقال عمر - رحمه الله - : عجزت

النساء أن يلدن مثل معاذ . لولا معاذ هلاك عمر .

وقد قيل : يجلد الرجل في الزنا ، على بشره ، وهو قائم . ويجلد المرأة ، وهي

جالسة . وعليها درع ، وخمار ، ضربها شديداً .

فإن تابا ، وأُتِيَ رشدهما من بعد ، قبلت توبتهما ، وجازت شهادتهما .

رجع .

## باب في الحبس والتحزير على اللشتم وما أشبه ذلك

من جواب أبي شعيب ، عرضه على موسى بن علي :  
روى لنا الأزهر بن علي : أن قوما من المسلمين ، كانوا يختلفون إلى قاضي  
مكة .

قيل : اختصم رجلان إلى قاضي مكة . فقال أحدهما للآخر : والله ما أنا  
بزنان ، ولا شارب خمر ، فأمر به القاضي ، فجلد أربعين سوطا .  
فجاء القوم إلى أبي عبيدة .

فقال أبو عبيدة : وفق القاضي . عرض فرفض له . ولو مروح لمروح له .  
وقال فهم بن عنبسة لوالده : إن رجلا قال لآخر : أخزى الله والدي ،  
أدرك على الزنجية ، فجلد ثلاثين سوطا .  
فقال له علي بن عزة : وفقت من روى له الرواية .  
وروى أن عمر بن الخطاب فعل ذلك .

مسألة :

أبو علي : ومن رجل لمن رجلا ، أو قبح وجهه ، أو خونه ، أو قال له :  
يا حمار ، أو يا كلب .

فإن كان الذي قيل له ذلك من المسلمين ، كان القائل حقيقا أن يهرز .  
وإن كان غير ذلك ، فالأمر إلى أولى الأمر .

قال غيره :

عليه التعزير على كل حال .

وقول : إن قبحه ، أو لعنه ، أو قذفه بشيء من المكفرات ، فلا شيء عليه ، إلا أن يكون من المسلمين .

وأما قوله : يا حمار ، أو يا كلب . فإن عليه التعزير ، كن الذي قيل فيه ذلك ولياً ، أو غير ولي والله أعلم .

مسألة :

فيمن ادعى عليه خصمه ، أنه سرقه . هل يكون هذا مثله قذف ، يستحق به ؟ قال : لا ؛ لأنه يدعى لما ثبت به عليه حق ، إن لو صح ، إلا أن لا يرى المحاكم ذلك ، في مخصوص . فذلك إليه هو الفاظ .

مسألة :

للعلاء بن أبي حذيفة - فيمن قال لغريب - : إذا ما ركب بدو فلان بفلانة . قال : ذلك يقبحه إلى ما يكون عليه حد . فإن قال : ما نكحوها فيسأل عن ذلك . فإن قال معني ، غير الفاحشة ، دُرِيَّ عقه الحد .

مسألة :

سئل أبو عبد الله عن قال لرجل : يا ساحر ، أو يا سارق ، أو يا منافق ما يجب عليه ؟

فإن كان المحدثى ، ممن يعرف بالجهل . فعليه التعزير .

فإن كان ممن لا يعرف بالجهل ، احتمل له ذلك .

مسألة :

وإن قال له : ولد جنية .

قال : يعزر أربعين سوطا ، بعد أن يحتج عليه ، بما ينبجو به من الحد .

مسألة :

وعن رجل قال لرجل : يا سكران . ويا سارق . أو يا خنزير ، أو ياسقيه .

أو لعنه الله ، أو أخزاه الله .

قال : يعزر .

مسألة :

عن ابن عباس عن النبي ﷺ قال : إذا قال الرجل للرجل : يا يهودى ،

فاضربوه عشرين . فإذا قال : يا مخنث ، فاضربوه عشرين . وإن وقع على ذات

محرم ، فاقتلوه .

مسألة :

رجل دعا رجلا بلقيته ، وهو يكره .

قال : يعزر .

فإن قال : ما أنت من العرب . أنت من الموالي .

قال : يعزر .

وإن قال لرجل : ابن الزنجية ، أو ابن الهندية .

قال : يعزر . إذا لم تكن أمه كذلك .

مسألة :

وعن ابن مروان - فيمن قال لرجل - : يا كلب أو حمار أو يا جني .

قال : فيه التعزير .

وإن قال : يا ثور ، فليس فيه تعزير .

والتعزير من الخمسة عشر إلى الأربعين .

مسألة :

من سب أصحاب الحاكم ، فالسبة مختلفة . فإن كان يظن في المسلمين ، ويخطئ أمرهم ، ويضللهم . فهذا يعاقب بأوجع العقوبة ، ولا يسأله من الحبس الطويل .

وإن كان سبه لأحد من الناس من الشراة .

فإن كان المسبوب ، ممن له ولاية ، وبرا منه ، أو صماه باسم يستحق به البراءة ، عوقب على ذلك بالسوط .

وقد قالوا في ذلك : من عشرة أسواط إلى ثلاثة ، على ما يكون من جهل

القاتل :

ولا يكون التعزير أقل من ثلاثة . ولا يعمد به في مثل هذا ، أكثر من

١

عشرة .

وأما إن كان لا ولاية له ، شد على القائل في ذلك ويزجر ولا يترك ، يطلق  
لسانه على الناس . ولا نعلم عليه في ذلك عقوبة ، إلا إن شتمه بغير اسمه . فيقول :  
يا فرد ، أو يا حمار ، أو يا كلب ، وأشبه هذا . فقد قيل في ذلك بالتعزير ، على ما يراه  
القائم بالحق .

مسألة :

من الحاشية - الضياء - :

رجل عرض بمشاعة نفسه ، أو أبيه .

قال : يضرب على قدر العريض .

مسألة :

وقيل : من دخل بيعة بغير إذن فإن كان الإمام عدلا ، فإنه يمرر .

مسألة :

وفي رجل قال لرجل : يا حمار . فإنه يضرب خمسة أسواط ، أو يحبس ثلاثة

أيام . وما كان مثل هذا ، فهو مثله هكذا من المذكرات .

مسألة :

من كتاب اللغة :

فلان عيار العيار . في اللغة : الذي يحل نفسه وهو لا يزدها ولا يزجرها

ثم قيل : اسكل من تكلم بقبيح : قد تعابر .

وقوله : فلان فاجر الفاجر . في كلام العرب : المائل عن الخير .

قوله : الزنديق : الذي لا يؤمن بالله ، ولا يؤمن بالبعث فيكون الزنديق من هذا ، كانه عدل عن الدين ، أو ألحق إلى غيره .

ومن جامع أبي الخوارى - أبو قحطان - رحمه الله - : وليس بين أهل القبلة وأهل الذمة حدود ، إذا قذف بعضهم بعضا . وكذلك للمالك ، ولكن يكل بهم ، حتى لا يوردوا .

وإذا شهد الشهود على رجل : أنهم رأوه فوق امرأة ، ولا يدرون أنه أولج أم لا ؟ فلا حد عليهما . ورأى الإمام في أدبه وتغزيره .

وإنما يجب الحد في الزنا ، إذا أولج الذكر ، حتى تنيب الحشفة ، ويلتقي الخهنان . وما دون ذلك ، فلا يجب فيه .

أبو محمد - رحمه الله - قال : إن سأل سائل . فقال : أخبرونا عن الأمة ، إذا زنت ، ولم تحمّن : هل عليها الحد ؟

قيل له : لا حد عليها ، إذا لم تكن محصنة . والواجب عليها التغزير . وفي القبلة والعضة والمفاخذة التغزير ، على ما يراه الإمام ، ردعا للناس عن ذلك .

وفي القصاص والتغزير ردع للناس ، وزجر ، عما حُذروا منه . وعن امرأة ، تأتي امرأة ، بكورين ، أو محصنين . ما يلزمهما ؟ قال : يؤدبن كما يوجب الحاكم من الردع .

مسألة :

وإذا تعدى رجل على رجل ، في نفسه أو ماله ، ففيه الأدب .

ومن أثر - عن رجل رمى رجلا ، أو امرأة بالسحر . هل عليه حد ؟

قال : ما علمنا .

وقال : قد برأ منه ، حتى يرمى بالسحر . ويبرأ منه ، ويستتاب ، ويوجع نحره .

ومن تزوج امرأة في عدتها ، فُرّق بينهما ولا حد عليهما ، في قولنا ، إلا الأدب

والضرب في ذلك .

والعبد إذا زنا ، ولم يكن محصنا ، فلا حد عليه . وعليه التعزير .

ومن مس فرج امرأة طوعا ، أو غصبا ، فلا حد عليه . وعليه العقوبة والأدب .

وإن طأعت ، فعليها العقوبة أيضا .

ومن شتم اختلفاء أيضا ، ونسبهم إلى الظلم . أعفى أبا بكر وعمر . فإن الإطام

يأخذ على يده ولسانه . وأن لا يظهر أمرا ، يخالف دين المسلمين . فإن لم ينته حبس .

فهذا قول .

وقول آخر : من شتم المسلمين قتل . ولسنا نقول بذلك . ولكن يشدد

عليه .

وعن امرأة ، يظهر بها حمل ، ولم يعلم لها زوج ، فسُئلت عن حملها .

فقالت : من غير زوج . ما الحكم فيها ؟

قال : لا حد عليها ، حتى تقر بالزنا ؛ لأنه يمكن من غير زوج ، أو تكون

مكرهة ، أو ناعسة ، أو مغلوبا على عقلها .

من الأثر : ومعه : رجل دعا رجلا بلقب ، وهو يكرهه .

قال : يمزور .



أو قال : يا ابن السوداء . أو يا ابن الأسود . وأبواه لا يعرفان بذلك .  
أو يا ابن الجرباء . أو يا ابن السافلة . وأبواه لا يعرفان بذلك .  
قال : يعزر على قدر التعريض .

وعن رجلين نكحوا .

قال : عليهما الحد ، ورجمان ، إن كانا محصنين ، إذا قال الشهود عليهما بذلك .  
وعمن يأتي البهيمة ، ممن قد أحسن ، أو ذات محرم .  
قال : يحد ورجم ، إذا كان محصنا .

وعن رجل ، عرض لآخر بفرية . أو قال لأبيه : لست بأخي ولا بعمه .  
أو قال لرجل من العرب : أنت من الموالى .  
أو قال لرجل : لمنك الله ، أو أخذك الله . أو سفه غير سفيه .  
أو قال : نجس .

أو قال لرجل ، شهد عليه : شهدت بزور . والقاضي قد قبل شهادته .  
أو جاء إلى رجل فقال : إن فلانا قذفك ، ولم يأت بالبينة .  
أو قذف من لم يبلغ من الفلان . نفى كل هذا يعزر ، ولا يحد .  
وفي القذى قال : إن فلانا قذفك . ولم يأت ببينة .  
قال : يعزر بأسواط ، نحوا من العشرة .

ومن دعا رجلا بلقبه ، وهو يكره . أو قال لمولاه : يا سيدي . يأثم ،  
ويؤدب .

قال محمد عبد السلام : نعم . قد قيل هذا .

وإذا قال السيد لصده : ياسيدي ، يائمه ويؤدب . وهو قول الربيع .  
وعلى قول غيره : لا يائمه ، ولا يؤدب .  
وهكذا رأينا ، في المراسلات ، من الأشياخ ، بينهم مكتوبا : ياسيدي . وهو  
من لفظ الشيخ صالح بن وضاح ، في جواباته .  
وقد رأيت الشيخ محمد بن علي ، يكتب ذلك في بعض الأجوبة . والله أعلم .  
أو قال : ما أمي بزانية . ولا أخي . وعلم أنه يمرض به فذلك . أو عرض  
بمشاقمة ، في نفسه ، أو أبيه . ففي كل هذا ضرب ، على قدر التمريض .  
فن قال لرجل : يا سكران ، أو يا سارق ، أو يا خنزير ، أو يا كلب .  
أو قال لرجل : يا فاجر ، أو يا منافق . وهو مسلم .  
أو قال : يا عدو الله . ففي كل هذا ، يضرب ويستجاب .  
وأكثر التمييز : أنقص من أقل الحدود . ولا يبلغ به إلى الحد .  
وأقل الحدود أربعون سوطا . وهو حد للملوك ، في شرب الخمر ، من الخمسة  
إلى الثلاثة . وأقله لمن يجهل على الداس بلسانه ، مثل قوله للرجل : الخائن والثور  
والمولى والكلاب . وإن قال ذلك لمسلم ، كان أشد عقوبة . وأكثر .  
رجع إلى كتاب المصنف .

### باب فى حبس النساء وعقوبتهن وكيف يكون ذلك

وفى المرأة إذا امتنعت أن لا تمس . فإذا نظرت بها ، فامتنعت عن حق لازم ، قد وجب عليها ، ففيه الحبس ، أو لأحد ، أمرت بذلك . فإن لم تفعل وامتنعت أخذت ، من غير أن يصل الآخذ لها ، إلى مس شيء من بدنها . أو قدر على ذلك ، جعل على يده ما يصتر يده ، عن مس ذلك من يدها على ذلك . ولا يل ذلك منها إلا جماعة من النفاة .

فإن امتنعت ، ضربت على ما امتنعت ، حتى تستقر للحق وتطيع . وإن امتنعت فى البيوت ، فإن كان امتناعها يحدث أحدثه ، طولبت . وجعل عليها العيون ، حتى يظفر الله بها . ثم القول كما مضى . وإن كان امتناعها ، عن محاكاة بينها وبين أحد . فإذا صح توليها ، فلي خصمها أن يحضرها كيف شاء . فانظر فيه .



## باب في العبيد وعقوباتهم والحبس لهم

في العبد ، هل يضرب إذا أظهر المنكر ، وامتنع عن المسلمين ؟  
فإذا امتنع عن الوصول إلى الحبس ، بعد وجوبه ، كان عليه الضرب بالمصا .  
فإن امتنع بعد ذلك ، فبالسيف . ويصير باغيا . والحكم في الحر والعبد ، في هذا  
سواء ، إلا إقراره .

مسألة :

والعبيد يلحقهم من معاني التهم في الحبس ، ما يلحق البالغين ، من الأحرار ،  
إذا وجب معنى ذلك فيهم .

وإذا ثبت عليه العقوبة ، لم يكن في ذلك رأى لسيده . وإنما الأمر لسيده ،  
في معنى الحقوق التي ليس فيها عقوبة ، ولا استكفاء شر . ونفقته على سيده .  
يأخذه الحاكم بها ، إذا طلب ذلك المبدل ، وتبين له أنه لا ينفق عليه .

وإن كان سيده غائبا ، أنفق عليه من ماله .

وإن لم يكن لسيده مال ، بيع هذا العبد في نفقته ، إن كان قد وجبت له نفقة ،  
فيا مضى - على سيده .

وإن لم تسكن له نفقة ، فيا تقدم ، واحتاج في المستقبل ، كان محبوسا أو مطلقا ،  
كان على الحاكم أن يبيعه ، إذا كان سيده غائبا ، حيث لا تناله الحجة ، على من  
ينصف العبد ، أو من يأمنه عليه بالفداء جمعة .

وإن كان السيد حاضرا، فاحتج عليه ، لم يصفه ولا أذن ببيعه، فيما وجب له،  
فللحاكم الخيار . فإن شاء أخذه الحاكم بذلك ، وحبس عليه حتى يقره . وإن  
شاء باع العبد .

مسألة :

أحمد محمد خالد - في العبد إذا أقر أنه فعل مصيبة . هل يسع حبسه ؟  
قال : قد عرفت أن العبد يجري عليهم ، ما يجري على الأحرار من التهم .

مسألة :

في العبد - هل يضربون على المفاكر ، مثل الأحرار ؟ فالعبد يقيم عليهم  
الحدود .

وكذلك إذا امتنعوا من حق لزمهم وحاربوا ، قتلوا على ذلك وقتلوا .

مسألة :

وإذا كانوا في مثل اللعب ، وغير ذلك من الملاهي ، فيؤذرون بالكف عن  
ذلك ، وعن مامسى الله . فإن انتهوا ، لم يمرض لهم بضرب .  
وقول : إنهم يعاقبون على مثل ما يعاقب به الأحرار . ولكن يضربون على  
أدبارهم بالعصا .

مسألة :

وللحاكم إذا كان العبد مخوفا ، إن أخرج أن يدعه في الحبس ، وينفق عليه  
من مال الله .

## باب في حبس الصبيان والمجانين والحبس لهم

والصبي إذا صح منه حدث ، يوجب معنى الحبس . فقد قيل فيه باختلاف .

قول : لا حبس عليه .

وقول : يحبس في غير حبس أهل العقوبة ، على معنى التهريب والتهديد ، رجاء

استكفائه في ذلك .

وإذا اشتمت التهمة ، أشبهت عقدي في الحبس معنى ذلك ؛ لأنه قد يكون

ذلك من الصبيان والمراهقين .

مسألة :

وأما حبس الصبيان ، فلا يبين لي إجازته ذلك ، من طريق عقوبة ، ما لم يكونوا  
يحد من نلزم ، أحكام البالغ . ولكنه إن رأى الحاكم حبسه ، إذا تبين منه الفساد  
لقطع مادة الفساد عن الناس ، وأن لا يهمل شيء من إصلاح أمور الرعية ، كان  
ذلك وجها . ويكون حيث يأمن عليه .

وإن خيف منه ضرر على أحد ، أو رجا دفعه وأمنه من العقوبة ، في غير  
حبس في مسجد ، أو في مجلس الحاكم فحسن . وأما على فعله الذي قد فعله ، فتركه  
أو كد .

وقد حبس المهنا بن حيفر غلاما ، دون المراهق في القفل ، على عهد محمد محبوب ،

وغیره من المشايخ .

وفي موضع : حتى إن رجلوه ذهبنا من القيد .

مسألة :

أظن أحمد محمد خالد - في العصبى - إذا كان مراعتاً قوياً على الحبس ، وأقر أنه فعل ممصية ، أو أشهد عليه ، من غير عدول . أم يحبس أم لا ؟  
قال : قد رأيت والدى حبس صبياً على ذلك .

مسألة :

فيمر مر على صبيين ، يضرب أحدهما الآخر . هل له أو عليه منهما ؟  
قال : له ذلك ، في الإطلاق . وعليه ذلك ، إذا خاف الضرر .  
قلت : فإن تركهما ، فأضر أحدهما بالآخر . هل يلزمه ضمان ؟  
قال : ليس أعرف<sup>(١)</sup> .

مسألة :

في العصبى - إذا كان به أثر ، فادعى أن إنساناً ضربه . هل يؤخذ بالتهمة ؟  
قال : إذا كان العصبى يميل ما يدعيه ، كانت دعواه مئذى ، كنهه ممن  
يسمع دعواه ، إذا كانت الدعوى له .

مسألة :

في المجنون إذا أبصرت به آثار ، ادعاه إلى أحد . هل يؤخذ له بالتهمة ؟  
قال : إذا كان لا يعرف بالتخليط في كلامه ، تسمع دعواه  
وإذا كان يعرف بالتخليط في كلامه ، لم تسمع ، حتى يكون من غيره ، ما تنسب  
به التهمة .

---

(١) قال غيره : إذا أدركهما ، حتى أضر أحدهما صاحبه ، من غير حفر ، يكون له في دين الله ، خفت عليه الضمان . والله أعلم .

مسألة :

أبو سعيد - في الوالد يدعى حدثا في ابته، ويطلب الوقوف عليه . فإذا كان  
الولد صغيرا ، يسمع من والده ، ما يدعى له ، وينهم . وكان بمنزلة الخصم المدعى  
لنفسه . وإن كان بالغاً، لم يكن ذلك بمنزلة الخصم ، إلا بثبوت وكالة . أو بظاهر  
أسباب التهمة ، فعليه القيام بما يجب من التشديد في ذلك ، من الحسب والعقوبة ،  
ولو لم يحضر أحد من المدعين ، لا والد ولا وكيل . وله أن يرسل من يقف على  
ذلك .

\* \* \*



## باب في صرف المضار

وللحاحكم أنت يأمر بصرف المضار ، عن طرقت المسلمين والمساجد وأموال الأيتام والأغنياء . وليقم بذلك من يقوم به، ويحجر الناس أن يضر بعضهم بعضاً .

مسألة :

وكل جدار أو نخلة أو شجرة، مالت كلها على الطريق ، أو على أرض قوم، أو شيء من أغصانها فإن ذلك يصرف .

ومن غريبه : مروي عن أبي الجوارى :

وقد حفظنا عن فقهاء المسلمين : أنه لا يجوز أن يحدث فيها ساقية، ولا نفقا تحتها من مال إلى مال ، ولو لم تكن في ذلك مضرة على الطريق ، في الوقت في الفطر ، لخوف ثبوت الحجة ، وتولد المضرات فيها . وقد جاء في الخبر بالنص عن النبي ﷺ أنه قال : ملعون من آذى المسلمين في طرقاتهم . وما لعن عليه ﷺ فهو من الكبائر .

وإذا حدث فيها المحدث، ما يجوز في أحكام العدل ، كان مخالفته الحق مبطلا . ولا شيء أشد على المسلمين أذى ولا مشقة، من أوقع باطلا، في حكم دين الله ، لأنه قد قيل : لو عصى الله أحد في المشرق ، لآذى المسلمين في المغرب . كذلك جاءت الآثار، عن ذوى الأبواب والأبصار .

ومن جواب الإمام عبد الملك بن حميد، إلى هاشم بن الجهم :  
وعن رجل بنى جدارا ، جذب جدار ، شريك له . هل يلزق الجدار بالجدار ،  
حتى يتماسا . وإن كره ذلك الشريك ، فإن كان رب الجدار الأول قد استفرغ أرضه  
وحده ، وبني هذا الآخر ، فاستفرغ حقه ، فيما بين الجدارين ، لم يكن عليه في ذلك بأس .  
وذلك له في الحكم .

وإن كان الأول ، أبقى من حقه شيئا ، فإنما لهذا أن يبني في حقه ، ولا يبني فيما  
خلف الآخر .

ومن كتاب ابن جعفر : ولحاكم أن يعصرف المضار عن طريق المسلمين  
والمساجد ومال الأيتام والأعيان . وليقم ذلك من يقوم به ، ويجبر أن يضمر  
بعضهم بعضا .

وقال غيره :

وإذا جعل للذي يقومه أن يحبس من امتنع عن صرف الأذى ، عن طريق  
المسلمين ، إذا كان خبثه ، كان له أن يحبس على ذلك ، بنهر علم الحاكم ، ويكون قوله  
مقبولا عند الحاكم ، في رفعه إليه مثل ذلك وأنه قد احتج على صاحبه ، فلم يروا  
للحاكم قبول قوله . وحبس من امتنع عن ذلك ، بعد إقامة الحجة ، من القائم بأمر  
الحاكم .

ولا يحتاج في ذلك الحاكم ، أن يحتج على ذلك المحدث مرة أخرى ، إذا جعله  
لمثل ذلك ، وإقامة الحجة ، وإنفاذ ما توجه له ، من معنى الحكم ، إذا كان ممن  
يبصر عدل ما يدخل فيه ويقتل به .

وكل جدار أو نخلة أو شجرة ، مالت كلها على أرض قوم ، أو شيء من أغصانها . فإن ذلك يعصرف .

ومن غيره :

قيل : وكذلك من أحدث حدثا ، في هوا . طريق المسلمين ، كما في جداره ، أو شرع جناحا ، أو غمى على الطريق ، فكل ذلك يؤخذ بعصره ، حتى يأتي بشاهد عدل : أن ذلك كان قد سبق ، له بحجة ثابتة ، وإنه ليقضى ما كان يستحقه من ذلك .

فإن كان المحدث لذلك قد مات ، فلا يعصرف حتى يشهد شاهدان : أن ذلك باطل . وإلا فهو بحاله ، ووزره على من وضعه ، إذا كان بغير الحق . وكذلك ليس لأحد أن يحدث مصق لمنزله على الطريق ، إذا لم يكن من قبل ، وبأخذه الحاكم بإزالته ، فإن أزاله ، وإلا حبسه الحاكم ، حتى يزيله . وكذلك في الأول .

وليس في حبسه غاية إلا زواله ، أو يصح ، أنه أحدث بحق . وإلا فهو باطل في ظاهر الحكم ، لثبوت حجة الطريق .

وقد قالوا : إن من أحدث في هوا . الطريق ، كن أحدث في أرضها ، لثبوت الحجج ، واستحقاق ذلك بالملك .

وهي لا تجوز أن تجعل أملاكا ، بغير عوض . ولا نعلم في ذلك اختلافا ، من قول المسلمين .

رجع إلى كتاب المصنف .

### باب فى صرف المضار عن الطريق

ويمنع من الحدث فى طريق المسلمين ، تعديا فيما يؤذيهم ، ويضر بالطريق ، من بناء طين ، أو حصى ، أو باجر ، أو يكبس فيها ترابا ، أو يحدث فيها حدثا ، من حفر بئر ، أو ساقية ، أو نهر أو ظفر ، أو جندل ، أو حضار ، أو شئ ، يكون فيه أذى المسلمين ، أو كفيف يجذب الطريق أو المسجد ، يؤذيهم ، أو يعرش عليها عرشا ، أو بناء سقف ، أو غناء بطين ، أو يحفر فيها ويطوبها بحصى ، أو باجر . وكل ذلك مفكر على من فعله .

ومن أحدث ذلك ، يفكر عليه ، ويؤمر برده ما أحدث . ولا يحفر فيها بشوك ولا يبعث المسلك . ولا يحولها من موضعها . ولا يحمل فيها ساقية ، ولا يلقى فيها حجارة ، ولا سلاء<sup>(١)</sup> ، ولا أمتعة .

ولا يجوز له أن يحطها دكا كين للبيع والشراء . ولا يقتنضها بحالس . ولا يبعث مسلكها ، بكبس تراب ، ولا رش ماء ، ولا منازل ، ولا دواب ، ولا عرش كرم ولا قرط ، ولا سدر ، ولا كام بطين ، ولا غير ذلك . وذلك عليه مفكر وإثم من عمله ، وضامن لما يحدث فيه .

وقد جاءت الرواية عن النبي ﷺ أنه قال . ملعون من آذى المسلمين فى طرقاتهم .

---

(١) الشوك .

فمن أحدث حدثاً في هواء طريق المسلمين ، كما في جداره ، أو شرع جناحاً ، أو غنى على طريق . فكل ذلك يؤخذ بصرفه ، حتى يأتي بشاهدى عدل . إن ذلك كان قد سبق له حجة ثابتة ، وأنه قد انقضى ما كان يستحقه من ذلك .

وإن كان المحدث قد مات ، فلا يصرف حتى يشهد شاهداً عدل : أن ذلك باطل . وإلا فهو بحاله ، ووزره على من فعله ، إذا كان بنير الحق .

مسألة :

فما ناف على الطريق ، من الشجر والنخل هل يقطع ؟

قال : نعم .

وما ارتفع ، ما لا يضر بالراكب القائم ، من أرفع ما يكون من المركوبات ، وأرفع ما يكون من الجبال ، على الحملات من الدواب ؛ لأنه مباح له القيام ، وأمن منه الضرر على هذا ، لم يعرض له وترك .

قال : والأملأك غير الطريق . ويقطع ما كان في ذلك المال ، إذا طلب ذلك أبداً لا غاية له ، إلا أن يخرج في النظر والاعتبار ، وأنه لا يضر على حال ، من أجل ارتفاعه . فعندى : أنه لا يصرف إلا الضرر .

وفي موضع : بخطىء أحمد محمد صالح : إنه إذا ارتفعت الفخة ، بقدر رمح ، ولم يكن داخل في أرض النير إلا سعتها ، ولم يكن فيها مضرّة في النظر والاعتبار ، إنه لا يصرف بنير حد محدود .

مسألة :

فى نخلة عوجاء ، داخله فى الطريق هل تصرف ؟

قال : عتدى أنها معسرومة .

وعن أبى الحوارى : تزرع الطريق الجائز . فادخل منها فى الثمانية أذرع ، أزيل . وإن دخلت كلها أزيلت .

وقول : مادخل فى الصئة أذرع . وإن كانت النخلة خارجة من هواء الثمانية أو السعة ، يتركها ولو كانت فى الطريق المحدودة ، المدرك أنه طريق .

مسألة :

فيمى ورث من والده مالين ، بينهما طريق ، أو غير جائز ، فخشت كرامة من أحدهما على الطريق إلى المال الثانى ، فى حياة والده . أيلزم الوارث إزالتها ؟

قال : معى أنه إذا أورثها كذلك . ولم يعلم باطل ذلك . فقل : لا تزال حتى يعلم باطله .

قال : ولا أعلم أنه قيل فى القرط والسدر والزام والأثب وغيره من الأشجار ، مثل هذه الكرامة وهو مزال إذا حدث ، إذا كان مضرًا .

ومعى : أنه يوجد أنه إذا أثبتت مثل هذه الأشجار ، إذا نبتت على الأموال ومات من كانت له ، وثبت فى أيامه ، وخلفها على ورثته ، أنها لا تزال الآن يكون باطلا .

مسألة :

في كرمه ، صح أنها كانت محشاة ، من منزل إلى منزل ، على طريق جائز ،  
غير أنها أدركت مزلة . هل يحكم بحشاها ، إذا صح بالبينة ؟

قال : ليس له ذلك .

قال : وليس على صاحبها إرالتها ، ولو علم أنه حدثت على الطريق . وليس له  
ذلك في الفحيا ، إلا أن يحكم عليه .

قال : وذلك معه من كبائر الذنوب ، ممن فعله ، وعرشها على الطريق ، إذا  
كانت مؤذية للطريق ، حين عرشها . لقوله ﷺ : مملون من آذى المسلمين  
في طرقهم .

فإن غاب الإفعال ، فلم يمكن استقايته . فما أمكن أن يكون فعله ، به جه يبريه ،  
فهو على ولايته . ولا يجعل على الناس بالبراءة ، مما يحتمل أن يكون يعلم أنها  
منصوبة من ماله .

فإن شهدت بيعة أنا أدركنا ، وعرفنا أن هذه الشجرة حاشية على هذه الطريق ،  
فليس بحجة . والله أعلم .

مسألة :

طريق في موات ، أو مسيل ، وقطعت من أعلى وأسفل . ولرجل عمارة في  
الوسط .

قال : يعلم الطريق من موضعه . ولا شيء عليه فيما فعل غيره .

مسألة :

فيمن قاطع أجراء ، يعملون لغيره موصفا ، فيه طريق جائز ، وهو مسيل ،  
فمملوه وألجأوا الطريق إلى الوادى ، فكبسوا الموضع ، الذى كانت تمر فيه  
الطريق .

قال : عليه إخراج ذلك .

قيل : فإن المال لغيره ، ولا يساعدونه .

قال : إذا صار لغيره ، لم يكن عليه إلا التوبة .

مسألة :

فى تنور أحدث بجنب الطريق . هل يصرف ؟

قال : قد يوجد ذلك فى الآثار .

قال : وأما أنا فلا يبين لى ذلك ، إلا أن تبين منه مضرة ، يزيل بها التنور

ذلك الطريق .

قيل : فهل يكون الدخان مضرة ، يزال بها التنور ؟

قال : إذا كان تبين منه فى ذلك مضرة ، فى نظر من المدول يصرف . وإلا

فلا يمنع الناس الانتفاع فى أموالهم .

ومن جامع أبى الحوارى : مما يوجد أنه من جواب أبى محمد عبد الله بن محمد

بركة .

وعن نخلة لرجل ، مائة على ساقية قسوم ، وقمت على وجين الساقية ،

واتسكات على وجين الساقية الثانى ، ومالب أصحاب الماء صرف تلك النخلة . فأما الحكم ،

فإن الله أعلم



وأما النخلة ، إذا أضرت بأصحاب الماء ، فلهم أن يعزلوا عن ساقيتهم بالقطع ،  
حتى ترجع ساقيتهم كما كانت . ولا ضمان عليهم فيها .  
وكذلك ما كان من المضار ، مثل ذلك في الطريق ، صرف ذلك . ولا ضمان  
في ذلك ، على من أخرجه .  
وقد روى عن موسى بن علي ، أنه رأى جذوعا في الطريق فأمر بجزلها ، ولم يأمر  
بمحفظها :

وقيل : من مشى في أرضين الناس ، فانكسر منها ورقة ، فلا ضمان عليه  
إلا أن تكون تلك الورقة ، تضر بالعود الذي انكسرت منه . فما لم يعلم أنها تضر  
بالعود ، فلا ضمان .  
وأما العود ، فعليه ضمانه ، إذا كسره .

رجع .

مسألة :

عن الشيخ أحمد مفرج - رحمه الله - بخط يده : وعن شجرة منيفة على الطريق ،  
تمنع الماشي والراكب ، وصاحبها لا يقطعها عن الطريق . هل يجوز للفقير أن  
يأكل من ثمرها ، أم لا ؟ فلا يحل له ، ولا لأحد إلا بإذن من أصلها في ماله  
والله أعلم .

## بَاب فِي صَرْفِ الْمَضَارِّ مِنَ الْمَسَاجِدِ وَالْمَنَازِلِ

وَالْمَسَاجِدُ لَا يَحْدُثُ أَحَدٌ فِيهَا حَدَثًا ، وَلَا يَحْدُثُ جَنْبُهَا كَتَمُهَا ، تَوْذِي رَأْتِهَا  
الْمَسْجِدَ ، وَلَا يَقْرُبُ مَقَازِلِ الدَّاسِ ، وَلَا تَنْفُورُ يَوْذِي الْجَارِ وَلَا ضَرَرُ فِي الْإِسْلَامِ  
وَلَا إِضْرَارُ .

وَلَا يَفْتَحُ فِي الطَّرِيقِ بَابًا ، يُقَابِلُ بَابَ جَارِهِ ، وَلَا فِي طَرِيقٍ غَيْرِ جَائِزٍ .  
مَسْأَلَةٌ :

قَالَ الْقَاضِي أَبُو زَكْرِيَا - فِي الْقَنْوَرِ ، إِذَا كَانَ قَدِيمًا فِي مَنْزِلِ إِنْسَانٍ . وَكَانَ  
إِذَا حُمِيَ فِيهِ ، يَكُونُ دَخَانُ يَوْذِي الْجَارِ ، وَيُضَرُّ بِهِ ، فَيُطْلَبُ إِزَالَتُهُ .  
يُقَالُ : إِنَّهُ تُزَالُ الْمَضَرَّةُ ، مِنْ دَخَانٍ وَغَيْرِهِ .  
وَأَمَّا الْقَنْوَرُ ، فَلَا يُزَالُ ؛ لِأَنَّهُ قَدِيمٌ .

وَمِنْ غَيْرِهِ :

وَمِنْ كِتَابِ أَبِي الْخَوَّارِيِّ : قُلْتُ هَلْ يَضَعُ الرَّجُلُ جَذْوَعَهُ ، عَلَى جِدَارِ جَارِهِ ،  
وَعَلَى بَيْتِهِ .

قَالَ : بَلَعْنَا أَنَّ أَهْلَ الْمَدِينَةِ ، لَا يَمْنَعُ أَحَدُهُمْ جَارَهُ ، أَنْ يَضَعَ عَلَى جِدَارِهِ جَذْوَعًا ،  
وَلَا أَدْرِي شَيْئًا ، أَمَرُوا بِهِ ، أَوْ حَسَنَ خَلْقٍ مِنْهُمْ .

قَالَ مُوسَى : عَلَى ذَلِكَ قَالَ غَيْرُهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ : أَنَّهُ نَهَى الرَّجُلَ أَنْ يَمْسَحَ  
جَارَهُ أَنْ يَتَرَفَّقَ بِحِدَارِهِ .

وَمَعْنَى ذَلِكَ ، مِنْ حَسَنِ الْخَلْقِ . وَعَنْ جِدَارٍ ، أَوْ نَخْلَةٍ أَوْ غَائِقَةٍ ، صَرَعَتْ عَلَى أَرْضِ  
رَجُلٍ ، أَوْ مَالَتْ عَلَى مَنْزِلِهِ ، عَلَى مَنْ يَكُونُ إِخْرَاجُ ذَلِكَ ؟ فَاخْرَاجُ ذَلِكَ عَلَى أَهْلِهِ .

وعن أبي علي - في أهل الذمة ، إذا بقوا ، وعلموا على دور أهل الصلاة .  
فأعندنا في ذلك أثر : ولا يحال بين أهل الذمة وبين مراقبتهم ، من دفع البقاء .  
ونحب - إذا هم بقوا ، وسترنا ، وحصنوا بقاءهم ، حتى لا يخاف من قبلهم خيانة  
بأبصارهم .

وقيل هذا عن أبي علي .

وقد قال غيره : من الفقهاء : ليس لهم أن يشرفوا على أهل الصلاة بالغرف ،  
إلا أن يكون بقاء ، قد سبق لهم .

ومن غيره : وقد قيل في قلج إسلامي ، يسيح في أرض - وفيه عيون  
وسواعد ، تجر إليه . وهو في إثارة لقوم ، غير الذي في أيديهم الفلج . فتوقع  
قوم من أهل الإثارة ، على ساعد من سواعد الفلج ، التي تجري فيه ، فحفروه .  
قال مسعدة : إنه لو جرى إليه سبعون ساعدا ، كان أولى بما جرى إليه .  
وكل أرض غشيتها ، وساح عليها . فأهل الماء أولى بها ، إلا ما صعب من الأرض ،  
فلم يمشها . فهي لأهل الإثارة .

وليس لأحد أن يحدث بابا في غيره أرضه . ولا يشرف منه على من تحته .  
ولا يحدث على أحد بابا قبال بابه ، ولو كان في طريق جائز .

ومن غيره : يقوم القائم من الباب المفتوح ، إن قابل شيئا ، من داخل  
الباب الآخر الأول ، إلا رأى في قبل هذا الحدث ، قليلا أو كثيرا صرف .

وإن لم يقابل من داخل الباب من المنزل شيئا ، من موضع ما يكون ، ليس  
يمكن ثبوته بمعنى ما يوجب .

ومنه : ومن أحدث في الطريق بابا ، بلا أن يقابل به أحدا ، وكان من بعده  
خمس أبواب ، لم يمنع أن يفتح الرابع .

وكذلك الأجايل في السواق .

قال أبو المؤثر : الأجايل . فآله أعلم . لا أرى أن يمنع من بعد أربع أجايل أن يفتح الخامسة

ورجل أراد أن يحدث بالوعة ، قرب دار رجل ، فدفعه الرجل عن ذلك ، واحتج بمضرة البالوعة بداره .

فقال المحدث للبالوعة : إنما أضمتها بأرضي . ولك أيضا أنت بالوعة ، قرب جداري . فأزلهما أنت ؛ فإنها مضرة لي .

وقلت : إن تلك البالوعة قديمة . وقد مات الذي أحدثها على صاحبه . وقد خلا لذلك ، فاحتج صاحبها ، بالذي سبق من مضرتها ، بالموضع الذي هو له . فأما ما كان من البير اليع ، حفرها أهلها ، وماتوا . فذلك لا تخرج من أمكنتها ولو كانت مضرة ، لما طلب .

وأما من أراد أن يحدث شيئا ، فليس له أن يحدث شيئا ، إذا رقت المضرة ، ورآها الصدول مضرة .

وأما إذا لم تكن مضرة بجاره ، فلا يمنع أن يضع في ملكه ما أراد ، إذا لم يكن مضرا بجاره .

وسألت عن الخوض الذي عمل في طريق ، يراد به المسجد . وكان فيه رفق للناس . وكره ذلك من كره .

فأقول : إن لم يكن فيه ضرر . وكان فيه رفق للناس ، فلا بأس . وإن استهان به الضرر ، وفساد المسجد ، رفع ذلك عن المسجد . والله أعلم .

رجع .

## باب صرف المضار عن الأموال

فيمن فصل في ماله فسلا ، فأناف خوصه على مال جاره . هل يلزمه إزالة ما أناف على أرض جاره ، وإن لم يطلب إليه ؟  
فإن كان ذلك مما يضر بجاره ، وكان هو المحدث لذلك ، مما تولد من فعله مفسدة ، كان عليه صرفه ، ولو لم يطلب منه .

فإن أضرت بجاره ، عروق نخلة من فسلاته ، فلا أعلم أن أحدا يقول في ذلك ، بصرف العروق التي في أرض جاره .

وإن أراد صاحب الأرض أن يبـدع أرضه ، ويقطع عروق النخل . فإن العروق لصاحب الأرض ، وله أن يحفر أرضه ، ويزيل عنها المفسدة ، إذا كان قصده إزالة الضرر عن أرضه .

وإن قصد الضرر لأرض جاره ، لم يكن له ذلك .

مسألة :

فيمن ورث - مدرة ، مائلة على رجل ، فطلب منه قطع ما مال على بيته .  
قال : إن ثبت المائل من السدرة ، في حياة الميت ، ولم يحتج عليه . فمعدى أنه يختلف في ذلك .

فقوله : إنه ليس كالأحداث المحدثّة ، في مثل البنيان وما يشبهه ، إذا ثبت في حياة الباني . وأنها لا تُزال إذا مات ، حتى يعلم أنها باطل . وأن هذا المائل يُزال على حال ، ولو ثبت في حياة الميت .

وقيل : إنه مثل البنيانات المحدثنة و غيرها ، وأما لها ، إذا ثبتت في حياة الباني لها ، حتى يعلم أنها باطلة . وأرجو أن ذلك عن محمد بن محبوب - رحمه الله - .  
وأما المائل في ذلك ، بعد موت المالك ، كان - دونته لذلك مزالا ، إذا طلب ذلك إلى ربه ولا أعلم فيه اختلافنا .

مسألة :

وعن خصوص نخلة القرين ، إذا كانت أطرافه ، تستر ثمرة نخلة الرجل التي تحت القرين ؛ ولا يمكنه تحديدها ، ولا تسجيرها ، ولا خرافها ، حتى يقصه . هل يقصه ؟  
أم إنما يقصه صاحبه ؟

قال : إذا ثبت صرف ذلك في الحكم ، وأمكنك الحجة على صاحب المال ، كانت الحجة إليه . فإن فعل ، وإلا فعلى صاحب القرين صرفه .

وإن لم يثبت صرف ذلك ، فالله أعلم . ولا أعرف معنى هذا .

قيل : لربان قصفه ، هو بلا حجة ، على صاحبه . أيلزمه هو الغرم ، أم لا ؟  
ويكون آثما ؟

قال : معى إذا كان في الأصل مصروفا .

وقال : لو احتج عليه ، وإن لم يحتج عليه . وكان لابد ، على كل حال ، من صرفه في الحكم ، فلا يبين لي في ذلك إثم . والله أعلم . ولكنه قيل : عليه ضمان ذلك ، إلى أن يؤديه إلى ربه . ولا يضممه قائما بل يضممه مقطوعا ، إذا قصر في الحجة . ولو كان في الأصل غير مصروف ، ولا مقطوع فعل ذلك .

ففي أنه لا يصري من الضمان والإثم جميعا ، ويضممه على هذا الوجه .

مسألة :

فيمين خشى كرمته على بيت جاره ، فحملت إن الحمل في الحكم ، لصاحب الشجرة ، إلا أن يبيعه بتمارف ، أو اطمئذن .

مسألة :

محمد محبوب - فيمين أقرط خشبا من داره ، على أرض رجل ، وبني عليه سقفا ، وخلا له سدون . ثم طلب صاحب الأرض رفعه عن أرضه . فإذا صح أن الأرض للطالب ، فله قلمه ، ويرفع عن أرض الرجل ، إلا أن يكون بناء عليه ، يعلم من صاحب الأرض ، وادعى عليه ، فإنه يثبت له خشبة من موضعه .

قال غيره : نعم . إذا لم يمت الباني ، حتى أنكر عليه صاحب الأرض ، كان له ذلك . ما لم يكن ادعاه عليه . وهو يبني أو بعد ذلك ، فلم يغير ولم ينسك . فإذا مات الباني ، ثبت البناء بحاله ، ولم يعزل .

ومن غيره : وعن رجل ، جدد جدارا بيده وبين رجل . والرجل حاضر ، لا ينسك ، حتى إذا كان بعد ذلك . قال : أدخلت بعض أرضي . فقال أبو عبيدة : قال صحار : لو وضعه على ظهره ، وهو ينسك ، مضى عليه ، كأنه معجب برأى صحار في ذلك .

قال أبو معاوية : نعم . إن ادعاه ، والآخر حاضر ، لا ينسك ، ولا يغير .

قال المحقق :

تم الجزء الثاني عشر ، من « المصنف » .

ويليه الثالث عشر - إن شاء الله - في الأحكام . .

عرض على أصله ، وصح العمل بما فيه - إن شاء الله .

والحمد لله .

وذلك بقلم العبد سالم بن حمد بن سليمان الحارثي .

وكان تمام نسخ الأصل الذي أخذناه منه ، في عام ١٣٧٢ هجرية .

ثم استمرضناه على نسخة أخرى ، بقلم عامر بن راشد بن سالم القرواشي ، عام

١١٧٢ هجرية .

والحمد لله على التمام .

وذلك بتاريخ ٢٥ من ذى الحجة سنة ١٤٠٢ هـ .

الموافق ١٤ / ١٠ / ١٩٨٢ م .



## فهرست الجزء الثانى عشر من « المصنف »

### فى الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر

رقم الصفحة	الموضوع
٥	باب فى الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر . ومعنى لزوم ذلك .
١٣	« فى فضل الأمر بالمعروف ، والنهى عن المنكر ، والحث عليه .
١٥	« فى التشديد فى ترك الأمر بالمعروف ، والنهى عن المنكر .
١٧	« ما جاء من ذكر المنكر فى آخر الزمان .
٢٠	« فى صفة الإنكار المنكر ، وصفة المنكرين ، وما يؤمر به وينهى من ذلك .
٢٢	« من يلزمه ، ويجوز له الأمر والنهى ، ومن لا يلزمه .
٢٨	« فى إنكار المنكر فى المحاربة ، وما يجوز من ذلك .
٢٩	« ما يجوز لمنكر المنكر .
٣١	« ذكر المناكر وبيانها وشرحها وأحكامها .
٣٨	« المنع عن حمل السلاح وذكر ذلك .
٤٠	« فى إغاثة المستغيثين وما أشبه ذلك .
٤٢	« فى حكم المسلمين فى أهل الخلاف فى الدين والوطن على المسلمين .
٤٨	« الحكم فى أهل الذمة وما يؤسرون به .
٥١	« فى الحكم فى ترك الفرائض والصنن .
٥٤	« ما يجوز كسره من آلات اللهو ، واللعب .

الموضوع	رقم الصفحة
باب الصراخ والذبح والزقاق والفناء وأشياء ذلك .	٥٨
« في الملامى واللعب ، وما يكره من ذلك ، وما يحرم . وما يجوز في العمود مع أهله .	٦٢
« في أهل الشراب وحبسهم ، وما يجوز من ذلك ، وما لا يجوز .	٦٩
« ما يجوز كسره من آلات الشراب .	٧٣
« في المهجوم على المحدثين وأهل الشراب ، وما يجوز ، وينبغي في ذلك .	٧٧
« في التعزير لأهل المناكر ، وصفته ، وما يجوز .	٨١
« ما يجوز من العقوبات من المحدثين وأهل المفسكر .	٨٧
« في الحبس وأصله وصفته .	٩٣
« في نقب السجن والمهرب منه .	٩٨
« في السجن وما يجوز له ومنه وفيه .	١٠١
« في أهل السجن وما ينبغي لهم ومنهم وفيهم .	١٠٣
« في نفقة أهل السجن وأحكام ذلك .	١٠٨
« فيما ينبغي للحاكم عند إطلاق المحبوسين .	١١١
« في أحكام التهم وثبوت أصلها .	١١٤
« في حبس التهم وحلها .	١١٧
« في لحقوق التهمة ورجوب صحتها .	١٢٠
« التهم في القتل والزنا والحبس في ذلك .	١٢٥

الموضوع	رقم الصفحة
باب التهم في الجروح والتهم في الأموال .	١٣٠
» التهم في المحاربة والبيعة على المسلمين ونفي المحدثين .	١٣٤
» التهم في السرقة والحبس في ذلك .	١٣٨
» ما لا تلتحق فيه التهمة بالسرقة .	١٤١
» في الحبس والتهمة في الأموال والإحداث فيها والحبس في قطع الطرق .	١٤٢
» في الحبس على التهمة في القروح ونفي المتهمين .	١٤٧
» في الحبس والتعزير على الشتم وما أشبه ذلك .	١٥٨
» في حبس النساء وعقوبتهن وكيف يكون ذلك .	١٦٧
» في العبيد وعقوبتهم والحبس لهم .	١٦٨
» في حبس الصبيان والمجانين والحبس لهم .	١٧٠
» في صرف المضار .	١٧٣
» في صرف المضار عن الطريق .	١٧٦
» في صرف المضار عن المساجد والمغازل .	١٨٢
» في صرف المضار عن الأموال .	١٨٥









